وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

القضية الجزائرية في المؤتمرات الافريقية
1956 – 1962م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر
في تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالب:
- محمد الصالح ظافري

إشراف الأستاذ :
د. الحواس غربي

لجنة المناقشة:

الحواس غربي	أستاذ محاضر. ب	مشرفا	جامعة 08 ماي 1945
عبد الكريم قرين	أستاذ محاضر. ب	رئيسا	جامعة 08 ماي 1945
ياسر فركوس	أستاذ محاضر. ب	مناقشا	جامعة 08 ماي 1945

السنة الجامعية: 1439 – 1440 هـ الموافق لـ 2018 – 2019 م

الإهداء

بسم الله أبدا، إلى كلّ من ضحى بحياته من أجل الجزائر.
وأصبحنا بفضلهم ننعم بالحرية
والى كل جزائري يدفع بروحه، ماله وجهده عربون وفاء
الى روح من تعلمت الحياة في حضنهم ...
الى روح **"يما زوينة"** و **"بابا عبد الله"**
تغمدهما المولى برحمته الواسعة
والى سندي في الحياة أمي الغالية **"عمري رزيقة"**
والى أبي **" جمال زوزو"**
الى روح جدي **"مسعود"** رحمه الله
"إلى جدتي الغالية **"ماما زهيرة"**
"والى إخوتي الأعزاء على قلبي **"سمرة" و سميرة و أبنائها "** ،
"نصر الدين " ، **" نور الهدى"** ، **"شيماء"** ، **"دودو سراج"** ،
"نورشريف" ، **"ملاك"** ، **"سفير باي"** ، " يوسف " ، **"عبد الحق"** ،
"محمد و بناته" و "جمال و بناته"،
ربي يحفظهم ويحميهم من كل شر
الى الكتكوت صغير العائلة ابن أختي **"جواد أبي"**
إلى كل أعمامي وعماتي وأبنائهم
إلى كل العائلة الكريمة والأقارب
وإلى أصدقاء الدراسة في جميع الأطوار

وبالأخص إلى عائلتي الثانية **"متميزون قالمة"**
الى شباب وفاعلي الحراك الشعبي
والى كل أفراد الأسرة التربوية خاصة بمتقن عزيزي عبد المجيد
والأسرة الرياضية
الى كل من سعته ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي

محمد الصالح

كلمة شكر

نحمدك ربي كما علمتنا أن نحمد ونصلي ونسلم على خير خلقك سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

فنتقدم بالشكر الجزيل إلى:

الأستاذ المشرف" **غربي الحواس** "

الذي كان عونا لي بتوجهاته ونصائحه والذي قدم لي الكثير من المراجع والمصادر في هذا الموضوع، وبفضله وصلت إلى إكمال هذا الموضوع والحمد لله

ولا أنسى أستاذي القدير " **قرين عبد الكريم** "

و أستاذتي المحترمة **"بن صويلح أسيا عفاف"**

والى الزميلة الطالبة " عزاق رانيا"

و الى الصديق و الأخ **"عبد الغفار محمداتني"**

و الى العزيز **"بورجيبة أحمد"**

والى كل من ساعدنا و لو بكلمة طيبة

على انجاز هذا العمل المتواضع

مقدمة

لقد شهدت الساحة السياسية العالمية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945 مستجدات عديدة أهمها تلك التغييرات في موازين القوى من خلال تراجع القوى الاستعمارية التقليدية، و انتشار المد التحرري في المستعمرات بسبب الوضع المأساوي الذي يرمي الى رفض الاستعمار و التخلص منه، كما بدأت تتشكل أيضا بوادر تنظيم دولي جديد أساسه التعاون، الحرية، العدالة و احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها.

و في ظل هذه الظروف الدولية بزغت شمس الثورة الجزائرية التي تبناها شباب الحركة الوطنية و احتضنها الشعب الجزائري و انتُهج فيها الكفاح المسلح بعد أن تيقن الجميع أن ما يتخذ بالقوة لا يسترجع الا بالقوة و ذلك من أجل تحقيق ما كانت تهدف اليه الجبهة من خلال تقوية الإمكانيات المادية و البشرية، و أيضا تدويل القضية الجزائرية و كسب الرأي العام العالمي و محاولة التخلص من الاستدمار.

و قد أكد قادة الثورة أن طرح القضية الى الرأي العام من أكبر الوسائل التي بلغت الدور الكبير في توضيح الرؤى الحقيقية للثورة، حيث نجد أن الكثير من الحركات نجحت في ايصالها الى الرأي العام المحلي، الإقليمي و الدولي عن طريق العمل الدبلوماسي.

و قد كان للاعلام و الدبلوماسية الدور الكبير في ابراز القضية إقليميا و دوليا و كشف الاستعمار ووسائله، و على غرار الدعم العربي للقضية الجزائرية فقد لقيت أيضا دعما هاما من دول الكتلة الافريقية، حيث كانت هذه الأخيرة بمثابة السند الدبلوماسي لتبني المسألة للدفاع عنها و هذا الموضوع و الطرح الأخير هو الذي نود دراسته و معالجته في موضوع مذكرتنا.

اختيار الموضوع :

لأنه أردنا معرفة الدور الذي لعبتع الدول الافريقية في دعم القضية الجزائرية

– كذلك الرغبة في معرفة تاريخ الجزائر عامة و المعاصر خاصة و كل ما يتعلق باثبات و استرجاع السيادة و الحرية للشعب الجزائري.

– كذلك الرغبة في معرقة التفاصيل التي أدت بالثوار الجزائريين الى الاهتمام بدعم الكفاح الداخلي بالكفاح الخارجي.

– معرفة أهمية دبلوماسية الدولة في التعريف بالقضية و دعمها محليا، إقليميا، و دوليا.

– معرفة الدور الذي قامت به الكتلة الافريقية من خلال مؤتمراتها في سبيل نصرة قضايا التحرر بصفة عامة و القضية الجزائرية بصفة خاصة.

الاطار الزماني و المكاني

من 1956 و هي سنة بداية مرحلة التنظيم للثورة الجزائرية و التي انعقد فيها مؤتمر الصومام الى غاية 1962 نهاية القضية الجزائرية، و كان ذلك في الجزائر و بعض المدن الافريقية.

الإشكالية:

من خلال موضوعنا هذا نتطرق الى طرح الإشكالية التالية:

ماهو الدور الذي لعبته المؤتمرات الافريقية في دعم القضية الجزائرية ؟

التساؤلات :

تتدرج ضمن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات أهمها:

– ماهو مفهوم المسألة الجزائرية قانونيا و دبلوماسيا؟ و كيف كانت التوجهات للعمل الدبلوماسي في الجزائر؟

– كيف نشأت حركة عموم افريقيا، و منظمة الوحدة الافريقية؟ و ماهي جذورهما التاريخية؟

– ماهي أبرز المؤتمرات التي دعمت القضية الجزائرية؟ و كيف كان دورها في تدويل القضية الجزائرية؟

المنهج :

و لمعالجة هذا الموضوع اعتمدنا على المنهج التاريخي السردي، و أحيانا المنهج التحليلي.

الخطة :

و اقترحنا للموضوع خطة بحث تتكون من مقدمة و ثلاثة فصول و خاتمة، حيث تناولنا في:

الفصل الأول : تطرقنا فيه الى تعريف الدبلوماسية، التعريف بالقضية الجزائرية من الناحية السياسية و القانونية، ثم تحدثنا عن نشأة حركة عموم افريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية مؤتمراتها و أهم روادها.

أما الفصل الثاني: مواثيق الثورة الجزائرية حيث تحدثنا عن بيان أول نوفمبر بداية من التحضيرات الأولية الى غاية اللمسات الأخيرة لتفجير الثورة، ثم تطرقنا الى مؤتمر الصومام 20 أوت 1955 و قراراته التي من بينها نص انشاء المجلس الوطني للثورة كأعلى هيئة قيادية مع تحديد صلاحياته، و أيضا مؤتمر طرابلس الذي شهد اللبنات الأساسية لبناء الدولة الجزائرية، و كذلك التوجهات للعمل الدبلوماسي و تم فيه انشاء الحكومة المؤقتة و الاعتراف بها إقليميا كما أنها لقيت دعما في المؤتمرات الدولية.

أما الفصل الثالث : المؤتمرات التي دعمت القضية الجزائرية و تناولنا فيه مؤتمر القاهرة و الذي عرف نشاط جبهة التحرير ممثلة من طرف الأمين دباغين، و الذي استنكر الحري الاستعمارية الفرنسية و دعا الى الاعتراف باستقلال الجزائر فورا، كما تترقنا الى مؤتمر أكرا و الذي تضمن بلاغه النهائي قرارات و توصيات هامة بشأن القضية الجزائرية أهمها الاتفاق من أجل المساعدة و توحيد الجهود لتحرير افريقيا و التخلص من المارد الكولونيالي على أراضيها، كذلك مؤتمر طنجة بالمغرب و التي كانت فيه القضية الجزائرية محورا أساسيا في نقاش الوفود المشاركة و أنه ساهم بقسط كبير في توحيد الرؤى و تنسيق الجهود في سبيل مواجهة الاستدمار كما أوصى المؤتمر بتشكيل مجلس استشاري للمغرب العربي منبثقا عن المجالس المحلية و قد تم التأكيد على جلاء القوات الفرنسية التي تشارك في الحرب عن الجزائر انطلاقا من تونس و المغرب و ضرورة تصفية بقايا السيطرة الاستعمارية في المنطقة.

المصادر و المراجع :

أما المصادر و المراجع االتي اعتمدنا عليها في انجاز البحث يمكن أن نذكر منها باختصار:

1- حسن بومالي، استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى (1954 – 1962م) صرح فيه عن بيان أول نوفمبر.

2- يحيى بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة من (1954 – 1962م) تكلم فيه عن مؤتمر الصومام.

3- محمد لحسن ازغيدي، مؤتمر الصومام و تطور الثورة الجزائرية، تناول فيه مؤتمر القاهرة أوت 1957م.

4- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية الى غاية 1962، استفدنا منه في دعم المغرب من خلال مؤتمر طنجة.

إضافة الى مجموعة من المجلات و الجرائد و المذكرات منها :

- **جريدة المجاهد** ، بيان أول نوفمبر للحكومة المؤقتة ، تحدث فيها عن التوجهات و الدعم الدولي في المغرب.
- **مجلة العصور الجديدة** استفدنا منها استنباط الدعم المغربي للثورة.
- **جريدة الشعب**، محمد بوضياف في حديث مع محمد عباس قد تطرقت الى أساليب الوفد الخارجي في كسب تأييد الرأي العام الإقليمي و الدولي.

الصعوبات و المساعدات :

قد واجهتنا بعض الصعوبات تمثلت في:

- قلة المعلومات حول جوهر موضوعنا (القضية الجزائرية في المؤتمرات الافريقية) ذلك بسبب أن القضية عادة ما تكون أحد النقاط المبرمجة في جدول أعمال كل مؤتمر و لم تكن أبدا محورا كاملا في أي مؤتمر.
- التطرق الى موضوعنا في كل مرجع أو مصدر كان في شكل إشارة فقط الى أهم قرارات أي مؤتمر حول القضية الجزائرية و لم تكن هناك دراسات معمقة أو تحليلية.
- تكرار المعلومات الخاصة بالموضوع بنفس الشكل و الأسلوب في العديد من الماصدر و المراجع.

و تلقينا **مساعدات كبيرة** من طرف استاذي الفاضل الحواس غربي الذي ساعدني في اقتراح موضوع المذكرة و كان سخيا و مرافقا طيلة أطوار الإنجاز.

الفصل الأول

القضية الجزائرية و نشأة الكتلة الافريقية

المبحث 01 : تعريف الدبلوماسية

المبحث 02 : التعريف بالمسألة الجزائرية

المبحث 03 : حركة عموم افريقيا و منظمة الوحدة الافريقية

المبحث الأول: تعريف الدبلوماسية:

أ-لغة: إن كلمة الدبلوماسية مقتبسة أصلا من كلمة دبلوم وهي تلك الوثيقة التي تسلم لكل مكلف بمهمة، شهادة على صحة تكليفه بها، فيحظى بثقة المرسل اليه فيوفر له التسهيلات الضرورية لآدائها على الوجه المطلوب.[1]

كلمة (دبلوماسية) مشتقة من الكلمة اليونانية (Diploma) و معناها الورقة أو الوثيقة المطوية. و عرفها معجم أوكسفورد نقلا عن هاني رضا بأنها: أولا علم العلاقات الدولية بواسطة المفاوضات و ثانيا الطريقة التي يتبعها السفراء و الممثلون الدبلوماسيون في تحقيق هذه الرعاية[2].

و الدبلوماسية في الحقيقة قديمة قدم الانسان اعتمدتها المجتمعات البشرية طريقة اتنظيم علاقاتها على أسس تكفل لها التعايش المنظم المستقر و التبادل المثمر[3].

ب- اصطلاحا : ان الدبلوماسية تعني المفاوضة و المفاوضة تفرض المساومة و ليس ارغام الطرف الآخر على الرضوخ تحت ضغط القوة تهديدا أو استعمالا، فالدبلوماسية الحكيمة تهدف الى السلم و الى علاقات دولية تكون فيها المفاوضات ممكنة، أي علاقات دولية تقوم على نظام قانوني مستقر، و تساهم الدبلوماسية من خلال اتباعها لأسلوب المفاوضة في ضمان السلم و القانون الدوليين[4].

- استطلاح الدبلوماسية يقوم على أساسين : وجود دولة سيدة و حكومة تمثيلية و ما يستخلص من التعاريف التي تتضمنها الموسوعة الدبلوماسية كما يلي " هي ما يختص بالعلاقات بين الدول و هي فن التفاوض بين الحكومات[5].

---

[1] صالح بن قبي : الدبلوماسية بين الأمس و اليوم، منشورات ANEP، الجزائر 2002، ص8

[2] هاني رضا : الدبلوماسية تاريخها قوانينها و أصولها، دار المنهج اللبناني، بيروت، 1997، ص9.

[3] صالح بن قبي : الدبلوماسية بين الأمس و اليوم، المرجع السابق، ص8

[4] هاني رضا: المرجع السابق ص12.

[5] عامر رخيلة : الحركة و التأسيس للدبلوماسية الجزائرية 1830 – 1962 ، م.و.د.ب.ح.و.ث.1954/11/1، ط2، دار هومه، الجزائر، ص89.

و تعني القواعد الخاصة بعلاقة الدول بعضها ببعض لانسجام هذه العلاقات و حفظ السلام بينها و تستعمل كلمة الدبلوماسية أيضا كمرادفة للتفاوض أو فن التوفيق في المسائل السياسية و كذلك تستعمل لتدل على الجهاز الإداري للعلاقات الدولية و على الصفات الشخصية التي تتميز بالقدرة على الاقناع و التي يتصف بها أولئك يعملون في هذه العلاقات[1].

الدبلوماسية علم، لأنها تنطوي على قواعد و على أصول محددة تحكم ممارستها، و هي فن، حيث أن تطبيقها يستلزم الموهبة و القدرة و فن الاقناع، و هي قانون قانون لأن قواعدها و أصول ممارستها أصبحت موحدة بين مختلف الهيئات و المؤسسات المتخصصة، و هي مهنة، فالذين يمارسونها يتفرغون لآدائها و ينصرفون لها عن كامل نشاطهم[2].

و تأتي الدبلوماسية استئنافا لحروب طويلة فتاكة مدمرة فتحقق لأطرافها بالمفاوضة و الحوار الهادئ ما استعصى عليهم بالدمار و التقتيل، و لا يكتفي المتفاوضون في أغلب الأحيان بإيجاد الحلول للمواجهات القائمة، بل يحاولون بنفس الأساليب المناسبة تصفية الأجواء من كل ما يمكن أن يشوبها مستقبلا[3].

و تمارس الدبولماسية عبر أجهزة خاصة بها يطلق عليها القنوات الدبلوماسية، و هي البعثات الدائمة في الدول المعتمد عليها و البعثات الخاصة و التي يطلق عليها البعثات المؤقتة، و ترتبط أيضا بالعمل السياسي و الاقتصادي و العسكري و الاجتماعي[4].

و ياعتبار أن الدبلوماسية هي العملية السياسية التي تتحقق بها علاقات الدولة و مصالخها فانها تصبح على علاقة وطيدة مع السياسة الخارجية بل و تشكل جزءا أساسيا منها، فبقدر ما تعتبر الدبلوماسية أداة تنفيذ السياسة الخارجية بقدر ما تكون أداة تحضير و اعداد لها، و

[1] يحيى محمد نبهان، معجم مصطلحات التاريخ، دار يافا، عمان، 2008، ص143.

[2] هاني رضا : المرجع السابق، ص10.

[3] صالح بن قبي : الدبلوماسية بين الأمس و اليوم، المرجع السابق، ص8.

[4] سهيل حسين الفتلاوي: الدبلوماسية بين النظرية و التطبيق، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص93.

تشكل الدبلوماسية الوسيلة الأساسية سواء في السلم أم في الحرب باعتبار أنها لا تتوقف لا أثناء السلم و لا أثناء الحرب[1].

المبحث الثاني :التعريف بالمسألة الجزائرية

أ – من الناحية القانونية :

إنّ الحرية بصفتها مطلبا إنسانيا ، تقوم علي سيادة الشعب و الحرية الفردية و الكرامة الإنسانية ، هي التي جعلت كل الشعوب المستعمرة تتطلع إلي تحقيقها ، وهذا ما يسعى القانون الدولي*للحفاظ عليه ؛ فصحيح أنّ " القانون في الواقع عنصر إستقرار ولكن الخلافات الرئيسيّة في مجتمع دولي يعاني أزمة تناول جوهر القضيّة لا تطبيق القاعدة وهذا بسبب تعارض المفاهيم الّتي تسيطر على تحديد هذه القاعدة ، وفي هذا النّوع تجد الدول الكبرى في القوة حليفاً هامًا ، لأنّها تخلق فعليًا الوضع الّذي يبنون عليه تفسير القاعدة الّتي يدعونها "[(2)]، في كلّ النزاعات التّي يخوضونها ، لتجد الدول المستعمرة نفسها ضحيّة تجاهل هذا القانون في الغالب أو عدم أخذه بعين الإعتبار لمسألة تغير الظروف الطارئة على المجتمعات الدوليّة ، وعدم تلائمه مع إحتياجات أفراده ، حتّى وإن كان يهدف إلى تحبيذ التّعاون بين الدول ، والتواصل فيما بينها ، فإنّ النزاعات الإستعماريّة الراميّة لتحقيق مصالحها كونها من المقدسات لديهم ، جعل إحترام القاعدة الحقوقيّة أمرًا صعبًا ، فلا وجود

[1] حسين الشامي : الدبلوماسية نشأتها و تطورها و قواعدها، الطبعة3، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص45.

* مجموعة القواعد و المبادئ العامة التي يتعين علي الأمم مراعاتها في علاقاتها بعضها مع بعض ،وتنشأ بعض القوانين الدوليّة نتيجة عرف يتكون بمرور السنين ، ويرجع أصل بعضها الآخر إلي المبادئ القانونيّة التي تقرّها الأمم المتقدمة ، كما توجد قوانين دوليّة أخرى يتم الإتفاق عليها في المعاهدات أو تنشئها الأحكام القضائيّة .

[(2)] رنيه جان دوبوي : القانون الدّولي ، ترجمة سموحي فوق العادة ، الشركة الوطنيّة للنّشر والتوزيع،ط1، الرغاية ، الجزائر ،1973،ص.24

لسلطة تشريعيّة تشرع القوانين الّتي يجب على الدول مراعاتها ، لذا فهم غير ملزمون بطاعة القانون الدولي.

بيد أنّه في وقت إتخذت فيه الظاهرة الإستعماريّة صفات و أشكال متّعددة ، تعالت أصوات الإستنكار الدولي بالإجماع ، الأمر الذي جعل هيئة الأمم المتحدة تهتم بالمسألة الإستعماريّة بإدراج إعلان خاص " بالأقاليم التي لاتتمتع بالحكم الذاتي ضمن نصوص الميثاق ...وبالتالي منح كافة المستعمرات الأخرى وضعًا قانونيًا دوليًا لأول مرّة "[1] ويضيف د/ نافعة حسن معقبًا على القرار، " صحيح أن هذا الوضع القانوني كان ينقصه التحديد والوضوح ، لكن مجرد النّص عليه في الميثاق شكل اللبنّة الأولى لبناء ضخم وفتح آفاقًا عديدة أمام إمكانية تطوير دورالأمم المتحدة ، تجاه المسألة الإستعمارية تطورًا كبيرًا"[2]وتكون محاربتها بقوانين أكثر صرامة .

وبناء على ما سبق : هل يمكن القول أنّ المسالة الجزائرية مدعمة بأسانيد قانونية تفرض إستمرارية وجودها وتحميها من الضياع ؟ خاصة وأنها لم تكن تحديًا أمام مستعمر بل صراعًا ضد نظام دولي مبني على الإستغلال، وهل أنها تسير وفق مبادئ القانون الدولي ؟ والتي من الناحيّة النظريّة ترجح كفة الجزائر إذا كان ذلك كذلك ، فما هي الحجج القانونية التي تؤيد شرعيتها :

بداية لايستطيع أحد أن ينكر وجود دولة جزائرية قبل الغزو الفرنسي لها سنة 1830 وكيف أنّه كان قهرًا لطبيعة السيادة التّي تتمتع بها ، وإعتبار فرنسا لها جزءًلا يتجزأ منها لذا فلا يمكن القول أن السيادة الجزائرية من الوجهة القانونية لاغية بفعل الغزو ، وهذا ما يوضحه محمد بجاوي إذ يرى أنّها كيان مستقل وفاعل في الحياة الدوليّة"فالنظريّة التقليديّة في القانون الدولي تستخلص قيام الدولة ، منذ أن تتوافر فعليًا على العناصر الأربعة التاليّة

[1] حسن نافعة : الأمم المتحدة في نصف قرن ، دراسة في التنظيم الدولي منذ 1945 ، عالم المعرفة 202 ، 1995 ،ص157 .

[2] حسن نافعة : المرجع السّابق ، ص157 .

الأرض.. وجماعة من النّاس وقيام سلطة عامة ، وأخيرًا إستقلال هذه المجموعة عن سواها من سائر المجموعات "[1] ، وهذا ما يتفق فعليًا مع الوضع الجزائري ، فالجزائر كانت أرض لها حدود متميزة وواضحة المعالم ، فقطن بها مجموعة من النّاس تعرف حق المعرفة الدولة التّي تستظل بسلطانها ، في حين سلطتها ثابتة بوجود حكومة جزائرية يرأسها عاهل هو الداي ، وأشخاص مكلفين بمهام تضمن حسن إدارة هذه الدولة وبوجود إدارات مركزية ، وإدارات فرعيّة ، أمّا الإستقلال فكان حقيقة واقعية حتى وإن اتّصلت بالدولة العثمانّية فإنها تمتعت بحريّة كاملة ، يضيف د/محمد بجاوي مؤكدًا دورها في المجتمع الدولي قائلا:"لم يكن الأمر قاصرًا على أنّ دولة الجزائر قد اعترفت بها الدول وأنّها هي أيضًا إعترفت بدول جديدة ولكنها كانت تمارس حيال سائر الدول حقًا ساميًا هو حقّ المراقبة في البحر الأبيض المتوسط ، وإذا كان من مستلزمات السيادة الحقّ في عقد المعاهدات وفي إقامة المحالفات ،وفي إعلان الحرب وإقرار السلم ، فإنّ كلّ هذه الأمور كانت تمارسها فعلاً ،فقد عقدت معاهدات مع عدّة دول منها فرنسا ،وهولندا،وبريطانيا العظمى، وإسبانيا ،والبرتغال، والد نمارك، والولايات المتحدة "[2]، أي أنّ ممارساتها على هذا النّحو،كانت أمرًا مشروعًا في نظر القانون الدولي ، لذا فبأي بند من بنود القانون تبررفرنسا إحتلال الجزائر ، وفي هذا الصدد يستوقفنا " تعريف الإحتلال د/ سموحي فوق العادة – معجم الدبلوماسيّة والشؤون الدولية – جاء فيه: أنه إستيلاء قوات عسكريّة على أرض أجنبية مؤقتًا لأحد الأسباب التاليّة :

1) إما نتيجة لمعارك حربيّة ، وربما يتم توقيع إتفاق الهدنة أو معاهدة الصلح .
2) لإجراء ضغط سياسي على الدولة المحتلة أراضيها وحملها على تنفيذ بعض الإلتزامات.

[1] محمد بجاوي : الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961 ، دار الرائد للكتاب ،ط2 ، الجزائر ،2005 ،ص36 .
[2] محمد بجاوي : المرجع السابق ، ص38 .

3) أو بطلب من الدولة ذات العلاقة تأمينّا للدفاع عن كيانها وصيانة حدودها ."[1]

وهو الأمر الّذي لم يحصل في حالة الجزائر " إذ أن فرنسا لم تدخل أبدًا إلى الجزائر بطلب من هذه الأخيرة ، بل كان ذلك نتيجة لغزو مسلح ، وتسترت فرنسا من وراء غزوها إدعائها بأنّها تبتغي حمل الجزائر على تنفيذ إلتزاماتها وردعها لخرقها الحقوق التّي تضمنها المعاهدات لها "[2] ، ثمّ إن مقاومة الأحتلال لم تتوقف قط ، متمثلة في مقاومة أحمد باي ، والأمير عبد القادر الذي كان له دور بارز في إعادة تنظيم وبعث الدولة الجزائرية إستعدادًا لمواجهة الإحتلال ، ثمّ ثورات الزعاطشة ، وأولاد سيدي الشيخ والمقراني والحداد وبوعمامة ، كلها أظهرت حقيقة واحدة تجلت في إرادة شعب لم ولن يرضى الإنتهاك لسيادته في ثورات تجاوز عدد 150ثورة ، رغم محاولات فرنسا المستعمرة في إخضاعه بشتى الطرق ، حتى وإن فشلت الثورات في تحقيق ذلك ، فإن المقاومة السياسية جسدت مفهوما مغايرا لهذا الرفض الذي اكتسي طابعا سلميا، فشلت كلها في تحقيق السيادة ولكنها لم تترك مجالا لفرنسا لفرضها سلطتها عليهم.

ثم إن أكذوبة الجزائر فرنسية ،فضحتها الممارسات اللاإنسانية ضد الشعب الجزائري،وسلب حقوقه المتاحة للمعمرين .من جهة أخرى حاولت فرنسا طمس المسألة بحجة التقادم ،وهذا ما يقابله تحفظ شديد في القانون الدولي الذي يرفض الإعتراف به ويفنده الواقع لفشل فرنسا في فرض سلطة مطلقة على كامل القطر الجزائري، "لذا فإقامة فرنسا بالجزائر تفتقر لأي مستند شرعي،وما كان وجودها إلا مجرد واقع نجم عن إحتلال إستبدادي، ولكن عاجزًا في الوقت نفسه عن أن يعطيه الأساس الذي سيظل يفتقده إلي الأبد ذلك أنه مما لامراء فيه أنّ الطابع الحقوقي الأساسي للإحتلال الحربي هو أنه غير قادر على إزالة سيادة

[1] محمد بوسلطان ،حمان بكاي: القانون الدولي العام وحرب الجزائرالتحرريّة ، المؤسسة الوطنيّة للكتاب، الرغاية ،الجزائر ،1986، ص114 .

[2] المرجع نفسه : ص114 .

البلد المحتل ، إنّ دولة الجزائر إذن لم يكن بمقدورها أن تتخلف عن الإنبعاث إلى الأبد"[1] وشرعية المسألة لاتتوقف عند هذا القدر من الحقوق ، خاصة بعد ما تمخض من غموض في المراحل الأولى من إندلاع الحرب التحرريّة بشكل مفاجئ ، مما رجح كفة الإحتلال الفرنسي ، لتستغل الفرصة وتدحض في شرعيّة هذه الحرب واصفة إياها بالعصيان ، في حين إذا أردنا إعطاء تكييف قانوني لحرب التحرير الوطني "فإنه يجعلها تخرج عن إطار الثورات الداخلية ،وهذا ما يجعل القانون الداخلي لا ينطبق عليها إلا بالقدر الذي تسمح به مبادئ الإحتلال العسكري للإقليم ،وتقترب من الحروب الدوليّة لكون المحتل لا يمتلك سيادة على الإقليم الذي يديره"[2]، أي أنّ الحرب الجزائريّة تحكمها قواعد القانون الدولي ، وهذا في الحقيقة ما هو إلا تأكيد لمشروعية دعمها قرار ميثاق الأمم المتحدة بإمكانيّة اللجوء إلي القوة للدفاع عن النفس ،وما دام هناك إنتهاك لسيادة الشعوب ، ولأنه شجع على ذلك في وقت سابق ، حين أكد مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، ولأن ما توجه إليه قادة الثورة لايعتبر حربًا متكافئة ، خاصة وأن " القانون الدولي أثناء الحرب ، ينظم وسائل القتال وذلك بتحريم إستعمال بعض الأسلحة الإنسانية مثل الغازات السامة والخانقة المحرمة طبقًا للبروتوكول * 1925 ، والقنابل الإنشطارية إذا تجاوز حدّها وزنًا معينًا لكونها تسبب أضرارًا غير لازمة ، وقصف المناطق الأهلة بالسّكان ، واستعمال النابالم والقنابل الذريّة "[3] ، فقد شملت العنايّة القانونيّة في هذا المجال بوضع قوانين تقلّل من مخاطر الحرب ، لكن للأسف تتعرض للإنتهاك بشكل متكرر ،في المقابل تحترمه جبهة التّحرير الوطني الجزائريّة التّي طبقت القواعد الدوليّة الخاصة بذلك ، بما فيها معاملة أسرى الحرب " ليتبين لنا أنّه بالرغم

---

[1] محمد بجاوي: المرجع السّابق ، ص 57.

[2] محمد بوسلطان،حمان يكاي : المرجع السّابق ، ص133.

* وثيقة تحتوي على محضر محادثات ، يجريها ممثلون دبلوماسيون ، توضح الوثيقة أنّ الدبلوماسيين قد اتفقوا على مسائل مهمة ، وهي لا ترقى لمستوى المعاهدة حتّى تقرّالحكومة المعنيّة .

[3] محمد بوسلطان ، حمان يكاي : المرجع السّابق ، ص 136 .

من توفر كلّ الشروط الخاصة بتطبيق معاهدات جنيف 1945 وبقيّة قواعد القانون الدولي للحرب ، فإن الحكومة الفرنسية أصرّت "[1] على رفض ما يخول الحقوق للجزائريين متجاوزة كلّ الخطوط الحمراء التّي وضعها القانون ، وعدم قبولها لأي لغة حوار مع الطرف الأخر إذًا "فرفضها لم يكن مبنيًا على أسانيد قانونية ،بل كان خاضعًا لإعتبارات سياسيّة بحيث كانت ترى أنّ أيّ علاقة تعاهدية رسمية مع جبهة التحرير الوطني أو الحكومة المؤقتة يعتبر بالنسبة لها إعترافًا ضمنيًا بالطبيعة الدوليّة لحرب الجزائر "[2] .

مما تقدم نخلص إلى أن المسألة الجزائرية قانونيًا ، تجزأت إلى عدة محاور تتدرج كلها تحت عنوان السيادة الجزائرية المسلوبة مؤقتًا ، ومرهونة بزوال فعل الإحتلال ، لقد تفطن قادة الثورة أنّه إذا أرادوا تحقيق أهدافهم الخارجية ، فلا بدّ من وضع مؤسسات تتماشى مع ظروف الحرب في الجزائر وتخدم مصالحها ، إذ أنّ تمثيل شعب قانونيًا غير كافي ففي أي إطار يمكن ضبط مفهوم للمسألة الجزائرية سياسيّا ؟ .

ب – من الناحية السياسيّة :

رغم معرفتنا بأن العمل السياسي في الجزائر ،تميز بإنطلاقة جديّة في بدايّة القرن العشرين تأكيدًا لسيادة الجزائر ،إلا أن السياسة لم تكن غريبة عن سلوك المقاومة الجزائريّة التي اتخذتها الحركات الوطنيّة لتعبر رسميا عن مصالح شعبية " لتبرز للعالم بأنهم بشر مثل غيرهم ،وأنهم ليسوا متوحشين مثلما يدعي المستعمر ، وأن هدفهم ليس التخريب وإنما استرجاع حقوقهم وحريتهم وسيادتهم وطرد المستعمر من وطنهم "[3] فالمسألة الجزائريّة لم تكف يوما عن التداول في حياة الجزائريين جيلا بعد جيل ، إذ أخذ أفراد على عاتقهم

[1] المرجع نفسه: ص138 .

[2] المرجع نفسه : ص138 .

[3] سعيد بوالشعير :النظام السياسي الجزائري ،دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ،ط2،عين مليلة ، الجزائر ،1993 ،ص9.

مسؤوليّة بناء قاعدة شعبيّة لنشر التوعيّة ،عن طريق الجمعيات أو الأحزاب حتى وإن إختلفت إتجاهاتها ،فإنها شقت طريقا أمام الثورة .

والثابث أن أول تنظيم ثقافي قد ظهر "سمي بحركة الشباب الجزائري سنة 1908قام بإنشائها بعض المثقفين على غرار حركة الشباب التركي و التونسي لكن صداها كان ضيقا ومطالبها كانت تدعو إلى الإندماجية عن طريق المطالبة بالتجنيد العسكري للمسلمين ومنحهم الجنسية وبالتالي المساواة في الضرائب ،والتمثيل السياسي ، غير أن هذه المطالب رفضت من قبل الإستعمار و الشعب في آن واحد ولكل رفض مبرراته فالفرنسيون رأوا بأن في تحقيق تلك المطالب خطر على مصالحهم ، والمسلمين رأوا بأن تحقيقها يقضي على شخصيتهم المميزة "[1] إلا أنّ فشل الجمعيّة في تحقيق نتائج إيجابيّة عرفت انشقاقات ليبرز إتجاه للأمير خالد الذي تخلى عن أفكاره الإندماجية ، وأصبح ينادي بالمساواة، إلا أنّ السلطات الفرنسية سرعان ما أبعدتّه خوفا على مصالحهم نظرا للتأييد الشعبي الكبير الذي حظي به الأمير،وقد ظهرت فيما بعد على الصعيد الوطني جمعيات تدعو للإدماج 1927 من أبرز أعضائه ابن جلول، فرحات عباس وأخرى للإصلاح 1930 انبثقت عن جهود علماء مسلمين أمثال عبد الحميد بن باديس ، البشير الإبراهيمي ...أو تلك المتأثرة بالنزعة الشيوعيّة، و لأنها فشلت في إيجاد لغة تواصل مع

المحتل ، نسقت الجهود وأقدمت على عقد المؤتمر الإسلامي في 7 جوان 1936، الذي تقدم فيه المشاركون بمطالب قوبلت بالرفض المطلق ، لتظهر في الجزائر خاصة بعد الحرب العالميّة الثانيّة أحزاب سياسيّة متعددة ، وعلى مراحل كان أخرها حزب جبهة التحرير الوطني ، وكان الهدف منها " أن يحكم الشعب نفسه بنفسه ، أي أنّ يشارك هو نفسه في السّلطة بوسائل يختارها هو نفسه وفي طليعتها الأحزاب ، وهكذا تغدو الحزبيّة بذاتها ضرورة وليست

[1] المرجع نفسه :ص13.

مجرد حقّ مطلق يملكه المواطنون بموجب قانون طبيعي أو وضعي "[1] خاصة وأن الكبت السياسي بلغ ذروته ، إذ أنّ الجزائريين محرومين من أيّ تمثيل سياسي وهذا بالضبط ما عبر عنه جيل فيري حين قال:" إنّه لمن الصعب أنّ تجعل الأوروبي يسمع أنّ هناك مصالح غير مصالحه في بلد عربي وبأنّ ابن البلد الأصلي قابل للتأقلم والعيش معه "[2] ،لذا كان مستحيلاّ على فرنسا أنّ تصوغ قوانين تمثل الجزائريين في البرلمان الفرنسي ، حتى وإن حاولت منحها بعد مجازر 8ماي 1945 في إطار سياسة التهدئة وكسب مزيد من الوقت ، فإنها لم تستطع القضاء على الوعي الجماهيري المتزايد جراء أكاذيب المحتل ، ليبدأ " الاتجاه الاستقلالي يطبع الحركة الشعبيّة عامة ... مشكلة النّواة الأولى للكفاح المسّلح ، وبدأت بوادر التداخل بين العمل السياسي والمسّلح والّذي نضج فيما بعد من خلال الحركة الوطنيّة الجزائريّة والجبهة التّي انبثقت عنها "[3] هذه الأخيرة متحديّة الأزمات (أزمة حركة الإنتصار للحريات الديمقراطيّة ، أزمة بربريّة) وهذا إنّ دلّ على شيء فإنما يدل على أنّ " وجود القيادة السياسيّة في الوقت المناسب ، ذا أهميّة كبيرة في محاربة قوى الإختلاف العنصري واللّغوي والديني بين الشعب المكون للإتحاد واستبدالها بالرغبة بالوحدة "[4] جامعة شمل الجزائريين ومحطة قوتهم المدعمة لجبهة التّحريرالوطني في كلّ قراراتها،التّي تعززت بقيام الحكومة المؤقتة 19 سبتمبر1958، خاصة وأنّ الدولة هي إحدى مؤسسات النّظام السياسي . ولحاجة الشعب الجزائري لمواقف جادّة لوضعهم المأساوي ، نظرًا لأنّ القانون

---

[1] صالح جواد الكاظم ، علي غالب العاني :الأنظمة السياسية ، جامعة بغداد ، كلية القانون ، 1990، ص10.

[2] عمار بوحوش : التّاريخ السياسي للجزائر من البدايّة ولغاية 1962 ، دار الغرب الإسلامي ،ط2، بيروت ، لبنان ،2005 ،ص181 .

[3] محمد علي داهش : دراسات في الحركات الوطنيّة والإتجاهات الوحدويّة في المغرب العربي ، منشورات إتحاد الكتاب العرب ، دمشق 2004 ،ص17 .

[4] يحي أحمد الكعكي : مقدمة في علم السياسة ، دار النّهضة العربيّة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، 1983 ، ص123 .

الدولي يخول لها صلاحيات القيام بعلاقات دوليّة ، و حق التمثيل في المحافل الدوليّة وهذا طبعًا لا يتم إلاّ من خلال الأطراف المساعدة والمؤيدة لها .

وهكذا نستقرأ أنّ المسألة الجزائريّة قد عرفت طريقًا شاقًا من الناحيّة السياسيّة ، حتّى وإن وجدت كلّ الطرق قد سدّت في وجهها ، فإنّ مساهمتها في بناء قاعدة جماهريّة واعيّة أمر لايستهان به ، لتمهد الطريق لثورة أثبتت أنّ الشعب كما أتقن لغة الحرب ، برهن أنّه ذو كفاءة عالية في المجال الدبلوماسي .

المبحث الثالث: حركة عموم افريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية:

حركة عموم إفريقيا :

في البداية لا بد من الملاحظة أن الكتاب الذين اهتموا بهذا الموضوع اقروا بصعوبة تعريف حركة عموم أفريقيا.

إن مسارها جعلها تستوعب كل الأحداث، لكنها ظلت أيضا تتميز بتعدد المفاهيم والأهداف وقبل استعراض مفهومها نستعرض نشأتها.

1- نشأتها:

حركة عموم إفريقيا أو الجامعة الإفريقية لم تبدأ في ارض الوطن وإنما خارجها كما أنها تطورت في ما يسمى بالمثلث الأطلنطي، الذي تتكون أضلاعه من الدنيا الجديدة (أمريكا) وأوروبا وإفريقيا[1]. أنها ظهرت لأول مرة في مؤتمر عقد سنة 1900 م بلندن جمع نخبة من السود، هذه النخبة شملت أشخاصا من غرب إفريقيا والبحر الكاريبي والولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا. كانوا يشتغلون محامين ومعلمين ومرشدين اجتماعيين وصحافيين وموظفي الخدمة المدنية ورجال دين، فضلا عن بعض الطلاب[2].

2- مفهومها:

تعددت مفاهيم حركة عموم إفريقيا وذلك بتعدد تصورات أنصارها، فهي ظاهرة سياسية وثقافية تعتبر الأفارقة جميعا بما فيهم المنحدرين منها محل عنايتها، أي تسعى إلى تجديد وتوحيد إفريقيا بتعزيز شعور الأفارقة بالانتماء للعالم الإفريقي، وهي في نفس الوقت تمجد

([1]) كولين ليجوم: **الجامعة الإفريقية دليل سياسي موجز**، ترجمة: احمد محمود سليمان، مراجعة: عبد الملك عودة الدار المصرية لتأليف والنشر، القاهرة،1966، ص 11.

([2]) Judith Stien: The World of Marcus Garvey: **race and class in modern society**, LSU Press, USA, 1991, p9.

الماضي وتنهل منه قيم الفخر والكرامة[1]، لمواجهة الأكاذيب وأنواع التضليل حول قوم السود والتي اتسمت بها أدبيات القرون الماضية في أوربا وأمريكا[2].

وكأيديولوجية للتحرر، فهي مبنية على مبدأ أن البشر والأعراق يجب أن يتمتعوا بحقوق متساوية و ليس افتراض أن الجنس الأبيض متفوق[3].

ومن هنا فإن مفهوم حركة عموم إفريقيا ظل يعرف حيوية مستمرة ليتماشى مع المتغيرات الظرفية من جهة، وللاستفادة و الإثراء من التجربة الخاصة بالحركة وتلك التي تعيشها الجماهير والجماعات وزعاماتها من جهة أخرى[4]. ولا يزال أهم هدف تسعى إليه حركة عموم إفريقيا هو وحدة إفريقيا والأفارقة، كما لا يزال التأكيد على أن الوحدة يجب أن تتحقق من خلال النضال من أجل التحرر ومحاربة الهيمنة "البيضاء" واستعادة المجتمع الإفريقي لهويته[5].

هذا ويجب أن نشير إلى أن مفهوم حركة عموم أفريقيا حسب أشهر زعاماتها التاريخيين ديبوا هو: << ...وحدة حضارية قوية نابعة من العبودية والحرمان طويل المدى من الحقوق السياسية و المدنية...>>[6].

([1]) Daryl Zizwe Poe: **Kawame Nkrumah contrubtion to Pan-Africanism**, Routledge, New York, 2003, p53.

([2]) Roland Walters **: The future of Panafricanism,** Black World, October 1975, vol USA , xxiv, N12, p1.

([3]) Imanuel Geiss : **Panafrican movement a history Panafricanism in American**, Europe and Africa, Africana Pub, 1974, p 96

([4]) Daryl Poe : op.cit , p52

([5])Ibid.

([6]) جاك ووديس: المرجع السابق، ص154.

3- مؤتمرات حركة عموم إفريقيا بين1900م و1927م:

عقدت ستة مؤتمرات لحركة عموم إفريقيا وذلك من سنة 1900 م إلى سنة1945م[1]. و هي كالتالي :

3-1 مؤتمر 1900 بلندن:

تلبية لدعوة سلفيستر ويليامز، افتتح المؤتمر في جويلية 1900 م بلندن، برئاسة الأسقف والترز، وحضره ثلاثون مندوبا من أصل افريقي قدموا من بريطانيا وجزر البحر الكاريبي. وقام المؤتمر بصياغة القرارات التالية :

1) إن الجمعية العامة للنخبة المثقفة من السود ستنشأ بموجب اسم الرابطة الإفريقية ويكون الهدف منها حماية و تعليم الشعوب من أصل إفريقي.
2) تجتمع الرابطة كل سنتين و ذلك إما في أمريكا أو أوروبا أو عاصمة افريقية مستقلة.
3) سيتم وضع نداء يرسل إلى صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا و ذلك من اجل العدالة.
4) تنسيق الجهود الدبلوماسية بهدف الوقوف ضد سياسة الإبادة التي تسود في أوروبا بالنسبة للون الأسود[2].

وقد ندد المؤتمرون بالعنصرية في جنوب أفريقيا وروديسيا، بينما ألقى فيه ديبوا عبارته التنبؤية التي يقول فيها: << إن مشكلة القرن العشرين هي مشكلة اللون >>[3].

([1]) هناك العديد من المؤلفين يعتبرون أن هناك خمسة مؤتمرات عقدت و ذلك دون حسبان المؤتمر الأول و المنعقد بلندن سنة 1900 م ومن بينهم جورج بادمور.

([2]) Lara Oruno: op.cit, p351-357.

([3]) كولين ليجوم: المرجع السابق، ص26.

3-2 مؤتمر 1919 م بباريس:

بعد الحرب العالمية الأولى أراد ديبوا أن يعقد مؤتمرا لحركة عموم إفريقيا في باريس أثناء انعقاد مؤتمر السلام، فاعترضت الولايات المتحدة على عقده، ولكن السلطات الفرنسية سمحت بعقده خدمة لسياساتها الأفريقية ولإدراكها بأنه لن يتمكن من حضور المؤتمر إلا عدد قليل جدا من المندوبين[1]. ومع ذلك اجتمع 57 مندوبا من الولايات المتحدة الأمريكية وجزر الأنتيل والسنغال تحت رئاسة ديبوا[2]. وأهم ما جاء في لائحته الختامية:

أ . ((المطالبة الدول المتحالفة والمتحدة بان تقوم بسن مجموعة من القوانين للحماية الدولية للوطنيين في إفريقيا)).

ب . المطالبة بان تنشأ عصبة الأمم مكتبا دائما مهمته الخاصة الإشراف على تنفيذ هذه القوانين لصالح الوطنين .

جـ يطالب زنوج العالم بان يحكم الوطنيون الإفريقيون والشعوب التي هي من سلالة افريقية طبقا للمبادئ التالية :

1. الأرض: إيقاف الأرض ومواردها الطبيعية على السكان الوطنيين .

2. رأس المال: تنظيم رأس المال ومنح الامتيازات بحيث يمتنع استغلال المواطنين واستنفاذ ثرواتهم الطبيعية، وتحديد الامتيازات زمنيا وخضوعها لإشراف الدولة .

3. العمل: إلغاء العبودية والعقوبات البدنية والسخرة، ويجب أن تضع الدولة شروط العمل وتنظمها.

4. التعليم: من حق كل طفل وطني أن يتعلم قراءة لغته وكتابتها و لغة الدولة صاحبة الوصاية على نفقة الدولة.

([1]) مادهو بانيكار: المرجع السابق، ص150 .

([2]) Philippe Decraene: op.cit, p21.

5. الدولة: يجب أن يكون للوطنيين الإفريقيين حق الاشتراك في الحكومة بمجرد أن يسمح تطورهم بذلك، وذلك طبقا للمبدأ القائل بان الحكومة توجد من اجل المواطنين وليس المواطن من اجل الحكومة، ويجب السماح لهم فورا بالاشتراك في الحكومة المحلية والقبلية، طبقا للعرف القديم. ويجب أن يمتد هذا إلى الاشتراك تدريجيا، كلما تقدم التعليم والخبرة، بحيث ينتهي الأمر إلى أن تحكم إفريقيا برأي الإفريقيين[1].

3-3 مؤتمر 1921 م بلندن وبروكسل وباريس:

عقد هذا المؤتمر في لندن وبروكسل وباريس على التوالي، في البداية كانت بلندن في الفترة من 28 إلى 29 أوت 1921 م وحضره 130 مندوبا (41 من إفريقيا، 35 من الولايات المتحدة الأمريكية)، لينقل في الشطر الثاني من لندن إلى بروكسل، وقد وافقت الحكومة البلجيكية خوفا من اتهامها بالبلشفية. وكان المطلب الرئيسي الذي طالب به الجنس الزنجي عن طريق الطبقة المثقفة هو إقامة حكم ذاتي محلي يزداد باضطراد كلما ازدادت خبرتهم ومعرفتهم حتى يصبح حكما ذاتيا تماما في نطاق عالم يحكم نفسه بنفسه[2].

وفي خطاب لديبوا في المؤتمر الثالث يقول: << إن أول مبادئ الحكمة في العلاقات بين الأجناس هو إيجاد هيئات سياسية بين الشعوب المغلوبة على أمرها. و من الواجب أن تعم شريعة الديمقراطية العالم كله >>، والتوكيد هنا على العلاقة بين الأجناس وعلى الديمقراطية، وعلينا أن نتذكر أن ذلك كان في سنة 1921م [3].

([1]) كولين ليجوم: المرجع السابق، الملحق رقم01، ص 209-210 . و للمزيد ينظر:

Langley . J.A : **Ideologies of Liberation in Black Africa (1856-1970)** " **Documents on modern African Political thought from colonial times to The present**", Rex Colling, Lenders ,1979, p740.

([2]) Philippe Decraene : op.cit , p19-20.

([3]) كولين ليجوم: المرجع السابق، ص 33 . وللمزيد ينظر : langley. J. A.: op.cit, p748-758.

ولقد اصدر المؤتمر نداء إلى العالم جاء فيه((أن المساواة بين الأجناس طبيعيا وسياسيا واجتماعيا هي إحدى دعائم التقدم الإنساني، وان ما من أحد ينكر الفوارق الناشئة عن المواهب والثروات بين الأفراد، التي تترتب عليها اختلافات بين الشعوب، إن قضية المساواة بين البشر لا تمنح الحرية بقدر ما تؤكدها))[1].

وفي الجلسة الختامية الذي عقد بباريس اصدر قراراته مطالبا بالمساواة بين الأجناس بالإضافة إلى الطالب التالية:

((1-عودة السود إلى أراضيهم، والعمل على حمايتهم من طغيان رأس مال المستغل.

2-إنشاء منظمة دولية، تحت رعاية عصبة الأمم، تكون مهمتها دراسة مشاكل الزنوج.

3-إنشاء مكتب في هيئة العمل الدولي، التابع لعصبة الأمم ليتولى حماية الأيدي السوداء العاملة.

4-أن يكون ضمن لجنة الانتدابات، التابعة لعصبة الأمم عضو من أصل زنجي عندما يخلو أي مكان في اللجنة.

كما طالب المؤتمر لأول مرة بالحكم الذاتي المحلي للدول الغير مستقلة، مع إنشاء هيئات سياسية للشعوب التي تحكم نفسها بنفسها حتى تعم شريعة الديمقراطية العالم بأسره))[2].

([1]) حلمي محروس إسماعيل: **تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر "من الكشوفات الجغرافية إلى قيام منظمة الوحدة الأفريقية"**، الجزء الثاني، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2004،ص716-717.

([2]) إسماعيل محروس حلمي: المرجع السابق،ص717.

3-4 مؤتمر 1923 م في لندن ولشبونة:

عقد هذا المؤتمر في اجتماعين منفصلين في لندن ولشبونة عام 1923م، حيث أعادوا توكيد القرارات السابقة، وكان أهم مطلب هو: ((أن يكون للإفريقيين صوت في حكومات بلادهم)) [1] .

ليطالب المؤتمر بان يعامل الجنس الأسود في العالم كله كبشر. وانه ليس في استطاعتنا أن نرى طريقا أخر للسلام والتقدم، كما استنكر البيان السياسة التي تتبعها بريطانيا في جنوب إفريقيا ((الذي تبنى رفاهية الأوروبيين على حساب شقاء ملايين الأفريقيين))[2].

إما في مؤتمر لشبونة ناقش الحاضرون قضية السخرة التي تتبعها الحكومة البرتغالية في مستعمراتها الأفريقية، وكان لمشاركة وزيران برتغاليان سابقان في هذا المؤتمر مؤشرا ايجابيا، حيث وهدا ببذل الجهود لإلغاء السخرة، وإدخال إصلاحات في المستعمرات البرتغالية، في اقرب فرصة[3].

ويبدوا أن إنشاء مكتب الاتحاد الأفريقي ليشرف على كفاح الشعوب المضطهدة المتناثر في المستعمرات البرتغالية في أفريقيا عنوانا مهما في لبداية التلاحم الفكري بين حركة عموم أفريقيا خارج القارة وداخلها[4].

([1]) كولين ليجوم:المرجع السابق، ص33-34 .

([2]) إسماعيل حلمي محروس: نفسه.

([3]) نفسه،ص718.

([4]) نفسه.

3-5 مؤتمر 1927 م بنيويورك:

عقد هذا المؤتمر عام 1927 م، وحضره 208 مندوبا قدموا من عشرة دول[1] حيث طرحت فيه مسألة العلاقة بين الحركة الشيوعية الدولية وعموم إفريقيا. والمهم في هذه النقطة هو أن اتجاه الشيوعيين نحو ازدهار أفكار حركة عموم إفريقيا، وقد وصف جورج بادمور سياستهم الانتهازية في محاولة التشكيك في كل من حركتي غارفي وديبوا والرابطة العالمية لتحسين أحوال الزنوج، والرابطة القومية لتقدم الملونين، ومؤتمر حركة عموم إفريقيا الذي اعتبروه كأنه ((قومية الطبقة البرجوازية الصغيرة)). ولقد كان موقف معظم الشيوعيين البيض بالنسبة للمنظمات الزنجية موقفا يتسم بالازدراء، إذ لم يكن في استطاعتهم السيطرة على هذه المنظمات فإنهم يسعون إلى القضاء عليها بالتسلل في صفوفها[2]، ولمواجهة هذا التصور حدث بعض التطور في أفكار زعماء الحركة،تمثل في الإعلان عن تحالف بين الشعوب الملونة في العالم، والخروج من دائرة الزنجية[3].

(1) George Padmore : op.cit, p152.

([2]) كولين ليجوم: المرجع السابق، ص34 .

([3]) إسماعيل محروس حلمي: المرجع السابق، ص718.

4 من مؤتمر مانشستر 1945م الى مؤتمر أكرا 1958م :

4-1 مؤتمر مانشستر 1945م:

لقد تطورت الجامعة الأفريقية منذ لقاء بروكسل و ذلك على مستوى القضايا المطروحة وهي الحكم الذاتي والاستقلال، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية أصبح الأفريقيون لأول مرة يوازون بنفوذهم نفوذ السود الأمريكيين بفضل وجود الشبان الأفارقة ككوامي نكروما وجومو كينياتا، وظهرت على سطح موضوعات: مناهضة الامبريالية ومناهضة الاستعمار. وأصبح الاستقلال الوطني لأول مرة مطلوبا بجلاء وكان كل ذلك في إطار الاشتراكية والماركسية[1]. في هذا الإطار نضم مؤتمر للجامعة الأفريقية في أكتوبر عام 1945 م بمانشستر، وحضرته جميع المنظمات الأهلية للملونين في الجزر البريطانية إضافة إلى((فيدرالية النقابات العالمية)) والنقابات في المستعمرات الإفريقية. وكان أمناء هذا المؤتمر: جورج بادمور من الأنتيل، وكوامي نكروما من غرب إفريقيا، وجومو كينياتا من شرق أفريقيا كأمين أول مكلف بالإعلام[2].

((ويقدم لنا المؤتمر إيضاحات كثيرة للأفكار المتطورة للجامعة الأفريقية، ولأول مرة نجد هذا التحدي المباشر << إننا نطالب بالحكم الذاتي والاستقلال >>، كما جرم إيصاد الأبواب أمام طالبي الوظائف من السود، كما قرر بان النظم لا تخدم مصالح الشعب في غرب إفريقيا، كما تضمن المؤتمر قرارات أخرى بشان الوضع الاقتصادي، ومراجعة نظام الضرائب[3] .

وأهم ما جاء في القرار الأول و المتعلق بالجانب السياسي :

([1])جوزيف-كي-زيربو: المرجع السابق، ص 1156.

([2]) George Padmore ; op.cit , p164.

([3]) كولين ليجوم: المرجع السابق، ص37.

أ. ((انه منذ قدوم البريطانيين والفرنسيين والبلجيكيين وغيرهم من الأوروبيين إلى غرب إفريقيا، كان هناك نكوص إلى الوراء بدلا من التقدم))، وأن ((نظم "المشاركة" و"الوصاية" ، و"القوامة" ، و"الانتداب" ما هي إلا مزاعم لا تخدم مصالح الشعب في غرب إفريقيا)).

ب1. إن إدخال الحكم غير المباشر ليس أداة ظلم فحسب، ولكنه أيضا اعتداء على حق الحكام الطبيعيين لغرب إفريقيا[1].

2. إن التقسيمات الصناعية والحدود الإقليمية التي أوجدتها الدول الاستعمارية إنما هي خطوات متعمدة لإعاقة الوحدة السياسية في غرب إفريقيا .

وجاء في القرار الربع: إننا عاقدون العزم على أن نكون أحرارا. وجاء في القرار الخامس: إننا نؤكد حق الشعوب المستعمرة كلها في التحكم في مصيرها، ويجب أن تتخلص كل مستعمرة من السيطرة الاستعمارية[2].

يمكن القول أن حركة عموم إفريقيا إنما دخلت دائرة الواقع السياسي في مؤتمر مانشستر، إذ كان هذا المؤتمر يشبه المؤتمر المناهض للاستعمار في بروكسل سنة 1927، حيث طرح بادمور موضوع مناهضة الاستعمار والعنصرية. كما أن هذا المؤتمر قد سلط الضوء على الأفارقة وبذلك ظهرت شعارات مثل القومية الإفريقية، الاشتراكية الإفريقية وهما الموضوعان البارزان فيه[3].

ويقول كولين ليجوم في كتابه الجامعة الأفريقية عن هذه المرحلة بقوله:<< لقد وصلنا الآن إلى مرحلة تقريبا انتقلت فيها الجامعة الأفريقية نهائيا عن طريق الهيئات المنظمة إلى ارض أفريقيا ذاتها، مرحلة توقفت أن تكون فكرة يتبناها بدرجة كبيرة مفكرو الزنوج والطلبة الأفريقيون في ارض الغربة>>[4].

([1]) نفسه، الملحق رقم02، ص211 .

([2]) نفسه، ص214.

([3]) مادهو بانيكار: المرجع السابق، ص 151 .

([4]) كولين ليجوم: المرجع السابق، ص39.

4-2 مؤتمر القاهرة (1957م):

انعقد هذا المؤتمر في 26 ديسمبر 1957 م بالقاهرة [1] و حضره 500 مندوب قدموا من 38 دولة وأغلبيتهم من أسيا. ويبدوا أن فكرة التضامن الأفرو-آسيوي لم ترق كثيرا لنكروما وشخصيات حركة عموم إفريقيا في مؤتمر باندونغ 1955م. بيد انه سرعان ما أصبح من المستحيل تجاهل قوة الرابطة الأفرو-آسيوية بقيادة القاهرة والمدعومة من موسكو، إضافة إلى أن نكروما وكجزء من نضال الحركة في القضاء على أخر بقايا السيطرة الاستعمارية[2] أصبحت أكثر إقناعا.

وللعلم فقد تطرق المؤتمر للمسالة الجزائرية ولمشاكل الشرق الأوسط والتي استحوذت على اهتمام الوفود[3].

4-3 مؤتمر أكرا أفريل 1958 م :

عقد مؤتمر أكرا للدول الإفريقية المستقلة في أفريل 1958 م. وحضر ته ثماني دول افريقية ذات سيادة: مندوبون من أربع دول في شمال إفريقيا: المغرب، وتونس وليبيا ومصر، وأربع دول من إفريقيا السوداء وهي: السودان، وإثيوبيا، وليبريا[4]، وكان على جدول الأعمال: التميز العنصري، التخطيط الصناعي والتجارب النووية التي تنوي بعض القوى الأجنبية

([1]) صبري أبو المجد: المرجع السابق، ص65.

Philippe Decraene : op.cit, p

([2]) 32.

([3]) Ibid.

و للمزيد حول هذا المؤتمر، ينظر: صبري أبو المجد: المرجع السابق، ص 76-83.

([4]) الدولة الوحيدة التي غابت عن المؤتمر هي اتحاد جنوب إفريقيا بسبب سياسة الميز العنصري.

إجرائها على الأراضي الأفريقية، والتعاون الاقتصادي والتقني والثقافي بين البلدان المستقلة في إفريقيا، ووضعت المسألة الجزائرية في صدارة المناقشات[1] .

5 الرواد الأفارقة لحركة عموم أفريقيا.

5-1 كوامي نكروما (1909م-1972م):

يعد الزعيم الغاني كوامي نكروما من أشهر القادة الأفارقة المقاومين للاستعمار البريطاني في غانا (ساحل الذهب حسب التسمية الاستعمارية)، ولد نكروما في 2 سبتمبر 1909 م في مقاطعة نزيما[2] بغانا من أب يعمل صائغا. تلقى تعليمه في المدارس التبشيرية المحلية، وفي سنة 1926 م حضر إلى كلية التدريس في أكرا، حيث تدرب كمدرس إلى غاية تخرجه في عام 1930م حيث عمل كمدرس[3].

وفي عام 1935 م سافر إلى بريطانيا ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية للدراسة حيث درس في جامعة لنكولن ثم أكمل دراساته في جامعة بنسلفانيا. قبل أن يعود كمدرس للعلوم السياسية في جامعة لنكولن، وخلال الفترة التي بقي فيها في الولايات المتحدة الأمريكية أصبح من الناشطين السياسيين. ساهم في تشكيل رابطة الطلبة عام 1941م مع طلاب من غرب إفريقيا، ثم أصبح رئيسا لها عام 1945 م، كما أصبح أحد أمناء المؤتمر السادس لحركة عموم إفريقيا بمانشستر [4] .

عاد نكروما إلى غانا سنة 1947م، وحاول استغلال ما اكتسبه من خبرة سياسية خلال إقامته في أوربا وأمريكا، لكنه تعرض للاعتقال عام1948م لضلوعه في قيادة مظاهرات

---

(1) Philippe Decraene: op.cit, p52-53.

(2) Kwame Nkrumah: **Autobographie de Kawame Nkrumah**, Présence Africain, Paris,1960, p15.

(3) موسى مخول: المرجع السابق، ص287-288.

(4) نفسه.

المطالبة بالاستقلال. وعقب خروجه من السجن أنشأ صحيفة المسائية الإخبارية حاول من خلالها تعبئة الشعب ضد الاستعمار الإنجليزي. وفي عام 1949م أسس نكروما ((حزب المؤتمر الشعبي)) داعيا من خلاله إلى ضرورة منح البلاد الاستقلال الذاتي، مما أدى إلى اعتقاله مرة أخرى في اطلع عام 1950 م. وبالرغم من ذلك، انتخب نكروما عن دائرة أكرا في حين فاز حزبه في الانتخابات التشريعية[1].

خرج نكروما من السجن وتولى رئاسة الوزراء في مارس عام 1952م، مواصلا الكفاح حتى استقلال غانا في مارس 1957م، ليصبح أول رئيس للبلاد وأعيد انتخابه رئيسا لغانا سنة 1960 م، ويعتبر من مؤسسي منظمة الوحدة الإفريقية، وفي سنة 1966م أطيح به في انقلاب عسكري عندما كان في زيارة إلى الصين مما اضطره إلى العيش في الخارج حيث لجأ إلى الرئيس الغيني ، توفي في رومانيا في 27 أفريل 1972م[2].

ترك لنا نكروما عدة مؤلفات منها : ترجمة لحياته، دليل الحرب الثورية، باسم الحرية، يجب أن تتحد إفريقيا، الاستعمار الجديد، تحدي الكونغو.

سعى نكروما من أيام دراسته في جامعة لنكولن في أمريكا إلى يوم وفاته، إلى الالتزام بفكرة التحرير التام لإفريقيا، وكان من بين الداعين إلى إتباع فلسفة غاندي[3] لتحقيقها وهي فلسفة اللاعنف. التي تستند إلى حشد كامل فئات المجتمع من منطلق ما يسمى بالعمل الإيجابي.

---

(1) Hakim Adi: op.cit, p142-143.

(2) Kwame Nkrumah: op.cit, p213-214.

(3)**غاندي**: هو موهنداس غاندي (المهاتما) الذي ينتمي إلى أسرة من طائفة أنيا الهندوسية و كانت ذات نفوذ، و تولى والده كابا غاندي القضاء ورئاسة الوزراء في ولايتي راجكوت و فانكانر، وقد تزوج والده أربع مرات كان هو اصغر الأبناء من الزوجة الرابعة، وقد ولد في بورىادار (في مقاطعة كوجارات) في 2 أكتوبر 1869م، وكانت والدته هندوسية متدينة، اجتاز الثانوية العامة سنة 1887م، حينما أعلنت حرب البوير سنة 1899 و استمرت حتى 1902م تعاطف غاندي مع البوير و سافر إلى جنوب إفريقيا، و عند عودته إلى الهند حضر اجتماع المؤتمر الهند في كلكتا حيث اتصل بعدت شخصيات سياسية، ثم عاد إلى جنوب إفريقيا بدعوة من أصدقائه هناك سنة 1903 م، وافتتح مكتبا للمحماة و ساهم في إصدار صحيفة الرأي الهندي سنة 1904 م، حيث نشرت فيه مقالته عن مبادئ اللاعنف و ذلك من 1904م إلى 1904م حيث عاد بعدها إلى الهند، وما إن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى بدأت المفاوضات بين الحزب المؤتمر الهندي بقيادة غاندي والحكومة البريطانية و أسفرت عن استقلال الهند و باكستان في 15 أوت 1947م، واغتيل بعد عدة أشهر في 30 جانفي 1948 م على يد هندوسي متعصب، والمهاتما تعني الروح العظيمة.= =ينظر: **علي محافظة: شخصيات من التاريخ (سير و تراجم موجزة)**، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدارسات و النشر بيروت، 2009، ص160-165.

وهكذا قام نكروما بتعبئة الشباب والنساء ورابطات المزارعين والتجار[1]. كما تأثر بماركوس غارفي وذلك من خلال كتابه (فلسفة و آراء ماركوس غارفي) الذي نشر سنة 1923م إذ يقول نكروما في مذكرات حياته : <<انه تأثر بحياة غارفي أكثر مما تأثر بأي شيء أخر في الولايات المتحدة>>[2].

رؤية نكروما لاستقلال غانا هو صورة مصغرة للقارة الإفريقية بأسرها << إن استقلال غانا كان شرخا في درع الإمبريالية الذي يبدو منيعا >>[3]، ولذا نجده سخر موارد غانا لمساعدة البلدان الإفريقية .

ويرى نكروما أن استقلال البلدان الإفريقية السياسي لا يكفي ما دامت تعاني من الاستعمار الاقتصادي، وأن السبيل الوحيد للاستقلال من هذا الجانب هو الوحدة بين الدول الإفريقية [4]. وحذر من أنه ((في الوقت الحاضر معظم الدول المستقلة تتحرك في اتجاهات نعرضها لأخطار الإمبريالية والاستعمار الجديد))[5] .

أما بالنسبة لتعريف الامبريالية فهو يقول : << إن السلطة الاستعمارية و لكي تحقق هذا الغرض تستخدم رصيدها من الحلفاء، و شبكة قواعدها العسكرية، وأساليب اقتصادية مثل الفساد، والتخريب، والابتزاز، جنبا إلى جنب مع استخدام سلاح المكر والدعاية بقصد التأثير على الجماهير بعدد من المفاهيم الامبريالية كالديمقراطية الغربية، والرأسمالية .. ولكي تسوغ الامبريالية سياستها أكثر، فهي تلجأ عادة لكل أشكال الدعاية التي من شانها تأجيج و استغلال الفروقات الدينية والثقافية، والاختلافات في العنصر والمفاهيم والايدولوجيا السياسية

(1) Ali Al-Amin Mazrueter : **Nkrumah's legacy and Africa's triple heritage between globalization and counter**, Ghana University Press, 2004, p42

(2) كولين ليجوم: المرجع السابق، ص27.

(3) Kwame Nkrumah: op.cit, p43.

(4) Kwame Nkrumah: **Hxioms**, Nelson, London, 1967, p17.

(5)كوامي نكروما: **دليل الحرب الثورية**، ترجمة منير شفيق، العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1972م،ص24.

بين الجماهير المضطهدة، أو بين الأقطار التي بينها تاريخ طويل الثقافي و التجاري المشترك.. >>[1].

أما بالنسبة للعمل الايجابي، فقد قام نكروما بتجميد الأموال وأرصدة المؤسسات الفرنسية في غانا، وذلك بعد التجارب الذرية الفرنسية في الصحراء الإفريقية. وقد أكد أن هناك مشروعان يجب أن تبعدهما القارة الإفريقية: التجارب الذرية التي تقوم بها الحكومة الفرنسية في الصحراء الجزائرية، وسياسة التفرقة العنصرية التي تتبعها حكومة اتحاد جنوب إفريقيا [2].

5-2 أحمد سيكوتوري (1922م-1984م):

يعتبر سيكوتوري من أبرز القادة الأفارقة والذين تميزوا بتاريخ سياسي هام وزاخر بالأحداث. فهو من مواليد فارنا بغينيا في 09 جانفي 1922 م، وهو ابن لوالدين مسلمين من قبائل الصوصو، أمه من قبيلة المانليك وجده هو ساموري توري الذي قاوم الاستعمار الفرنسي في نهاية القرن التاسع عشر. تلقي تعليمه الأولي بمدرسة قرآنية ثم في المدرسة الفرنسية، وفي عام 1936م دخل المدرسة التقنية في عاصمة غينيا كوناكري وفي نفس الوقت أصبح يعمل في شركة ((النيجر الفرنسية)). وفي عام 1941م نجح في مسابقة الدخول في خدمة البريد، وفي عام 1945م أصبح ألامين العام لنقابة العمال، وفي عام 1946م أصبح في الحزب الديمقراطي الإفريقي وحضر مؤتمره في بماكو بمالي[3].

وفي عام 1952م عين سيكوتوري أمينا عاما للحزب الديمقراطي الغيني، وذلك بعد انفصاله عن الحزب التجمع الديمقراطي الإفريقي. وفي ماي 1957م أصبح عضوا في

([1]) كوامي نكروما: المرجع السابق، ص25 .

([2]) جيمس دفي، روبرت مانزر: **إفريقيا تتكلم**، ترجمة عبد الرحمن صالح،مراجعة:ابراهيم جمعه، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ، ص 35 .

([3]) Society Allemande Pour l'afrique: **Personnalities Politique d'Afrique**, deutch Afrika, Gesellschaft, Berlin,1964, p23.

اللجنة العليا لإفريقيا الغربية الفرنسية[1]. هذا ما جعله يطالب باستقلال البلدان الإفريقية الواقعة تحت الاحتلال الفرنسي .

وفي عام 1958م نظم شارل ديغول إستفتاء حول انضمام الدول الإفريقية الفرنسية في اتحاد فرنسي، لكن شارل ديغول خسر الاستفتاء في غينيا، لتنال غينيا استقلالها سنة 1958م، ليتولى سيكوتوري مقاليد الحكم إلى غاية يوم وفاته 26 مارس 1984م[2] .

إن أحمد سيكوتوري يرى من خلال كتاباته بأن فشل المذهب الاستعماري يتمثل تماما في الحقيقة التي تقول : <<أن القوى الاستعمارية التي تحمل في يدها و سائل تنمية الثروة لا تستعمل هذه الوسائل لإعادة التوازن بين مستوى معيشة الشعوب الخاضعة للاستعمار ومستوى معيشة الشعوب المسيطرة ..، و لكن هذه القوى على العكس تزيد من عدم التوازن هذا، و ليس ثمة حاجة بعد الآن للاستمرار في محاكمة الاستعمار بعد أن صدر حكم التاريخ بالاختفاء التام>>. و يرى بان سلامة دول إفريقيا المستقلة وحياتها مرتبطتان بالوحدة الاجتماعية والاقتصادية و السياسية لإفريقيا، و يرى أن الدول الإفريقية المستقلة لا يمكنها أن تصبح جزرا وسط قارة من البؤس، فهي الآن وهي على وعي تام بما يتطلب مستقبلها، ترفض أن تسمح بالتضحيات غير المحدودة للأجيال المقبلة من شعوبها[3]. فكتابه ((إفريقيا والثورة)) مثلا تناول مسألة تطوير العلاقة بين شعب غينيا وشعوب إفريقيا الأخرى، ويرى بأن الثورة هي التوغل في عمق الشعب الذي يبقى ثابتا في نظر التاريخ لكي يسمح للإنسانية بأن تعرف التقدم في نطاق الأخوة، كما تعني الثورة الإفريقية كذلك التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وتحدد أهدافها في الاستقلال، الديمقراطية الوحدة الإفريقية[4]. كما قدم لنا العلاقة بين الحزب والدولة والشعب، فمعركة التحرر لا تتوقف عند

(1) Society Allemande Pour l'Afrique: op.cit,p23..
(2) Hakim Adi: op.cit, p180.
(3) جيمس دفي، روبرت أ . مانزر: المرجع السابق، ص27.
(4)Ahmed Sékoutouré**: La cultures Africain, Sump Osein 21 juil-1aout**, SNEP, Algeria,1969,p34.

الاستيلاء على السلطة السياسية و تحقيق الاستقلال، فالنضال في سبيل التحرر الوطني يتطلب دراسة إستراتيجية لمعركة الداخل والخارج من اجل مستقبل البلاد، و من الطبيعي أن تتواصل هذه المعركة بعد تحقيق النصر السياسي، ومن هنا فان مشكلة طبيعة السلطة في الدولة الجديدة التي تنزع بعد معركة التحرر الوطني، ينبغي أولا أن يكون الممثلون الحقيقيون للشعب هم الذين يسيرون شؤون الدولة، حتى لا يكون الممسكون بالسلطة مجرد مشرفين للدولة الاستعمارية القديمة. كما ينبغي لهؤلاء إتاحة حرية التعبير عن الإرادة الشعبية، و ذلك ما يعني أن حل مشكلة السلطة في كل دولة يرتبط بارتقاء حركة التحرر الوطني إلى حزب سياسي ينظم جهاز الدولة و يبعث فيه الحياة[1].

3-5 جومو كينياتا (1889م-1978م):

ولد كامووا مويقي الذي أصبح يعرف بجومو كينيانا في تجندا بالقرب من نيروبي عاصمة كينيا ما بين 1889 م و1895م. تلقى تعليمه بمدرسة اسكتلندية تبشيرية فأعتنق المسيحية وأصبح اسمه جونستون كاماو. ولم يتبنى كنية جومو كينياتا ومعناه ((رمح كينيا الملتهب)) إلا في الثلاثينيات من القرن العشرين [2].

دخل معترك الحياة السياسية في العام 1924م حين كان يعمل كاتبا في بلدية نيروبي من 1921م إلى غاية 1926م فقد انظم إلى رابطة كيكويو المركزية[3] التي تدعو المستعمرين

([1])احمد سيكوتوري: **إفريقيا في مسيرة النهضة**، ترجمة محمد البخاري، الطبعة العربية الأولى، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980، ص141 .

([2]) Melvin Eugene, Penny M.Sonneburg: **colonialism an international, social, cultural, and political encyclopedia**, Vol1 , ABC-CLIO, 2003, p312.

([3]) أنشاها هاري توكو، وكان كينياتا سكرتيرها (كان يعمل مفتش في أداة المياه في نيروبي، وعارضت هذه الحركة بشكل خاص رجال البعثات التبشيرية وهذا بسبب أن تعليمهم يقوض أركان التقاليد المحلية، كما عارضت أمر التصرف في الأراضي ونهبها، وأرسل كينياتا ضمن الوفد إلى لندن ليشهد أمام لجنة هيلتون-يونج، التي كانت تدرس مشروع= =الاتحاد الفيدرالي لشرق إفريقيا . ينظر : جلال يحي: **العالم المعاصر منذ الحرب العالمية الثانية (آسيا، أفريقيا، وأمريكا اللاتينية)**، الهيئة المصرية للكتاب الإسكندرية، ص389 .

البريطانيين إلى تعديل سياستهم المشجعة للمستوطنين البيض، وقد عمل في هذه الرابطة مترجما ثم محررا وأخيرا رئيس تحرير لها بين1924م و1929م[1] .

سافر كاماو إلى بريطانيا عام 1929م ليحث الحكومة البريطانية على الاعتراف بحقوق الكينيين على أراضيهم والسماح لهم بإنشاء مدارسهم الخاصة. و بعد عودته إلى كينيا في 30سبتمبر 1930 م أسس أول مدرسة كينية [2].

ثم عاد كاماو إلى بريطانيا مرة أخرى عام1931م بصفته مبعوثا عن رابطة كيكويو المركزية لكنه بقي هناك 15 عاما كرسها للنضال والدراسة [3]. اتصل من خلالها بالمكتب الدولي لخدمات إفريقيا ورئيسها بادمور واستفسر عن حركة عموم إفريقيا فعرف أنها تهدف إلى الحصول على الحكم الذاتي، و إلى الدفاع عن حقوق الأفارقة بصفة عامة[4]. و هكذا شارك في أعمال مؤتمر مانشستر 1945م لحركة عموم إفريقيا إلى جانب نكروما .

وفي سبتمبر 1946م عاد كاماو إلى كينيا حيث وزع نشاطه بين التعليم والعمل السياسي[5].وفي العام التالي انتخب رئيسا ((للإتحاد الكيني الإفريقي)) الذي كان أغلب أعضائه من الكيكويو والساخطين بصورة خاصة على النظام الاستعماري نظرا لوزنهم الاجتماعي ومعاناتهم، هذا ما دفع كينياتا إلى الاحتجاج لتمثيل الأفارقة، ففي الوقت الذي كان فيه للأوروبيين في المجلس التشريعي 11 عضوا منتخبا، و 16 عضوا معينا يمثلون أقل من 30 ألف، وستة للأسيويين، وكان أكثر من 5 ملايين أفريقي ممثلين بأربعة أشخاص معينين، ولم يكن التمثيل في المجالس الأخرى أفضل من هذا، وازدادت حدة التوتر خلال عام 1952 م[6]. ونتيجة لذلك أعلنت بريطانيا حالة الطوارئ في كينيا أواخر أكتوبر

([1]) Melvin Eugene : op.cit, p312.

([2])Ibid.

([3]) نشر في عام 1938 م رسالته باسم: **في مواجهة جبل كينيا: الحياة القبلية عند الكيكويو**، وسافر، وحضر بعض الدروس في جامعة موسكو، و تزوج بانجليزية عام 1942 م . ينظر : جلال يحي: المرجع السابق، ص389.

([4]) Jeremy Murray Brown**: Kenyatta**, E. D .Dutton, London,1973, p198.

([5]) Melvin Eugene: op.cit , p313.

([6])جلال يحي: نفسه.

1952م، واعتقل كينياتا بتهمة تزعم ثورة الماوماو[1]، ولم يطلق سراحه إلا عام 1959م ليوضع تحت الإقامة الجبرية إلى غاية 1961م. لينظم إلى حزب الاتحاد الوطني الإفريقي الذي تأسس في مارس 1960 [2]، حيث عين وزير دولة للشؤون الدستورية والتخطيط الاقتصادي في الحكومة الإفريقية التي شكلها البريطانيون. وفي هذه الأثناء شارك في المؤتمرات الدستورية التي عقدت بلندن وانتهت بإعلان استقلال كينيا عام 1963م [3].

وفي ماي 1963م أعلن فوز كينياتا في الانتخابات حيث تمكن حزبه اتحاد كينيا الوطني من جمع 75 % من الأصوات. ونتيجة لذلك عين رئيسا للوزراء، و بعد إعلان الجمهورية عام 1964 أصبح أول رئيس لها[4]، وظل ينتخب لهذا المنصب حتى وفاته سنة 1978م[5].

عندما كان كينياتا رئيسا للاتحاد الوطني الكيني حاول في البداية التوفيق بين المطالب الداعية إلى إقامة دولة موحدة مركزية وبين مطالب قيام دولة اتحادية تحفظ حقوق الأقليات القبلية[6]. لكنه أصبح بعد وصوله إلى السلطة يرى بأن وحدة كينيا تهددها الانقسامات القبلية. أما سياسته الخارجية فقد كانت موالية للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا[7].

([1]) عند اتهام كينياتا بالمشاركة في ثورة الماوماو، أجاب بان أعماله كانت دائما في نطاق الإطار المشروع، و بأنه قد أعلن عدم موافقته على أعمال الماوماو، و في أثناء محاكمته، التي استمرت خمسة أشهر، لم يتمكنوا من العثورعلى أي دليل ضده، فحكموا عليه بالسجن في عام 1953 م لمدة سبع سنوات انظر : جلال يحي: نفسه، ص391،390.

([2]) ي. سنقلييف، ج فاسلييف: المرجع السابق، ص 114.

([3]) Societe Allmande Pour L'Afrique: op.cit , p3.

([4]) جلال يحي :المرجع السابق، ص 392

([5])Robert H. Jackson , Carl g. Rosberg **: Personal rule in Black Africa** , university of California Press, USA, 1982, p98 .

([6]) Ibid, p99

([7])Ibidem.

5-4 باتريس لومومبا (1925م-1960م):

ولد باتريس لومومبا في إقليم كاساي سنة 1925م بالكونغو الشرقية، من أبوين مزارعين يعتنقان المذهب الكاثوليكي تلقى دراسته الابتدائية في مدرسة للإرسالية البروتستانتية،عرف منذ طفولته بروحه الثورية المتحررة، فدخل إحدى المدارس التبشيرية الكاثوليكية، وعمره ستة سنوات، لكنه تركها بعد عامين، رغم معارضة والديه له، لأنه رفض الخضوع للمهانة والتضليل والتمييز العنصري. الذي تسلطه عليه هذه المدرسة[1].
وفي عام 1956م سافر لومومبا إلى بروكسل للعمل، عاد إلى بلاده، إذ دعا عددا من الشباب المثقف لتأليف حزب وطني سمية الحركة الوطنية الكونغولية سنة 1958م وذلك من اجل تحرير الكونغو من الاستعمار البلجيكي. شارك في مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة في أفريل 1958م ليعود لومومبا إلى الكونغو متحمسا أكثر، وفي خريف عام 1959م دعت السلطات البلجيكية إلى انتخابات عامة، غير أن الحركة الوطنية الكونغولية بقيادة لومومبا قاطعت تلك الانتخابات وأصرت على نيل الاستقلال التام. عقد مؤتمر للأحزاب الوطنية في الكونغو في 29 أكتوبر 1959م ضم الحركة الوطنية الكونغولية وحزب الشعب، وحركة التجمع الإفريقي، واتحاد شباب الكونغو، وأقرت التمسك بالاستقلال التام ومقاطعة الانتخابات، اعتقل لومومبا على اثر ذلك. ودعت بلجيكا إلى مؤتمر المائدة المستديرة في بروكسل في 20 جانفي 1960م للاتفاق على إعلان الاستقلال، إلا أن معظم الزعماء قاطعوا المؤتمر بسبب اعتقال لومومبا وعدم اشتراكه فيه، فأرجئ المؤتمر إلى فيفري 1960م وأفرج عنه وشارك في مؤتمر بروكسل. وفي 23 جوان 1960 م عين كأول رئيس للحكومة الكونغولية . وحدث انقلاب عليه واعتقل وقتل في نفس العام [2].

([1]) **"لومومبا "شهاب في سماء إفريقيا"**، جريدة المجاهد، عدد83، 1960م، ص6.
([2]) علي محافظة: المرجع السابق، ص200-206.

((إن إفريقيا جمعاء ستذكر هذا الرجل دائما، فقد قتل لأنه رفض أن يبيع بلاده للاستعمار، وستنقش الشعوب الإفريقية في تاريخها ما قاله لومومبا في مؤتمر الشعوب الإفريقية"...ليس هنالك حل وسط بين الحرية والعبودية ونحن فضلنا أن ندفع ثمن الحرية...))[1].

6 إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية:

6-1 مؤتمر وزراء الخارجية(ماي1963م):

بدا مؤتمر أديس أبابا لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية بمرحلة تمهيدية للوزراء الخارجية في ماي 1963[2]، تلتها مرحلة عقد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات. وبدأت أشغال مؤتمر وزراء الخارجية بانتخاب رئيسا له، كما وافق على جدول الأعمال الذي تضمن: إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية والتعاون بين الدول الإفريقية في شتى الميادين، التخلص من الاستعمار والتمييز العنصري، قصر التكتلات الإقليمية على النحو الاقتصادي، نزع السلاح، إنشاء لجنة توفيق دائمة [3].

ولقد شكلت لجنة وأخذت في إنشاء منظمة الدول الإفريقية، وأمامها نصوص ميثاق لاجوس والدار البيضاء ومشروع عرضته إثيوبيا واقتراح نكروما، فنصت اقتراحات هذا الأخير على إنشاء اتحاد فيدرالي بين الدول الإفريقية، وأصر على مناداة الشعوب الإفريقية بالقضاء على الحواجز التي تفصل بينها. أما مشروع الميثاق الذي تقدمت به إثيوبيا فقد أكد ضرورة السير تدريجيا بالتعاون بين الدول الإفريقية في شتى الميادين وإنشاء مجلس من رؤساء الدول

([1]) **"لومومبا شهاب في سماء إفريقيا"**، المرجع السابق، ص6.

([2])عقد هذا المؤتمر في 15 ماي 1963م وكانت هناك دولتان فقط من الدول الاثنين والثلاثين المستقلة لم تمثل تمثيلا كاملا وهما: مراكش وتوجو، وسمح لهما بالحضور كعضوين كاملي العضوية لمنظمة الوحدة الإفريقية عند الاجتماع= =الأول لمجلس الوزراء والمنعقد بدكار في أوت 1963م. انظر: كولين ليجوم: المرجع السابق،ص186. وكذلك: حسن تحسين: **منظمة الدول الإفريقية نشأتها وميثاقها**، دار الكتاب للطبع والنشر، القاهرة،1967م، ص19.

([3]) عبد العزيز رفاعي: المرجع السابق،ص173.

والحكومات وسكرتارية لتنسيق الشؤون الإفريقية بصفة دائمة مع التأكيد على وجوب الخضوع لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية[1].

لذا قررت اللجنة إنشاء لجنة فرعية لفض المنازعات والتوفيق بين الاتجاهات المتصادمة فتشكلت من تسع دول، ولما لم تصل إلى أي نتيجة طلبت اللجنة الأصلية من الجزائر إعداد مشروع يشمل جميع المشاكل الخاصة بالأخيرة والميادين اللازمة للوحدة بالضرورة وتعرض هذه اللجنة بناء على ذلك المشروع في توضيح المزايا التي عرضتها الشعوب الإفريقية ثمرة قيام الوحدة الإفريقية بينها[2].

ولقد روعي بان يقوم رؤساء الدول بالنظر في مشروع الميثاق الذي تقدمت به أثيوبيا وأن يطلب من الحكومة الإثيوبية إنشاء سكرتارية مؤقتة مهمتها عرض مشروع الميثاق الإثيوبي على جميع الحكومات الإفريقية لإبداء الرأي[3].

6-2 مؤتمر أديس أبابا 1963 م :

استعدت العاصمة الإثيوبية استعدادا ضخما للاجتماع، وقد اهتمت الصحافة العالم وأجهزة الإعلام في مختلف الدول بهذا الحدث حيث عقد مؤتمر أديس أبابا في الفترة من 22 إلى 25 ماي 1963م، وبحث خمسة مسائل وهذا وفق تقرير اجتماع مجلس وزراء الخارجية الأفارقة وهي:

. الوحدة الإفريقية.

. القضاء على الاستعمار.

. تنمية التعاون بين الدول الإفريقية في جميع الميادين.

. القضاء على التفرقة العنصرية.

([1]) نفسه،ص174.
([2]) نفسه،ص173.
([3]) نفسه،ص174.

. العمل على نزع السلاح، وإعلان عن عدم الانحياز[1].

وفي مساء 25 ماي 1963م اختتم أقطاب إفريقيا اجتماعاتهم وأعلنوا قراراتهم، وقد اقروا ميثاق المنظمة في الجلسة الختامية[2].

ولقد تضمنت ديباجة ميثاق أديس أبابا إحدى عشر فقرة وهي تشير أولا إلى: حق الشعوب في تقرير مصيرها، ثم توكيد اعتراف منظمة الوحدة الإفريقية بالحرية والمساواة والعدالة والتضامن. ثم تنتقل بعد ذلك إلى: تأكيد عزم الدول والحكومات على ضمان وتدعيم استقلال وسيادة الدول الإفريقية، ومحاربة الاستعمار الجديد بجميع صوره، ثم تؤكد الديباجة تماشي هذا الميثاق مع ميثاق الأمم المتحدة[3].

((رغم أن إصدار ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية كان أعظم عمل قام به مؤتمر القمة إلا انه كان في الأهمية لسبب أخر: هو أن الدول الإفريقية أجمعت رأيها لأول مرة على تنفيذ برنامج نشط لمساعدة حركات الكفاح التحررية في الأقاليم الخاضعة للبرتغال وجنوب إفريقيا، وجنوب غربي إفريقيا، وجنوب روديسيا، وكان لخطاب الرئيس الجزائري بن بلة[4] الأثر الكبير حين قال: << إن إخواني الإفريقيين قد اتفقوا على أن يموتوا كي تصير الجزائر مستقلة، ولذلك هيا بنا نتفق على أن نموت لكي تتحرر الشعوب التي مازالت ترزح تحت نير السيطرة الاستعمارية، ولكي لا تصبح الوحدة الإفريقية كلمة جوفاء>>))[5].

3-6 هياكل منظمة الوحدة الإفريقية:

([1])حسن تحسين: المرجع السابق، ص97.

([2])شوقي الجمل،عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**،ص438.

([3])عبد العزيز رفاعي:المرجع السابق،ص176.

([4])**بن بلة**: ولد احمد بن بله في مدينة مغنية يتلمسان على الحدود المغربية، أدى الخدمة العسكرية سنة 1937م انضم إلى الحركة الوطنية باشتراكه في حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية متأثرا بأحداث الثامن من ماي 1945 م،انتخب مستشارا لبلدية مغنية عام 1947م، ثم أصبح مسئولا في المنظمة الخاصة هذا ما أدى إلى إلقاء القبض عليه سنة 1950م بالجزائر العاصمة خصوصا بعد هجمات مكتب بريد وهران عام1949م. التحق بالقاهرة عام 1952م بعد هروبه من السجن، ليعاد إلى السجن بعد عملية القرصنة الجوية التي نفذها الطيران العسكري الفرنسي وهذا عام 1956م،وبقي معتقلا إلى موعد استقلال الجزائر في 5 جويلية 1962م حيث أطلق سراحه، وفي 15 سبتمبر 1963 م انتخب كأول رئيس للجمهورية الجزائرية، وفي 19 جوان 1965 م عزل من طرف مجلس الثورة، وظل معتقلا إلى غاية عام 1980م. ينظر: العربي زبيري وآخرون: المرجع السابق، ص64.

([5]) كولين ليجوم:المرجع السابق،ص188.

جاء في المواد 7-19 من ميثاق المنظمة عن مجالس المنظمة واختصاصها وتكوينها والهيكل التنظيمي:

***مجلس رؤساء الدول و الحكومات:**

يشكل من رؤساء الدول الأعضاء ورؤساء الحكومات أو ممثليهم المعتمدين. وهي الهيئة العليا للمنظمة، ويجتمع مرة كل عام في دورته العادية، وللمجلس أن يجتمع في دورات غير عادية بناء على طلب أية دولة من الدول الأعضاء وبشرط موافقة ثلثي الأعضاء، ومن اختصاصاته مناقشة كل المسائل ذات الأهمية المشتركة لدول إفريقيا وتنبثق منه لجان المصالحة والوساطة في التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء وإصدار القرارات في المسائل التي لا يستطيع مجلس الوزراء البت فيها[1].

*** مجلس الوزراء:**

هو ثاني أجهزة المنظمة أهمية بعد مؤتمر الوزراء، واجتماعاته مرتين في السنة أحداهما في فيفري لبحث الميزانية، والأخر في شهر أوت قبل اجتماع مؤتمر الرؤساء ومهمته التحضير لاجتماعات مؤتمر الرؤساء، وتنفيذ قرارات مؤتمر الدول والحكومات كما يختص بتنسيق أوجه التعاون الإفريقي، ويسهم في التسوية السلمية بين دول الأعضاء' ومن جهة التصويت في مجلس وزراء المنظمة فلكل دولة صوت واحد، وتتخذ القرارات بالأغلبية المطلقة للأصوات، وهذا يخالف الوضع في مؤتمر الرؤساء حيث القرارات بأغلبية ثلثي الأعضاء[2].

*** الأمانة العامة :**

هي الجهاز الإداري للمنظمة، ويعد المعبر عن شخصيتها وتشكل الأمانة العامة من أمين عام إداري، يعاونه أربع مساعدين، بالإضافة إلى باقي الموظفين الإداريين وحددت اختصاصات الأمين العام في: الإعداد لعقد اجتماعات مجلس الوزراء ومؤتمر رؤساء الدول

([1])شوقي الجمل،عبد الله عبد الرازق إبراهيم: **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**،ص440-442..

([2]) ربيع عبد العاطي عبيد: **دور منظمة الوحدة الإفريقية وبعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات**، دار القومية العربية للثقافة والنشر، 2002م، ص80-81.

والحكومات، وإعداد ميزانية المنظمة، وتلقي الطلبات الجديدة لدول الراغبة في الانضمام، والإشراف على المكاتب الإدارية للمنظمة، وتمثيل المنظمة أمام المحاكم الدولية وهيئات التحكيم[1].

***لجنة الوساطة و التوفيق و التحكيم :**

تقرر إنشاء هذه اللجنة في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الذي عقد بالقاهرة في جويلية 1964 م. وهي تختص ببحث وتسوية ما قد ينشا من خلافات بين الدول الأعضاء وذلك بإحدى الوسائل التي نص عليها وهي الوساطة أو التوفيق أو التحكيم كما أن هناك لجان اقتصادية واجتماعية، ولجنة النقل والمواصلات، واللجنة التعليمية والثقافية والصحية، ولجنة الدفاع، وذلك بموجب المواد20، 21، 22 الخاصة باللجان الأخرى المتخصصة[2].

6-4 انجازات منظمة الوحدة الإفريقية:

ساهمت منظمة الوحدة الإفريقية في حل بعض الأزمات التي كثيرا ما هددت وجودها كمنظمة سياسية نذكر منها:

1. دورها الفعال في القضاء على الاستعمار بجميع صوره وأشكاله ومساعدة الدول الإفريقية التي تكافح في سبيل الاستقلال.

2. ساهمت المنظمة في محاربة التفرقة العنصرية سواء في روديسيا الجنوبية أو في جنوب إفريقيا أو جنوب غرب إفريقيا.

3. تعزيز التكامل بين دول القارة خصوصا في المجال الاقتصادية لاسيما الزراعة والتعدين والنقل والمواصلات والصناعة والطاقة.

([1]) إسماعيل محروس حلمي: المرجع السابق، ص745-747.

([2])شوقي الجمل،عبد الله عبد الرازق إبراهيم: **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**،ص443. للمزيد حول منظمة الوحدة الأفريقية. ينظر: Hanspeter F. Strauch: op.cit, p144-160.

4. الحركات الانفصالية التي قامت في بعض الدول الإفريقية مثل مشكلة بيافرا[1] التي حاولت الاستقلال عن نيجيريا، وكذلك الحروب الأهلية في زائير والتي بذلت فيها المنظمة جهودا كبيرة لاحتوائها[2].

إلا انه رغم ذلك اعترضت المنظمة عدة مشاكل من الناحية التنظيمية أهمها:

. اختيار مكان انعقاد المؤتمر رغم أن الاتفاق على مكان الانعقاد هو بالأغلبية البسيطة وفق المادة السادسة من القانون الداخلي[3].

. غياب رؤساء الدول الأفريقية فمثلا: حضر في مؤتمر أديس أبابا سنة 1963م كل رؤساء الدول الإفريقية المستقلة، إلا أن مؤتمر القاهرة سنة 1964م حضر 29 رئيس دولة، وفي مؤتمر أكرا 1965م حضر 19 رئيس دولة، وفي مؤتمر أديس أبابا سنة 1966م لم يتعد 16 رئيس، واقل مؤتمر حضورا من رؤساء الدول كان مؤتمر أديس أبابا سنة 1969 م بـ: 12 رئيس[4].

إضافة إلى عدة مشاكل أخرى كالانقلابات العسكرية، ومشاكل الحدود، والتدخلات العسكرية والحروب الأهلية وغيرها من المشاكل التي كادت في كثير من الأحيان أن تعصف بالمنظمة ومصداقيتها، ولعل أهم مشكل كان على منظمة الوحدة الأفريقية إيجاد حل لها هي الوحدة الأفريقية بمفهومها السياسي والذي كان من اهم أسباب ظهور، لذلك كان على رؤساء الدول الأفريقية التخلي عن الوحدة السياسية ولو كمرحلة انتقالية.

([1]) شهدت نيجيريا انقلابين سنة 1966م (جانفي وأوت) كان من أهم أسبابهما الصراع الداخلي بين الأقاليم النيجيرية بين من يطالب بالوحدة ومن يطالب بالنظام الكونفدرالي (الإقليم الشرقي)، ورغم كل المحاولات إلا أن المؤشرات كانت توحي بحرب أهلية، وهذا ما حدث، إذ نشبت حرب البيافرا (1967م-1970)، انتهت بسيطرة الجيش الاتحادي لنيجيريا على الأمور. ينظر: عبد الكريم قرين: **منظمة الوحدة الأفريقية ودورها في حل مشكلات القارة "أزمة البيافرا والصراع الصومالي الكيني نموذجا"**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2010،2009، ص72-77.

([2]) شوقي الجمل:المرجع السابق،ص447-448.

([3]) Boutros Boutros-Ghali: op.cit, p24.

([4]) Ibid, p27-28.

6-5 مصير الوحدة الإفريقية:

أن حركة عموم إفريقيا كان هدفها الأول مساعدة الدول الإفريقية لتحقيق استقلالها وهذا مبدئيا قد تحقق، إلا أن الهدف الثاني وهو لا يقل أهمية هو تحقيق الوحدة وهذا لم يتحقق، ومن هنا طرح السؤال التالي: هل حركة عموم إفريقيا مجرد سراب وخداع ؟ فهناك كانت ايجابتان على التساؤل:

. **الأولى:** إن الجامعة الإفريقية من خلال إنشائها منظمة الوحدة الإفريقية قد فشلت فهي كمنظمة ستجتمع سنويا لبحث المشكلات المشتركة، وإلى حد ما وضع سياسات جديدة، وأما في ما يتعلق بإنشاء ولايات متحدة افريقية فهذه مسالة ستظل حلما لن يتحقق[1]، إضافة إلى أن الدعوة إلى وحدة افريقية ما تزال مجرد فكرة مدعمة بحماس شعبي دون أن يقترن ذلك بنظرية علمية محددة، أو بمفاهيم اجتماعية واضحة[2].

. **الثانية:** أن هناك مجال لتحقيق حلم الوحدة الإفريقية، وهو المجال الاقتصادي، ويرى جوزيف كي زيربو: ((إن وحدة القارة مستحيلة التحقيق الفوري. والأسهل من ذلك تحقيق خمسة اتحادات إقليمية تتمركز في الشمال وفي الغرب والشرق والوسط والجنوب من القارة. ويمكن لاتحاد قاري أن يكون صلة الوصل بين الاتحادات الخمس إذا استند على محاور مشتركة للتطوير هي: الصحراء بما فيها من بترول ومعادن بين الشمال والغرب، والنيل بين الشمال والشرق، وتجهيزات زائير الأدنى الهيدروكهربائية بين الغرب والوسط، والكوبلربلت بين الوسط والجنوب. فعلى المستوى القاري يكون قيام اتحاد كونفيدرالي بين الاتحادات الإقليمية أكثر فاعلية من اتحاد كونفيدرالي قاري مباشر بين الدول، وذلك لان الاستقلال المحلي الذي وضع سيزيد من مراكز الرفض لهذا الاتحاد. إضافة إلى إصدار تصريح من الجامعة

(1) مادهو بانيكار: المرجع السابق،ص175.
(2) أيمن اسبر: المرجع السابق،ص36.

الإفريقية بعدم السماح التدخل العسكري في شؤون القارة. أي نسخة افريقية عن مبدأ مونرو[1]))[2].

إن هذا الرأي كان قد لقي دعم من بعض رؤساء الدول من بينهم سنغور، فأثناء مؤتمر أديس أبابا 1963م، وحينما كان النقاش محتدم حول فكرة الوحدة، قال:<< دعنا نتجرأ ونقول أن الاختلافات الجنسية واللغوية، والثقافية لن تزول، يجب علينا أن نعترف بهذه الاختلافات المكملة لبعضها البعض، بل يجب علينا أن نعمل على تنظيمها في شكل اتحادات إقليمية، وأنا أرى إمكان إقامة ثلاثة اتحادات شمال أفريقيا، وغرب أفريقيا، وشرق أفريقيا، إلى أن يتم تحرير جنوب أفريقيا، وكل من هذه الاتحادات يمكن أن يقسم إلى اتحادات اصغر حجما>>[3].

وهناك من يدعم فكرة أن التعاون الاقتصادي[4] ينبغي أن يسبق الاتحاد السياسي وان المسألتان متكاملتان، فالخطوات التي تتخذ لتنمية التعاون الاقتصادي بين الدول الإفريقية المستقلة المختلفة، يمكن أن تدعم اقتصاديات تلك الدول وتساعد على تعزيز سيادتها وتضعها بذلك في مراكز أقوى بالنسبة لمؤازرة الدول التي تتعرض إلى محاولات استعمارية، بالإضافة إلى ذلك فان التعاون الاقتصادي يتطلب تحويل اقتصاديات البلاد المختلفة تحويلا يؤدي بالضرورة إلى إضعاف الامبريالية وإلى اقتلاعها من مراكزها، وبذلك تنزاح عقبة أساسية من طريق الوحدة السياسية. وكذلك فان الخبرة التي تستخلص خلال التعاون في

([1]) مبدأ مونرو: لم يظهر مبدأ مونرو إلى حيز العمل والتنفيذ إلا في الفترة رئاسة مونرو الثانية للولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت عام 1820م، وكان مبدأ مونرو خرج إلى حيز الوجود في الرسالة السنوية التي أرسلها الرئيس الأمريكي مونرو إلى الكونجرس الأمريكي في 2 ديسمبر 1823م، وبني مبدأ مونرو على أساسين هما:

1- منع امتداد الاستعمار الأوروبي بإنشاء مستعمرات أوروبية جديدة في نصف الكرة الغربي.

2- منع أوروبا من التدخل في استقلال شعوب القارة الأمريكية ، أو تهديدها مقابل عدم تورط الولايات المتحدة في القضايا الأوروبية الخاصة لهم . ينظر:عبد الفتاح حسن أبو علية:المرجع السابق،ص98-99.

([2]) جوزيف –كي- زيربو:المرجع السابق،ص1213-1214.

([3]) إسماعيل محروس حلمي: المرجع السابق،ص763.

([4]) من أولى محاولات الاتحاد بين الدول الأفريقية اقتصاديا كانت في أواخر سنة 1958م بإنشاء اللجنة الاقتصادية الأفريقية C.E.A وذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة لتليها مجموعة من المحاولات كالبنك التنمية الأفريقي الذي أنشا سنة 1964م ويضم 24 دولة.ينظر: M. Cornevin : op.cit, p 318.

المسائل الاقتصادية تجعل فكرة الوحدة الإفريقية أكثر قبولا. وحتى إذا كانت إمكانية انجاز الاتحاد السياسي غير متوافرة على الفور، فان تقديم مفهوم الولايات المتحدة الإفريقية أصبح شعارا سياسيا يساعد على تعبئة الشعب وعلى زيادة رغبته في الوحدة وعلى إثارة حماسه لها، وهذا هو بالتحديد السبب في أن المؤتمر الثاني لشعوب كل افريقية عام 1960م قد ابرز أن مفهوم الوحدة ينهض الشعوب الإفريقية[1].

(1) جاك ووديس: المرجع السابق، ص 170.

الفصل الثاني

مواثيق الثورة الجزائرية

المبحث 01 : بيان أول نوفمبر

المبحث 02 :ميثاق الصومام

المبحث 03 :ميثاق طرابلس

المبحث 04 :التوجهات للعمل الدبلوماسي

المبحث الأول : بيان أول نوفمبر

1- فكرة إعداده و تحريره:

بعد عقد السنة سلسلة من الاجتماعات، ابتداءا من شهر سبتمبر 1954، ومناقشة الترتيبات الأساسية، لإعلان الثورة[1].

ففي 10أكتوبر 1954، حضر إلى مقهى **الكمال** بشارع **أوجان روب** كل من كريم بلقاسم، محمد بوضياف، رابح بيطاط، مصطفى بن بولعيد، ابن مهيدي، ديدوش مراد، بوعجاج، الذي قاد الجميع إلى منزل خاص، ومستقل بحديقة، و أوصلهم إلى الطابق الأول، و انصرف ليعود إليهم بعد ساعتين، فاتفقوا على أن تعلن الثورة باسم **جبهة التحرير الوطني**، وحددوا الأسباب و الأهداف، و الوسائل و الشروط، وكلفوا بوضياف بتحريرها في منشور، و اتفقوا على الالتقاء يوم 22 أكتوبر1954 لمراجعة المنشور الذي سيحرره بوضياف، وعندها طرحت مشكلة كتابة المنشور و سحبه على الآلة، أعلن لهم أوعمران بأن لديه أدلة السحب في منطقة القبائل، و لكن لا يوجد من يحسن تشغيلها و تعهد ديدوش باستدعاء الصحفي **محمد العيشاوي** الذي أخذ تدريبا طويلا على هذا العمل، في باريس و استدعاه وسلمه إلى أوعمران في سوق الخضر بالجملة في حي ببلكور والذي اقتداه، بدوره إلى كريم بلقاسم في **إيغيل إيمولا** قرية زعموم، ليقوم بالعمل المطلوب و في اجتماع 24 أكتوبر1954، الذي التقى فيه كل من بن بولعيد، بوضياف، رابح بيطاط، العربي بن مهيدي، ديدوش مراد، و كريم بلقاسم في أحد المنازل بحي رايس حميدو غرب باب الواد، وراجعوا المنشور و أكدوا بصفة نهائية على اليوم و الساعة المحددة لبدء العمل المسلح[2]، وقد تقرر أن يلتحق محمد بوضياف بالقاهرة و يتصل بالوفد الخارجي.

---

[1] بوحوش، المرجع السابق، ص359.

[2] يحي بوعزيز،"**ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين**"، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر والإشهار، الجزائر، ط2، سنة 1996، ج2، ص122.

حيث يزوده بالوثائق اللازمة لإعلان الثورة، وإذاعة بيان 01 نوفمبر1954، على أمواج "**صوت العرب**" من القاهرة، غير أن إجراءات الحصول على التأشيرة، من سفارة مصر بسويسرا جعلته يتأخر و لا يصل إلى القاهرة، إلا يوم 02 نوفمبر 1954 ومع ذلك فقد تمكن من إرسال بيان 01 نوفمبر بالبريد السريع إلى القاهرة و أذيع في الوقت المحدد له[1].

ويقول محمد بوضياف في حديثه لجريدة الشعب بتاريخ 1988/11/16: *"لقد خرجت من الجزائر و معي بيان أول نوفمبر، وكنت أظن بأنني سأصل القاهرة في الوقت المناسب، بنية إذاعة البيان على موجة صوت العرب، لكنني تعطلت في بون بألمانيا الغربية بسبب إجراءات التأشيرة، الأمر الذي اضطر إلى إرسال البيان بالبريد السريع، و لم أدخل القاهرة إلا في 02نوفمبر، غير أن البيان وصل في الموعد و تمت إذاعته من صوت العرب، حسب الترتيب المسبق"*[2].

ولكي لا تتسرب المعلومات عن بيان 01 نوفمبر1954، قبل إعلانه قرر قادة الولاية الثالثة فرض رقابة على الصحفي **محمد العيشاوي** الذي تولى طباعة وسحب بيان01 نوفمبر بعد أن قام بتحريره محمد بوضياف ومراد ديدوش[3].

2-إعلانه:

إذا كان الاستعمار، قد أصيب بدهشة و صدمة، من الانطلاقة الكبرى فإن قادة الثورة ومخططيها الأوائل، قد حرصوا على أن تكون انطلاقة الثورة الكبرى محددة، وواضحة،مفهومة الأهداف والمطالب لدى الشعب الجزائري، والرأي العالمي حتى لا تكون لدى السلطات الاستعمارية، أي عذر في مقاومتها، أو امتناع من الاستجابة لمطالبها ولكي

---

(1) بوحوش، المرجع السابق، ص361.

(2)عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**"، دار البعث، قسنطينة ط1، سنة1991، ج2،ص195.

(3) بوحوش، نفسه، ص361.

تتقطع عليها يد الرجعة، وتمنعه من محاولة تشويهها، وتصوير أهدافها للرأي العام الدولي، بما يخالف الواقع والحقيقة[1].

وفي مساء أول نوفمبر 1954 كانت الإذاعات وفي مقدمتها صوت العرب بالقاهرة تعلن بقوة، اندلاع الثورة التحريرية العظمى، كما قام الوفد الجزائري بالقاهرة الذي كان يرأسه أحمد بن بلة بأول تعليق له من إذاعة "**صوت العرب**"، بعنوان "**الثروة تنفجر في الجزائر**"[2]، ومع بيان جبهة التحرير الوطني، أصدرت قيادة جيش التحرير الوطني التي ولدت ليلة الثورة من تنظيم اللجنة الثورية للوحدة و العمل"، بيانا تم توزيعه مع توزيع بيان جبهة التحرير الوطني، ولم يكن توزيع البيانين في وقت واحد، دليل وجود انقسام قدر ما كان تأكيدا على ولادة التنظيمين السياسي و العسكري للثورة، وانطلاق تنظيمين من العمل الصامت إلى المجابهة المسلحة[3].

---

[1] بوعزيز، المرجع السابق،ج2،.134.

[2] زغيدي، المرجع السابق،ص78.

[2] بسام العسلي، **الله أكبر و انطلقت رصاصة نوفمبر**"، دار النفائس، بيروت ط1، سنة 1982،ص102.

[3] بوعزيز، المرجع السابق، ج2، ص134.

3- التوجهات السياسية والإستراتيجية للبيان:

لم يكتف البيان بتحديد الأهداف السياسية للثورة، بل حدد أيضا بوضوح الإستراتيجية الضرورية لتنفيذ الأيديولوجية الثورية، حسب عبد الحميد مهري،[1] أن البيان دعا جميع الجزائريين على اختلاف اتجاهاتهم وانتماءاتهم للإنضمام للثورة، وكانت هذه الدعوة للإنخراط الفردي في الجبهة هي الصيغة الملائمة عند انطلاق الثورة، لتلافي التعقيدات التي قد تنجم عن جبهة تشكلها الأحزاب، وتلافي الآثار السلبية الخطيرة بالأخص للخلافات الحادة التي عصفت بحزب الشعب، الذي ولدت الثورة المسلحة من صلبه، وقد عرفت هذه الإستراتيجية، بالإستراتيجية الجامعة.[2]

ولقد استهل البيان أهدافه بهدف الإستقلال كضرورة ملحة وذلك في إطار الشمال الإفريقي، وهي نظرة سياسية بعيدة المدى كان الشعب الجزائري متعلقا بها منذ نشوء الحركة الوطنية، على أن يتحقق ذلك بوسيلتين أساسيتين "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والإجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية...إحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني."[3]

هكذا برزت المنظمة الثورية إلى الوجود تحت اسم جبهة التحرير الوطني، التي لم تنبثق من فراغ وإنما انبثقت من تجارب حية وممارسات طويلة في تنظيم ثوري وطني، يخالف التنظيمات المتعارف عليها، التي تعودت العمل على توحيد الصفوف لخوض معركة انتخابية

---

[1] – مناضل في حزب الشعب عضو في اللجنة المركزية لحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية 1953 إلي 1954، ممثل جبهة التحرير في سوريا 1955–1956 عضو ل ت ت 1957– 1958 ،وزير في الح م ج ج سبتمبر1957 – اوت1961 ، تقلد مناصب سامية في الدولة 1962– 1989، ثم أمينا عاما لحزب ج ت و ثم رئيسا للمؤتمر القومي العربي1997– 2000.

انظر: مومن العمري، المرجع السابق، ص 72 .

[2] – عبد الحميد مهري ، "قراءة في بيان أول نوفمبر"، مجلة أول نوفمبر الصادرة عن المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد 168 ،الجزائر، جويلية 2006، ص16.

[3] – النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني(1954–1962), وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1979، ص6.

أو لغرض مؤقت، وتعتبر الوحدة في هذه الحالة وسيلة بينما تنظيم الجبهة يعتبر الوحدة الوطنية وسيلة وسلاحا وهدفا.[1]

لذا فهذا المبدأ الذي تبنته هذه المنظمة الثورية لتجسيد الدولة الجزائرية مستمدة أصالتها وهويتها من الشخصية الوطنية والذي يعد الإسلام أحد مقوماتها الأساسية، في هذه الدولة سوف تجد كل الجماهير الشعبية ضالتها من الحرية والعدالة الإجتماعية،[2] والظاهر أن إقامة هذه الدولة في إطار المبادئ الإسلامية، الغرض منه استبعاد الجانب الفلسفي المادي في مسعى الثورة، لتحقيق العدالة الإجتماعية تمييزا لها على الطرح الماركسي.[3]

وإذا عدنا إلى الجذور الفكرية لأسس الدولة الوطنية المستقبلية في هذا البيان، نجد بعض الإختلاف والغموض، وذلك راجع إلى تعدد القوى التي شاركت في الثورة المسلحة فأصبح كل طرف يقرأ ويفسر البيان حسب مصالحه الإيديولوجية، لكنها عبرت فعلا عن جميع القوى السياسية السائدة آنذاك، فأغلب القوى عشية الثورة أصبحت تتحدث عن جمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية، سواء كان ذلك في الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، أو في حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية فالأمر كان يتعلق بالأولوية فقط في ترتيب هذه المبادئ كل حسب إيديولوجيته.[4]

---

[1] – أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 39 .

[2] – فتح الدين بن ازواو، المرجع السابق، ص69.

[3] – عبد الحميد مهري، المصدر السابق، ص 16.

[4] – رابح لونيسي، "بيان أول نوفمبر وأسس الدولة الوطنية الجذور الفكرية والمضمون"،مجلة المصادر، الصادرة عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ، العدد7، الجزائر، نوفمبر 2002، ص21– 24.

1-" إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والإجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية ".[1]

أ- **الديمقراطية** : إن تبني هذا المبدأ لإرساء الدولة المستقبلية، الغرض منه إنشاء جمهورية ديمقراطية ذلك أن من شروط الإستقلال الوطني وإنشاء الدولة، هو وجود هذه الأخيرة التي تعمل وفق إرادة الشعب وفي صالح الأمة، لأن الشعب تشخصه الأمة بينما تمثله الدولة من الوجهة القانونية سواء في الداخل أو الخارج.[2]

وهي الديمقراطية التي وضعتها حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية كأحد مبادئها الأساسية وأعطتها مفهوما شاملا في عام 1951 حيث فسرتها "حكم الشعب بالشعب والى الشعب" وهي تشمل جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وهذا ما تبنته أيضا سنة 1953 في مؤتمرها فعرفتها كأساس أول للدولة المستقلة "أن الديمقراطية بالشعب وللشعب كمصدر للسيادة".[3]

كما ورد في جريدة المجاهد عدد 12(1957/11/15) مقالا لرضا مالك،[4] بعنوان ثورة ديمقراطية يشير إلى مفهوم آخر أقرب، إلى الديمقراطية الشعبية أو الإجتماعية فيقول الكاتب

---

[1] – ويبدو أن صاحب هذه الفكرة هو مصطفى بن بولعيد.

انظر: جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية 1954 ،دار الهدى، الجزائر، 1999، ص1.

[2] – أحسن بومالي، المرجع السابق، ص50.

[3] – رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 26- 27.

[4] – مناضل في حزب الشعب الجزائري، ثم ح ا ح د، كان عضوا في الوفد الجزائري في ايتفاقيات إيفيان، تقلد عدة مسؤوليات سامية في الدولة بعد الاستقلال،منها عضو مجلس الدولة ثم رئيسا للحكومة كما أسس حزبا سياسيا هو التجمع الجمهوري الوطني، خاض من خلاله العديد من المعارك الانتخابية.

انظر: مومن العمري، المرجع السابق، ص359 .

في مقاله" إن هذه الثورة تستهدف تحرير الأرض، السلطة للشعب، الأرض للفلاح، تصفية الإقتصاد الإستعماري وبناء اقتصاد مستقل، تحطيم البقايا الإقطاعية للقرون الوسطى" [1]

ب- العدالة الإجتماعية: يعتبر فرحات عباس أول من استعمل عبارة جمهورية ديمقراطية واجتماعية، وذلك في المشروع الذي اقترحه على البرلمان الفرنسي عام 1946 ،عند مناقشته مسألة وضع دستور خاص للجزائر، وقد نقلت حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية نفس العبارة في المواثيق الصادرة عن المؤتمر الثاني للحزب 1953،وفسرها بالرخاء الإقتصادي والعدالة الإجتماعية ولم يكن المقصود بالمبدأ الاجتماعي فكرة الإشتراكية، فالشيوعية كانت مرفوضة تماما رغم الإعجاب الذي جسدته مقالات جريدة المجاهد من التجارب الصينية واليوغسلافية والكوبية، وحتى قبول المساعدات من المعسكر الاشتراكي ليس بالضرورة تبني اديولوجيته.[2]

جـ- في إطار المبادئ الإسلامية :لقد كرس البيان المبادئ الإسلامية فأقر الممارسة السياسية والاقتصادية في إطار هذه المبادئ العامة التي أجمع عليها المسلمون، وإن العمل في هذا الإطار لا يمنع من استيراد أي تجربة في الحكم أو الإقتصاد أو المجتمع أو منظومة قانونية، ما دام لا يتناقض مع تلك المبادئ العامة للإسلام، وإن ما ورد في البيان قد فتح أبوابا واسعة للجميع بما أنه لا يناقض مبدأ الديمقراطية لأنه بإمكان أي توجه ايديولوجي أن يجد مكانته في هذا الإطار الإسلامي بما فيه الشيوعية، مدام يدعو إلى العدالة الاجتماعية.[3]

[1] – رابح لونيسي، المرجع السابق، ، ص 27.

[2] – المرجع نفسه، ص 29- 30.

[3] – نفس المرجع السابق ، ص 34-35.

وتبين لنا ايديولوجية ج ت و ومختلف أدبياتها أثناء الثورة، أن مبادئ الإسلام كانت تحظى بمكانة خاصة في الوقت الذي ظل فيه قادة الثورة متحفظون من مسألة إثارة حفيظة المسيحيين لتجنب نعتهم بالتعصب الديني.

كما يمكن اعتبار الإسلام أداة لتحريك الجماهير خاصة شريحة الفلاحين منها، بحكم تدينها وتشبثها بالإسلام ومبادئه وهو العنصر الأساسي في الشخصية الوطنية.[1]

هكذا كانت ج ت وتسعى إلى تأسيس دولة تحتاج إليها الأمة أيا كان نظامها، كما كانت تحرص أن يكون للدولة شكلا ومضمونا وقد اختارت الجبهة **النظام الجمهوري**، لأنه يقوم على أساس المساواة في الحقوق والواجبات وحرية التعبير عن الآراء وعلى أساس سيادة الشعب.[2]

وعدم ورود هذا المصطلح في البيان يرجع إلى أنه كان بديهيا لدى أغلب الجزائريين، أولا لعدم وجود أسرة حاكمة قبل دخول الاستعمار، وثانيا خوف أصحابه من الوقوع في التباس لدى الرأي العام الجزائري والفرنسي على حد سواء، لان إيراد عبارة جمهورية جزائرية في البيان يمكن أن يعطي انطباعا بأن المقصود هو الجمهورية الجزائرية التي كان يدعو إليها الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لفرحات عباس والتي تربط فدراليا بفرنسا، ولهذا نلاحظ التركيز على ذات السيادة بهدف التوضيح والتدقيق، ولم يمنع هذا الخوف من ترديد مصطلح الجمهورية بكثرة فيما بعد في مختلف مواثيق جبهة التحرير الوطني.[3]

1 - نفسه، ص 34- 36.

2 - أحسن بومالي، المرجع السابق، ص .50

3- رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 24- 25.

2- " احترام الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني" جاء هذا الهدف ليبين اعتدال ج ت و بإقرارها حرية الاعتقاد الديني داخل المجتمع الجزائري، كما هو الحال في كل البلاد الإسلامية، وكما تقره تعاليم القرآن التي تحث على عدم الإكراه في الدين.[1]

فأقر بذلك الضمانات الصريحة لجميع الفرنسيين اللذين يريدون البقاء، مستهدفة في ذلك القضاء على مخلفات الإستعمار، في مجال التمييز بين المجموعات السكانية المكونة للمجتمع الجزائري، باحترام جميع الحريات الأساسية للإنسان والمواطن.[2]

والظاهر أن مبدأ الحريات قد ارتبط ارتباطا وثيقا بالديمقراطية، فقد شكك البعض في تحقيقه، بحجة أنه موجه إلى الأقلية الأوربية كنوع من الضمانة لهم، لذا فيرون أنه من المستحيل تنفيذه مع التركيز على المبادئ الإسلامية كإطار للدولة، هذه الإشارة تحمل جزءا من الحقيقة، فمن خلال مواثيق الإتجاه الإستقلالي خاصة، نستشف أنه كثيرا ما طولب بالحريات ليس كقناعة أكثر مما هو محاولة لإيجاد فضاء واسع لمواجهة القمع الإستعماري، مما يوحي أنه بعد استرجاع الإستقلال فإنه بالإمكان التضييق عليها باعتبار هذه الحريات جزءا لا يتجزأ من مبدأ الديمقراطية السياسية فإن أي مساس بها معناه التخلي عن مبدأ أساسي للديمقراطية.[3]

---

[1]- فتح الدين بن ازواو، المرجع السابق، ص 69.

[2] - عامر رخيلة، "البعد الإنساني في الثورة الجزائرية"، مجلة المصادر الصادرة عن المركز الوطني للدراسات في ح و وثورة أول نوفمبر 1954، بالجزائر، العدد 7، نوفمبر 2002، ص49.

[3] - رابح لونيسي، المرجع السابق، ص .28

4- مضمونه:

إن نداء أول نوفمبر، بما احتوى عليه من توضيح كاف في أهداف الثورة وتحديد كامل للوسائل الضرورية لتحقيقها، حددت فيه الجبهة بدقة غايتها من الثورة التي تتجسد في تحقيق الحرية و الاستقلال ووضحت بما لا يدع مجالا للشك والمراوغة، شروطها السياسية، التي تكفل تحقيق ذلك، دون إراقة الدماء، أو اللجوء إلى مزيد من العنف، كذلك حددت في هذا المنشور، الأبعاد السياسية، والظروف القاسية التي ألجأت الشعب الجزائري، إلى رفع السلاح، كوسيلة أخيرة لتحقيقي أهدافه القومية الوطنية، بعد أن رفض الاستعمار الحوار السلمي[1].

4-1 - المبادئ النوفمبرية:

تحتوي الوثيقة النوفمبرية، على حملة من المبادئ الواضحة حرفا وروحا.

ويمكن تلخيص، هذه المبادئ و التي تتمحور حول هدف مبدئي هو الاستقلال الوطني.

أ- مبدأ الكفاح:

"كان بيان أول نوفمبر، واضحا في تحديد معالمه بدقة، انسجاما مع المبادئ الثورية الفاصلة، واعتبارا للأوضاع الداخلية، الخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى نحقق هدفنا".

فإن اختيار الفكر الوطني للكفاح المسلح، ليس دافعه الرومنتيكية السياسية بل هو ضرورة حتمية فرضها ذلك التناقض المتمثل في وجود الاستعمار الناكر للشخصية التاريخية والسياسية للشعب الجزائري، وأن لا سبيل للتوقيف بين الرغبة في استعادة الشخصية الوطنية

1 بن أزواو، المرجع السابق،ص38.

وتنميتها ووجود الاستعمار، جاثما على أرض الوطن، وهذا التناقض لا يمكن حله جذريا، إلا بالكفاح المسلح.

ب-مبدأ الوحدة:

من خلال دعوته للوحدة الوطنية الداخلية (سياسيا و اجتماعيا) وهو ما يتجلى لنا من التسمية الجديدة للحركة التي تقود النضال الثوري **جبهة التحرير الوطني**، وعدوة البيان كافة الأحزاب و الحركات الجزائرية للانضمام إليها[1]، و لذلك فلا غرابة أن نجد النداء يجدد مرة أخرى الأخذ بمبدأ المصلحة الوطنية قبل كل اعتبار، وأشار إلى ذلك بقوله:"لهذا نكون قد وضعنا المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات الشخصية"[2]، وكذلك دعوته لتجميع و تنظيم الشعب الجزائري، و تصفية الاستعمار وكذلك الدعوة إلى الوحدة

المغاربية، وهذا يقودنا إلى القول بأن الفكر الثوري الجزائري هو فكر وحدوي، مدركا لأهمية الوحدة، و أهميتها التاريخية[3].

ج- مبدأ الحرية و الديمقراطية:

لا توجد حرية دون ديمقراطية، ولا ديمقراطية دون حرية، لذلك جاء الربط في نص بيان أول نوفمبر، وثيقا بين المبدأين فالديمقراطية هي مدينة الحرية، وإذا كان بيان أول نوفمبر قد أقر بالحرية الفكرية فذلك لأن حرية التفكير من أهم مقومات الحريات الأساسية.

---

[1] فتح الدين بن أزواو، "**إيديولوجية جبهة التحرير الوطني من خلال بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام**"، مجلة النائب المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، عدد خاص، سنة 2004 ،ص40.

[2] أحمد مريوش، "**القيم التاريخية لنداء أول نوفمبر 1954** "، جريدة الشعب،، 1994،ص14.

[3] بن أزواو، نفسه،ص41.

د- مبدأ العدالة:

فإنه يمكن القول أن هذا المبدأ، معبر عنه في وثيقة أول نوفمبر، أكثر من عبارة و لا أدل على ذلك ما جاء في فحواه "**إعادة بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الشعبية**"[1]. ولم يكن المقصود بالاجتماعية فكرة الاشتراكية التي دخلت المواثيق الجزائرية في أواخر سنوات الثورة، وبالضبط في ميثاق طرابلس، والذي كان من صياغة مجموعة قريبة من اليسار[2]، لكن معنى ذلك، الدولة التي تكفل لجميع أبنائها حقوقهم وواجباتهم، دون تمييز عرقي أو ديني.

هـ- مبدأ السلم:

نلاحظ أن بيان أول نوفمبر بدعوته إلى التفاوض لوقف الحرب، قد تضمن تصورا للحل السلمي، وهذا دليل ضمني على اصطباغ إيديولوجية "**جبهة التحرير الوطني بصيغة السلم**" و عدم إخضاعها العزف إلا في سبيل تحقيق الهدف السياسي العادل، و المشروع وهو ما يبعد تهم التعصب و التطرق عن الفكر الوطني[3].

و-المبدأ الحضاري:

فقد أضفت وثيقة نوفمبر على إيديولوجية الثورة الجزائرية الصبغة العربية والإسلامية يدل على ذلك إعلان الوثيقة عن إعادة بناء الدولة الجزائرية، في إطار المبادئ الإسلامي و تحقيق وحدة شمال إفريقيا في الإطار العربي الإسلامي[4]، حيث اعتبرت أن ردود الفعل

---

(1) بن أزواو، المرجع السابق،ص42.

(2) رابح لونيسي، "**بيان أول نوفمبر و أسس الدولة الوطنية**" ، مجلة المصادر، المركز للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، عدد07، 2002،ص30.

(3) بن أزواو ، المرجع السابق،ص42

(4) بن أزواو ، المرجع السابق،ص42.

التونسية و المغربية اتجاه الاستعمار الفرنسي و المطالبة بالاستقلال التام ما هي إلا حلقة من حلقات الصراع ضد الظاهرة الاستعمارية المشتركة بين الأقطار الثلاثة، وأن الثورة الجزائرية، ما هي إلا تكملة واستمرار للخط الوطني المغاربي الرافض للبقاء الفرنسي في بلدان المغرب العربي[1].

فأكدت بذلك أصالة وهوية الثورة الجزائرية، وبينت تمسك الفكر الوطني بمبادئ المقاومة المسلحة والسياسية [2].

5-الأهداف:

وتنقسم بدورها، إلى قسمين، أهداف داخلية وأهداف خارجية.

5-1 الأهداف الداخلية: ركز البيان على ضرورة:

أ- **التطهير السياسي:** بإعادة الحركة الوطنية للثورية إلى نهجها الحقيقي و القضاء، على مخلفات الفساد، وروح الإصلاح التي كانت عامل تخلفها، ولعل من أهم أسباب، هذه الأزمة، هو اختلاف مناضلي الحركة في الأسلوب الذي ينبغي إتباعه حيث اصطدم جيلان جيل قديم، ألف الحياة السياسية، وجيل الثورة الذي أنشأ المنظمة الخاصة، وبات يقلق بعض القيادات، داخل الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، التي لم تكن ترغب بقطع جميع العلاقات مع الإدارة الاستعمارية، وأضاف أن هذا التراجع عن المبدأ أدى إلى زرع الشك في نفوس مناضلي الحزب خاصة بعد تفكك المنظمة الخاصة، لذلك بادر جماعة من قدماء هذه المنظمة بتفجير ثورة الفاتح نوفمبر من خلال تأسيس جبهة التحرير الوطني و إصدار و إصدار بيان أول نوفمبر[3].

---

(1) مريوش ، المرجع السابق،(جريدة الشعب)، ص45.

(2) بن أزواو ، نفسه،ص42.

(3) فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق، ص37.

ب- الوحدة الوطنية: يلاحظ قارئ البيان أن مفجري الثورة ركزوا على موضوع "**الوحدة**"، وقد كان هذا الموضوع، في بداية مناقشتهم له، نقطة اختلاف في النظرة إليه، فالوحدة لدى البعض من المؤسسين، تعني وحدة حزبهم القديم، الذي كانوا ينتسبون إليه وذلك اعتقادا منهم، بأن الحزب الذي نادى بمبدأ الاستقلال منذ 1933 لا يمكن، بأي حال من الأحوال، أن يتخلى أو يتنازل عن هذا المبدأ، كما أنهم كانوا يرون بأن الحزب هيا الجو العام للكفاح، بفضل الممارسة الطويلة من المواجهة مع الاستعمار.

لذلك رأينا، بعض أعضاء اللجنة، يبذلون جهودا حثيثة لتوحيد الحزب من جديد على أمل أنه قوى يستعان بها لخوض المعركة، لكنهم ما لبثوا طويلا أن تخلوا عن الوحدة الضيقة إلى وحدة وطنية شاملة، ركزوا جهودهم عليها، محتكمين في ذلك إلى الشغب، مفتتحين النداء "**أيها الشعب، وأيها المناضلين من أجل القضية الوطنية**" وذلك لأن قادة الثورة، عاروا على طاقات ضخمة في أحزاب أخرى غير حزبهم الذي نشأوا فيه، كما تأكدوا من عواطف الشعب، ومشاعره و اشتياقه لثورة ترد عنه العار الذي حاق به[1].

5-2 الأهداف الخارجية:

أ- تدويل القضية الجزائرية: أشار البيان إلى تدويل القضية الجزائرية، و يبين إدراج هذا الهدف، مدى تصميم الفكر الوطني على استرجاع الاستقلال بكل الوسائل المتاحة، بما هي ذلك التدويل.

ويعتبر تدويل القضية الجزائرية، تكذيب للأطروحة الفرنسية القائلة بأن الثورة الجزائرية، هي مجرد أحداث داخلية للدولة الفرنسية لا يحق لأحد التدخل فيها، باسم سيادة الدول المنصوص عليها، في ميثاق الأمم المتحدة، وبعد أشهر قليلة سقط قناع الأطروحة الفرنسية بحيث برمجت القضية الجزائرية، في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة و

[1] بن أزواو، نفسه، ص39.

كان ذلك أول انتصار عالمي للثورة، حتى ولو لم تناقش القضية جبنتها أي في سنة1955، وكانت الثورة الجزائرية تنادي بالتدويل كقضية تصفية استعمار وفقا للمبادئ المضمنة في ميثاق الأمم المتحدة لا كتدخل عسكري، مباشر لأن الثورة كانت دائما تؤكد الاعتماد على النفس، إن الاحترام الصارم، لهذه المبادئ مكنت القيادة الوطنية من ترسيم الواقع الميداني، من خلال تكوين حكومة مؤقتة باسم الثورة والشعب وكان إعلانها دليلا، على أن الثورة تجاوزت خط الرجعة، بل أصبحت في موقف هجومي لكسب أكبر دعم ممكن بجميع المجالات، فكان التدويل بالنسبة للثورة الجزائرية، يعني جعل القضية الجزائرية تهم المنظومة و الرأي العالميين بحكم عدالتها، و مشروعيتها ويبقى الأمر الأول و الأخير للشعب الجزائري[1].

ب- تحقيق وحدة الشمال الإفريقي:

لقد نص بيان أول نوفمبر، صراحة على أن الثورة تهدف إلى الاستقلال الوطني، في إطار الشمال الإفريقي، معتبرا الثورة في تونس 1952 والمغرب1953 تعميقا للكفاح التحريري المغاربي المتكامل مبديا التأسف إلى ما آلت إليه الأوضاع من انفراد كل قطر بمصيره على حساب وحدة الجبهة المغاربية، وأكد تمسك جبهة التحرير الوطني بالرؤية الإستراتيجية للحركة الوطنية، مغاربيا من خلال ربط النضال الجزائري، بما يجري في تونس والمغرب، مقررا وجوب تجاوز المأزق الذي آلت إليه الحركة الوطنية، والدفع بها إلى المعركة الحقيقية الثورية، إلى جانب الإخوان المغاربة و التونسيين.

(1) بن أزواو، المرجع السابق، ص39.

جـ- التعاطف مع الأمم المساندة للقضية الجزائرية في نطاق الأمم المتحدة:

حدد البيان أخر أهداف الثورة الخارجية، في مساندة جميع الشعوب التي تساند القضية الجزائرية، وهو هدف كانت الحركة الوطنية قد تبنته و هاهي جبهة التحرير الوطني تكرسه معطية الثورة الجزائرية بعد عالميا و إنسانيا[1]، وبذلك فإن إعلان الثورة الاستعمار، وهو نتيجة حتمية لسياسة الاستعمار«الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية» وهو الموقف الاستعماري، الذي أضحى فاقدا لكل تأسيس سياسي أو تاريخي في ظل المعطيات الجديدة التي عاشها العالم، منذ **ح ع II**، تلك المعطيات التي تفاعلت معها الحركة الوطنية، وعبر عنها بيان الفاتح نوفمبر في مضمونه من خلال ما تضمنه من أبعاد سلمية، إنسانية، بدءا من تأكيده على أن الاستقلال الوطني يستهدف فيما "احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي، أو ديني" ولن يكون الاستقلال في منظور البيان استقلال إلا بتصفية النظام الاستعماري، وهو ما يجعل منظمة الأمم المتحدة، معنية مباشرة بالقضية، ومدعوة لتحمل مسؤولياتها « في إطار ميثاق الأمم المتحدة، نؤكد عطفنا الفعال اتجاه جميع الأمم، التي تساند قضيتنا التحررية». فالبيان كما هو واضح، يدعو إلى تفادي العنف، و إراقة الدماء وكل ما ينجم عن النزاعات، أي أنه يدعو إلى السلم، و احترام حقوق الإنسان.

وتحقيقا لذلك قام بتقديم مقترحات داعيا إياه إلى الجلوس على مائدة المفاوضات و حل النزاع سلميا، على أسس تتماشى وروح العصر، و النصوص الدولية، معلنا إطار الثقة الذي يتعين أن تتم فيه المفاوضات الجادة و الذي يتوجب:

---

(1) بن أزواو، المرجع السابق، ص39.

1- تخلي السلطات الفرنسية، عن أطروحتها بشأن تبعية الجزائر لفرنسا.

2- التفاوض مع الممثلين الشرعيين للشعب الجزائريين على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية، و الوحدة الترابية،

3- الكف عن مطاردة للقوات المكافحة، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين[1].

وعلى الرغم، من أن فرنسا ظلت تراهن على انتصار الحل العسكري في مواجهة ثورة شعبية، اعتمدت منذ البداية حرب العصابات المدعومة بنضال سياسي[2] ودبلوماسي واسع، فإن الأحداث المتلاحقة، كانت تؤكد انتصار نهج جبهة التحرير الوطني، وانحياز الرأي العام العالمي لطروحاتها السلمية مما جعل طروحات الاستعمارية تتراجع إلى درجة أن أضحت فرنسا الدولة الكبرى، مهددة بالانهيار، وكان النصر في النهاية للمبادئ السلمية و الإنسانية التي ناضل من أجلها الشعب الجزائري.

6- وسائل الكفاح:

إذا كانت الحركة الوطنية السياسية، قد عجزت عن تزويد إيديولوجيتها بوسائل فعالة تضمن تطبيقها، و تنفيذها فإن بيان الفاتح من نوفمبر قد نجح إلى حد بعيد في تحديد هذه الوسائل، وذلك عن طريق العمل المسلح المدعم بالنضال السياسي في الداخل و الجهد الدبلوماسي في الخارج[3].

فتحت عنوان **وسائل الكفاح**، و في فقرتين في منتهى الدقة، يقترح البيان على الشعب الجزائري، ثمن استقلاله حيث جاء في نص الفقرة الأولى ما يلي:*"انسجاما مع المبادئ*

---

(1) عامر رخيلة، "**أبعاد و مفاهيم في بيان 1 نوفمبر**"، مجلة المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الأبيار،عدد14، سنة2001، 67-70.

(2) رخيلة، المرجع السابق، ص70.

(3) بن أزواو، المرجع السابق، ص40.

الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية و الخارجية فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق الهدف".

فيسجل البيان ويحذر أن الانسجام مع المبادئ الثورية يتلخص في وحدة الصفوف، وفي استعمال كل الوسائل المتاحة، ولا مجال لأي تنازل عن الهدف النهائي، كما أن عبارة **استعمال كل الوسائل** بما فيها الوسائل السياسية والتفاوضية، تعني أن الشرط الوحيد في ذلك هو الاستقلال الوطني التام.

وفي الفقرة الثانية فهي تنص: "إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد، وهما العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي، أو في ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية *حقيقة واقعة في العالم كله وذلك بمساندة "كل حلفائنا الطبيعيين"*[1] فإذا كان الانسجام مع المبادئ الثورية يتجلى في وحدة الصفوف، والمقصود به كل من هو مع الثورة الجزائرية كقضية عادلة، بدون قيد أو شرط، يعتبر حليفا طبيعيا، أكان ذلك حكم الانتماء الحضاري أو الجغرافي، أو بحكم تبني المبادئ العادلة.

وإن البيان وإن أعلن الكفاح المسلح، فإنه طرح بديلا للسلم و المسالمة وهو المفاوضات إن اعترفت فرنسا بمطالب الجزائريين، كاملة غير منقوصة، وقد جاء في نص البيان ثلاثة شروط لذلك[2]:

1- الاعتراف بالجنسية الجزائرية، والسيادة الوطنية.

2- فتح المفاوضات مع الممثلين الشرعيين للشعب الجزائري.

3- خلق جو، من الثقة باتخاذ التدابير السلمية الضرورية.

---

(1) جغابة، المرجع السابق، ص75-76.

(2) بن أزواو، المرجع السابق، ص40.

وهكذا انطلق بيان أول نوفمبر من ضرورة وجود إستراتيجية فعالة للثورة التحريرية، نابعة من الواقع المحلي الخاص مع ضرورة السعي للتأثير في الموقف الدولي، بما يخلق أفضل الظروف التي تساعد على تحقيق هذه الإستراتيجية[1].

[1] لحسن بومالي،"م**ظاهر من تنظيم جبهة التحرير الوطني في بداية الثورة 1954-1956**" رسالة ماجستير، معهد الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر، سنة1985،ص23.

المبحث الثاني: ميثاق الصومام :

يعد مؤتمر الصومام أهم حدث عاشته الثورة في مرحلتها الأولى، بعد الإنطلاقة الناجحة في أول نوفمبر 1954، حيث استطاع أن يجمع قادة الثورة في الداخل لمناقشة أوضاعها بعد مرور عشرين شهرا على اندلاعها، ولقد جاء هذا المؤتمر ليكرس أطروحات الثورة ويثريها بأفكار ومفاهيم تتلاءم ومتطلبات الظروف الجديدة، ويعد مؤتمر الصومام بحق قاعدة أيديولوجية، حددت منهجية الثورة المسلحة، مرفقة بتصور مستقبلي للأفاق والمبادئ والأسس التنظيمية للدولة الجزائرية بعد استعادة الإستقلال.

1- ظروف انعقاده :

أ- داخليا :

ترجع فكرة عقد المؤتمر إلى جميع قيادات المناطق من اجل الاطلاع على أحوال الجزائر إبان الثورة ،إلى أخر اجتماع للقادة الستة في 23 أكتوبر 1954م،وقاموا بموعد أخر في جانفي و لتقييم الوضع و تقرير خطة المستقبل[1].

وأمام التطورات التي شهدتها الثورة خاصة بعد هجومات 20 أوت 1955م على المستويين الداخلي والخارجي ،اعتمدت الإدارة الاستعمارية أسلوبين احدهما القمع و الأخر جس النبض من اجل إثارة الفتنة بين القيادات الوطنية في الداخل و الخارج [2].

وعملت القيادة الوطنية على اتخاذ قرار بعقد مؤتمر وطني هدفه دراسة أوضاع الثورة،وتشريع ميثاق سياسي يحدد و سائل و أهداف الثورة ،و اتفقوا على انعقاده في المنطقة الثالثة في وادي الصومام بتاريخ 14 أوت 1956م[3].

وحضر في هذا المؤتمر 14 مسؤولا منهم زيغود يوسف ؛ لخضر بن طوبال ؛عمار بن عودة ؛ روابحية حسين وغيرهم .

[1] عيسى كشيدة ، مرجع سابق ،ص 97 .
[2] يحيى بوعزيز ، **الثورة في الولاية الثالثة من 1954م -1962م**،دار الأمة ، ط1 ،2004م،ص 29.
[3] محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق،ص ص 132-133 .

– ابراهيم مزهودي عن المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني)

– كريم بلقاسم ،محمدي السعيد ،آيت حمودة عميروش ،وقاسي حماي عن المنطقة الثالثة (القبائل)

– عمر أوعمران ،سليمان دهليس ،وسي محمد عن المنطقة الرابعة (الجزائر)

– العربي بن مهيدي[1] عن المنطقة الخامسة (وهران)[2].

– عبان رمضان يمثل الجزائر من الناحية السياسية.

وتغيب عن المؤتمر أعضاء المنطقة الأولى لأنها كانت تعاني من مشاكل و صعوبات بعد استشهاد مصطفى بن بولعيد في مارس 1956م ،و نائبه شيهاني بشير

المنطقة الخامسة مثلها العربي بن مهيدي بصفته قائدا قديما للمنطقة قبل التحاقه بالعاصمة[3]،كما تغيب ممثل الولاية السادسة سي الشريف المدعو "علي الملاح "،وقدم تقرير شفهي عنها من قبل أوعمران عوض قائدها ،وتغيب ممثلو الجبهة بالخارج منهم بوضياف وبن بلة وغيرهم[4] ،وتغيب قادة واستشهدوا آخرين مثل ديدوش مراد واعتقلوا آخرين مثل رابح بيطاط [5] وكان لكل منطقة الحرية التامة في اختيار عدد الجنود الذين يرافقون قيادتها ، ثم قرروا عقده في منطقة اوزلاقن و ذلك راجع لعدة أسباب :

حيث نجد السبب الرئيسي في اختيار هذه المنطقة هو أنها تتوسط التراب الوطني لتتمكن كل المناطق من الحضور[6].

---

[1] العربي بن مهيدي : ولد عام 1923م بدوار الكواهي ، بعين مليلة : في عائلة متدينة ، دخل المدرسة الفرنسية وهو في سن السادسة ، تلقى دروسا في اللغة العربية و الدين و الوطنية على يد الشيخ محمد العابد سماتي الجيلالي في المدرسة الحرة التابعة لجمعية العلماء المسلمين ببسكرة ، التحق بفوج الكشافة الإسلامية وكان من مرشدي الفوج يعتبر من لجنة الستة و لجنة 22 الثورية وهو عضوا بارزا في المنظمة الخاصة بهدف التفكير في إشعال الثورة ضد الاستعمار. رابح لونيسي ، **تاريخ الجزائر المعاصر** ،ج2، دار المعرفة ،باب الوادي ، الجزائر ،2010م، ص160

[2] يحيى بوعزيز ، مرجع السابق ، ص 75 .

[3] محمد عباس ، **ثوار عظماء ،شهادات سبعة عشر شخصية وطنية** ، دار هومة ، ط1 ،الجزائر ،ص 45 .

[4] أحسن بومالي ، **إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954م -1956م** ،المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ،1985م، ص 338 .

[5] أحسن بومالي ، "مؤتمر الصومام اللبنة الأولى في وضع أسس الدولة الجزائرية "، **مجلة المجاهد** ، العدد 1463 ،الجزائر ، أوت 1980م

[6] علي كافي ،**من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946م -1962م** ،دار القصبة ، الجزائر ،1999م، ص 101 .

إضافة إلى هدوء هذه المنطقة و اعتقاد بأنها منطقة مسالمة ليس لها علاقة بالثورة، ولم يحدث فيها أي عملية عسكرية لمدة 9اشهر، كذلك لخلو أفرادها من الخونة و العملاء [1].

ب- <u>خارجيا</u>:

فيما يخص الظروف الدولية التي سبقت انعقاد مؤتمر الصومام يمكن حصرها فيما يلي:

1- مظاهرة الطلبة الجزائريين في باريس بتاريخ23 فيفري1956 مما يعني نقل الثورة إلى التراب الفرنسي.

2- إعطاء الاستقلال للمغرب في 02 مارس ثم تونس في 20مارس 1956 وكل هذا تحت تأثير الثورة الجزائرية.

3- طرح القضية الجزائرية، لأول مرة على مجلس الأمن، ورغم رفضه إلا أنه اعتبرها قضية دولية، وهذا في حد ذاته انتصار خارجي.

4- مساندة دول عدم الانحياز في لقاء بريوني في جويلية 1956 بيوغسلافيا للقضية الجزائرية.

من خلال استعراض الظروف الداخلية، والخارجية للثورة نصل إلى نتيجة حتمية وهو أن التقاء الثورة على ا أعلى مستوى كان أكثر من ضروري لتقييم مسار عم ونصف من الكفاح المسلح، ووضع إستراتيجية مستقبلية لضمان نجاح العمل المسلح. فمؤتمر الصومام إذن كان خلاصة عام ونصف من الثورة وبداية الطريق للاستقلال[(2)].

---

[1] عمار قليل ، **ملحمة الجزائر الجديدة** ، الجزء الأول ، دار البعث ، قسنطينة ، 1991م،ص 386 .

[(2)] جمال يحياوي، المصادر (...**فرنسا تعذب في الجزائر**)، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة 1نوفمبر1954، العدد05، سنة2001، ص137.

2- عقد المؤتمر:

في أوائل 1956م، استطاعت الثورة أن تتخلص من كثير من الصعاب والمشاكل وتتخطى العراقيل والعقبات، كما استطاعت أن تتغلغل إلى أعماق الطبقات الشعبية، وتقوي نفوذها وسيطرتها، ولذلك فكر القادة من جديد في أمر المؤتمر وشرعوا في الإعداد له، فجرت اتصالات عديدة بين مسؤولي الولايات وقادتها وكانت الفكرة في البداية متجهة إلى عقد هذا المؤتمر في[1] المكان المسمى بوزعرور في شبه جزيرة القل، نظرا لحصانته، لكن وصول نبا استشهاد بن بولعيد اثر نوعا ما على عملية التحضير، وبعد ذلك تم اقتراح الأوراس، ثم الأخضرية الواقعة في المنطقة الرابعة، وحدد يوم21 يوليو1956م لعقد المؤتمر، لكن تسرب الأخبار عن مكان وزمان عقده إلى السلطات الفرنسية أدى بالقيادة الثورية إلى إلغائه هناك[2] ثم حدد في النهاية في المنطقة الثالثة (القبائل) بناحية البيبان التي تتوفر على أفضل الضمانات الأمنية والدخول السهل بالنسبة لممثلي المناطق، وكان على المؤتمرين أن يعبروا الصومام ويمروا إلى الضفة اليمنى نحو منطقة البيبان في 30جويلية 1956م، ولكن في مستوى مشدالة (مايو) سابقا اصطدمت القافلة بوحدة من الجيش الفرنسي وخاض أوعمران معركة على رأس جنوده، وخلال ذلك تمكن المسؤلون الآخرون من الابتعاد عن المكان، وحصل حادث أن البغل الذي كان يحمل قسما من الوثائق فر إلى إسطبل قديم بإحدى الثكنات الفرنسية في مايو أوتازمالت، وبعد أيام شن العدو عملية تمشيط واسعة بالضبط في منطقة البيبان (بني عباس، بني اورتيلان، بني يعلا)، وكان لابد من تعديل الخطة مرة أخرى[3].

---

[1] يحي بوعزيز،"**ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**"، دار البعث،الجزائر،ط1، سنة1980،ص318.

[2] مجلة الرؤية، المرجع السابق، ص218.

[3] مبروك بلحسين، "**المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر ،القاهرة)**"، مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحررية، دار القصبة، الجزائر،2004،ص52-53.

فقرروا في الحال تغيير مكان وتاريخ المؤتمر، ولقد التأم شمل المؤتمر في قرية ايفري بأوزلاقن، داخل غابة أكفادوا الكثيفة، فوق مدينة أقبو، وجنوب غرب مدينة بجاية على الضفة الغربية لوادي الصومام، وذلك ابتداء من منتصف أوت1956[1] وبالضبط في منزل حارس الغابة السيد(سعيد محمد أمقران)، المدعو مخلوف في قرية ايفري، بعرش أوزلاقن (وهو مناضل قديم من قرية أغزر أمقران) وكلف القائد عميروش مساعده المجاهد أحميمي بحراسة مكان المؤتمر ومنطقته على رأس عدد كبير من الجنود المسلحين[2].

وقد استعرض المؤتمرون في عدة جلسات نتائج وتجارب 22 شهرا من عمر الثور وما حصل خلالها من أحداث وتطورات، وانفرد القادة الكبار في اجتماعات مضيقة النطاق، ومناقشة الصيغ النهائية للقرارات والنتائج التي تنبثق عن المؤتمر[3] ثم في 20أوت19565[4] انتهى المؤتمر من أشغاله وصادق المندوبين الحاضرين بإجماع على كل المقررات و التوصيات التي توصل إليها المؤتمر خلال انعقاده، وتعتبر هذه القرارات من ووثائق الثورة الهامة، كما تعتبر نتائجها من العوامل الأساسية التي دفعت عجلات الثورة إلى الأمام بخطوات ثابتة، وأرست قواعد القيادة الجماعية على أسس متينة، وتتنوع هذه المقررات إلى سياسية وعسكرية[5].

وقد حضره كل مندوبي الولاية الثانية، الثالثة، الرابعة ولظروف الحرب غاب عنه مندبوا الولاية الأولى، وقادة الخارج[6].

أما عن أسباب اختيار 20 أوت كتاريخ لعقد المؤتمر فيعود إلى كونه:

- انتفاضة20أوت 1955 التي عمت منطقة الشمال القسنطيني.

---

(1) بوعزيز ،المرجع السابق،ج2،ص158

(2) يحي بوعزيز ،"**الثورة في الولاية الثالثة (1954-1962م)**، دار الأمة،الجزائر،ط1، 2004، ص75.

(3) بوعزيز ،المرجع السابق،ج1، ص319.

(4) إحدادن، المرجع السابق، ص29.

(5)بوعزيز ،نفسه، ص319.

(6)عمورة، المرجع السابق،ص394.

- نفي محمد الخامس ملك المغرب يوم 20أوت1952 إلى جزيرة مدغشقر بصفته ممثل الفكر التقدمي الحر في مراكش يومئذ.
- قرب ذكرى انعقاد دورة هيئة الأمم المتحدة في أكتوبر 1955م التي دخلتها لقضية الجزائرية رغم أنف فرنسا[1].

3- قراراته:

تعتبر قرارات هذا المؤتمر من وثائق الثورة الهامة، وتتنوع هذه المقررات بين عسكرية وسياسية، شملت تحديد نظام جيش التحرير وتحديد أهداف الثورة من الحرب، ونظام الجبهة السياسي، وخططها، ومنظماتها والعلاقات بين الجيش وجبهة التحرير الوطني، وبين الداخل والخارج وفيما يلي ملخص لتلك القرارات[2]:

- قسم المؤتمر البلاد إلى ست ولايات، وذلك بإضافة الولاية السادسة وهي الصحراء الجزائرية الكبرى[3]، غير أن المؤتمر أقر: العمل بالتقسيمات والتسميات الجديدة، فالمنطقة أصبحت تسمى ولاية، والناحية أصبحت تسمى منطقة، والقسم أصبح يسمى ناحية، أما تقسيم التراب الوطني فأصبح يضم ست ولايات وهي[4]: ولاية الأوراس، ولاية الشمال القسنطيني، ولاية القبائل، ولاية الجزائر، ولاية وهران، ولاية الجنوب، والتي استحدثت أثناء المؤتمر[5].

---

[1] عبد الوهاب الكيلاني ومجموعة أخرى، **الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات**، بيروت، ط1، 1994، ص68.

[2] بوعزيز، المرجع السابق، ج2، ص158.

[3] زغيدي المجلة السابقة، ص105.

[4] يحي بوعزيز، المرجع السابق ، ص80.

[5] مصطفى هشماوي، "**جذور نوفمبر 1954**"، دار هومة، الجزائر، ب ت، ص119.

- التوحيد العسكري: ويكون على النحو التالي:

- يتألف جيش التحرير الوطني من عدة وحدات، حيث وضع أسماء لخلاياه على اختلافها، ووضع لها تعريفات تضبطها وأهمها:
- الفوج: ويتألف من أحد عشر جنديا، فيهم عريف واحد، وجنديان أولان، ونصف الفوج يشمل خمسة جنود، ويقوم عليهم جندي واحد.
- الكتيبة: وتشمل 110من الرجال.
- الفيلق: ويشمل على350 رجلا[1].

وقد حدد المؤتمر أيضا رواتب المجاهدين، لكل مجاهد الحق في منحة عائلية، أما المسبلون والفدائيون، فتصرف لهم أجور مثل المجاهدين بشرط أن يقوموا بالأعمال طوال الشهر، أما إذا اشتغلوا نصف الشهر أو ربعه فيجب أن تسقط تلك الأجور سب أيام العمل، ولا يصرف لهم إلا بقدر أيام العمل ولكل من الأسرى وعائلات الشهداء من المجاهدين والفدائيين الحق في أن تصرف لهم إعانات مثل المجاهدين، والذين نكبوا من جراء القمع الاستعماري تصرف لهم كذلك إعانات حسب الطاقة والإمكانيات[2].

- التنظيم السياسي: وشمل المهام الأساسية لكل محافظ سياسي وهي:

– تنظيم الشعب وتهذيبه.

– الدعاية و الأخبار، فالمفوضون السياسيون مسؤلون على إذاعة ونشر أخبار وأوامر جبهة التحرير الوطني، ومطبوعاتها مثل: المجاهد، المقاومة... فعليهم أن يبذلوا قصارى جهدهم و يستعملوا مختلف الوسائل حتى ينشروا أخبار الثورة.

---

[1] عبد المالك مرتاض،"**دليل مصطلحات ثورة التحرير الكبرى 1954–1962**"، المطبعة الحديثة، الجزائر، ط1، ب ت ص38.

[2] بوعزيز، المرجع السابق، ج1، ص327.

- الحرب النفسية: أصبح واجبا عليهم أن يردوا على أكاذيب الاستعمار وأساليبه الرخيصة، ويوثقوا علاقات الأخوة بين الشعب والمجاهدين باستمرار.
- المالية والتموين: شكلت مجالس شعبية بواسطة الانتخابات تتكون من خمسة أعضاء من بينهم رئيس، وهذه المجالس تنظر في القضايا العدلية والإسلامية، والقضايا المالية و الاقتصادية.
- تحديد القانون الأساسي والنظام الداخلي لجبهة التحرير الوطني والمنظمات المسيرة[1].

وتتمثل المنظمات فيما يلي:

- **المجلس الوطني للثورة الجزائرية:**

يتألف من أربعة وثلاثين عضوا،17 بالأصالة والنصف الباقي مساعدون[2] يجتمع مرة في السنة مدة وجود الحرب، لقد كان بمثابة المجسد الحقيقي لمبدأ الوحدة داخل الثورة، ومن مهامه حماية السيادة الوطنية والقيام بمهمة التشريع، وهو الوحيد الذي له صلاحية اتخاذ القرار بالدخول في المفاوضات مع الدولة الفرنسية وكذا أوقف إطلاق النار، ضم بداخله مختلف التشكيلات السياسية[3].

- **لجنة التنسيق والتنفيذ:**

انبثقت عن المجلس الوطني للثورة، تتولى تطبيق القرارات السياسية والعسكرية التي يتخذها أعضاء المجلس الوطني للثورة، تشكلت من:

– عبان رمضان مكلف بالتنسيق بين الولايات في الداخل والخارج.

– العربي بن مهيدي، مكلف بالعمل الفدائي داخل المدن.

– كريم بلقاسم، مكلف بالعمل العسكري، وقائد الولاية الثالثة.

---

[1] بوعزيز، المرجع السابق، ج2، ص167–168–169.

[2] رخيلة ، مرجع سابق،(مذكرة ماجستير)،ص187.

[3] زغيدي، المرجع السابق (مجلة النائب)، ص105.

– بن يوسف بن خدة، مكلف بالإعلام والاتصالات باتحادات الطلبة والعمال.

– سعد دحلب، مسؤول عن صحيفة المجاهد، والدعاية[1].

- **جيش التحرير الوطني:**

ينضم تحت قيادة موحدة وبقيادة مسؤول كل ولاية وحددت التشكيلات العسكرية كما سبق الذكر[2]:

تستخدم ألفاظ معينة في جيش التحرير الوطني وهي كالتالي:

– المجاهدون: وهم جنود جيش التحرير الوطني، يرتدون اللباس العسكري ويباشرون الحرب في القتال.

– المسبلون: يمثلون قوة احتياطية لجيش التحرير الوطني.

–الفدائيون: يقومون بالعمليات في المدن والقرى[3].

- تحديد العلاقة بين جبهة التحرير وجيش التحرير حيث أكد برنامج الصومام على أولوية السياسي على العسكري[4]، فمن صلاحيات المسؤول السياسي في حدود دائرته الاتصال الدائم والتحاور المستمر مع مختلف شرائح الشعب، يتسلم مختلف الأموال و الهبات، يدفع النفقات والمنح العائلية، يجتمع بالمجالس الشعبية للدواوير كما يراقب أنشطتها، يسهر على شراء اللباس والتموين الضروريين وإعداد مراكز لذلك تحسبا

---

[1] بوحوش، المرجع السابق، ص397.

[2] مرتاض، المرجع السابق، ص38.

[3] رخيلة، مرجع سابق (مذكرة ماجستير)، ص70.

[4] محمد حربي،" **الجزائر 1954–1962 جبهة التحرير الوطني،الأسطورة والواقع**"، دار الكلمة، لبنان، ب ت، ص 154.

لكل الاحتمالات، كما له الحق في اختيار نائب له يساعده على القيام بمهامه السالفة الذكر[1].

أما صلاحيات المسؤول العسكري، في حدود دائرته، فهو مسؤول عن التدريب العسكري لجنود جيش التحرير الوطني، النشاطات والعمليات العسكرية التي تقع في حدود دائرته، يراقب ويجدد مكان العمليات ويقيم النتائج، يقوم بدفع مرتبات المجاهدين، كما أن المسؤول العسكري مطالب بتقديم تقريرين عقب كل عملية أو نشاط عسكري، التقرير الأول يقدمه إلى لجنة الناحية وإن تعذر ذلك فعليه أن يرسل التقرير مباشرة إلى مركز قيادة الولاية لاستغلاله في ميدان الدعاية.

أما التقرير الثاني فعليه أن يقدمه إلى لجنة القسم لترسله بدورها إلى الهيئة الأعلى عن طريق السلم التصاعدي[2] .

- تحديد العلاقات بين الداخل والخارج، أي تعطي الأولوية للداخل على الخارج[3].
- وضوح موقف جبهة التحرير الوطني:وهذا الموقف يعتمد على ثلاث اعتبارات هي:

– اتخاذ مذهب سياسي واضح لا غبار عليه.

– توسيع نطاق الكفاح المسلح باستمرار حتى تصبح الثورة عامة.

– القيام بنشاط سياسي واسع النطاق لصالح الثورة[4].

- الشروط الأساسية لوقف القتال:

وقد تقرر أنه لا يمكن وقف القتال إلا في حالات:

– الاعتراف بالشعب الجزائري شعب واحد لا يتجزأ.

---

[1] "**مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكرس1946–1962**"، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص111.

[2] كافي، المصدر السابق، ص110.

[3] حربي، المرجع السابق، ص154.

[4] بوعزيز، المرجع السابق، ج2،ص170.

- الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها في جميع الميادين.

الإفراج عن جميع الجزائريين، والجزائريات، الأسرى والمعتقلين والمنفيين بسبب نشاطهم الوطني قبل وبعد نشوب الثورة الوطنية في 1نوفمبر 1954.

- الاعتراف بجبهة التحرير الوطني بصفتها الهيئة الوحيدة التي تمثل الشعب وأنها وحدها المؤهلة للقيام بأية مفاوضات والمسؤولة عن وقف القتال والتحدث باسم الشعب[1].

- المفاوضات: وقد حدد كيف يجب أن تتم:

أ- بعد وقف القتال، تبقى جبهة التحرير الوطني هي المفاوض الوحيد باسم الشعب، وكل القضايا المتعلقة بتمثيل الشعب، من اختصاصات جبهة التحرير الوطني، ولا يقبل تدخل الحكومة الفرنسية في هذه الشؤون.

ب- تجرى المفاوضات على قاعدة الاستقلال التام بما في ذلك السياسة الخارجية والدفاع الوطني.

جـ- النقاط التي تجرى حولها المفاوضات[2].

- الاستقلال: ليست الغاية التي تهدف إليها الثورة الوطنية التي بدأت في1نوفمبر 1954 هي استقلال الوطن فحسب، بل هي أيضا تأسيس جمهورية ديمقراطية واجتماعية، يستطيع أن يعيش فيها كل جزائري عيشة كريمة يسودها العدل والإنصاف، ولذلك يجب من الآن أن نروض أنفسنا على الخصال المطلوبة للانتقال بسهولة من حالتنا الحاضرة – حالة الحرب- إلى حالة البناء و التعمير[3].

---

[1] بوحوش، المرجع السابق، ص40.

[2] بوعزيز، المرجع السابق، ج1، ص332.

[3] بوعزيز، المرجع السابق، ج2، ص172.

ومن خلال هذه القرارات المنبثقة عن مؤتمر الصومام، أن الثورة الجزائرية قد انتقلت من مرحلة المبادرة الفردية إلى مرحلة التنظيمات الفعلية.

4- نتائج المؤتمر :

إن عقد المؤتمر في حد ذاته يعتبر من أهم منجزات الثورة الجزائرية حيث عقد في ظروف تكالبت فيها قوات الاستعمار على تصفية الثورة كما أن عقده في وادي الصومام بالذات يعتبر تحديا من طرف قادة جيش التحرير الوطني، وكما يقول توفيق المدني :" فلقد كان مؤتمر الصومام صغيرا في حجمه، كبيرا في سمعته، كانت مقرراته تشبه ميثاقا وطنيا، أعطى أول مرة محتوى للثورة الجزائرية فقد أعطى نتائج أكثر مما كان متوقعا منه، حيث أزال مؤتمر الصومام، فكرة الزعامة و أقر أن الثورة من الشعب و إلى الشعب..." [1].

ويمكن إجمال النتائج التي حققها مؤتمر الصومام في:

- أزال فكرة الزعامة الفردية التي نبذها القادة، الذين حضروا للثورة في جميع مراحلها، ابتداءا من22، إلى الاجتماع الذي تقرر فيه تاريخ وساعة اندلاع الثورة، وأقروا مبدأ القيادة الجماعية، ووضعوا شعارا دائما للثورة، أقروه بالإجماع "وهو الثورة من الشعب إلى الشعب"[2].

- استطاع أن ينظم الثورة بضمانه لها السير المنتظم إلى الأمام، من حسن على أحسن، وبفضله تخطت الثورة كل الصعوبات والعراقيل وتغلبت عليها رغم كثرتها وخطورتها، سواء فيما يتصل بالعدو، أو المتناقضات التي كانت داخل الثورة، نفسها[3].

---

[1] أحمد توفيق المدني، "**حياة كفاح**"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ج3، 1984، ص228.

[2] زغيدي، المرجع السابق، (مجلة النائب)، 108.

[3] بوعزيز، المرجع السابق، ص79.

– أعطى قيادة وطنية، لحركة التحرير،وأنشأ أجهزة قيادية وهي: مجلس وطني للثورة، لجنة التنسيق والتنفيذ.

كما أنه حدد هياكل جبهة التحرير وجيش التحرير على المستوى الوطني، وعين أشكال التنظيم وطرق العمل[1].

– تنظيم الشعب للالتفاف حول جبهة التحرير، وتحريضه على الثورة العارمة ضد المستعمر، وزيادة التلاحم بين الجيش وجماهير الشعب في الأرياف والمدن خاصة بعد خروج الشباب المثقف من إضرابه العام عن الدراسة من المدن وتطوعهم في صفوف جيش التحرير الوطني، حيث قام بخدمات كبيرة في ميدان نشر الوعي الاجتماعي والسياسي في صفوف الشعب، هذا الوعي أدى إلى إدراك الشعب مدى قوة جيش التحرير، وأبرز الهدف الحقيقي من كل ما يقوم به، وهو خدمة مصالح الشعب ومصلحة الوطن[2].

– إضافة إلى الأجهزة السياسية والإدارية التي وضعها المؤتمر والمتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ، والمجلس الوطني للثورة هناك أجهزة أخرى والمتمثلة في:

أ– ظهور الشرطة الحربية والتي تمثل أدق أجهزة الجيش، وأنشطها، أما أنشطتها فلها عمل خارجي يتمثل في مراقبة تحركات كل جندي في إجازته، تحفظ الأمن في المدن والقرى والمناطق التي يسيطر عليها الجيش وتتولى تنفيذ الأحكام بين المدنيين[3].

ب– المستشفيات منها المتنقل ومنها القار، وذلك بفضل النشاط الواسع لجبهة التحرير الوطني.

---

(1) محمد العربي الزبيري، "**تاريخ الجزائر المعاصر 1954–1962**"، منشورات اتحاد العرب،ج2،عام1999،ص49.

(2) العسكري، المرجع السابق، ص124.

(3) العسكري، نفسه، ص124.

– إنشاء هيئات اجتماعية مختلفة تعمل للتوعية و التوجيه من أجل بناء الجزائر هذه الأجهزة كالآتي:

أ–الاتحاد النسائي: والتي لعبت دورا كبيرا في توعية المرأة التي شاركت في معركة التحرير،وفي هذا الباب ورد: "إننا نحيي بتأثير وإعجاب الشجاعة الثورية المتحمسة التي عبرت عنها الفتيات والنساء، والزوجات والأمهات وجميع أخواتنا المجاهدات اللاتي تشاركن فعليا وبالسلاح أحيانا في النضال المقدس لتحرير الوطن"[1].

ب–الكشافة الإسلامية: وحدت الجبهة الفرق والهيئات الكشفية الجزائرية بالمغرب العربي في إطار واحد، وخدمت القضية الجزائرية لدى الهيئات الكشفية العالمية.

ج–الهلال الأحمر الجزائري: لا يمكن لنا إهمال الدور الذي لعبه في إقامة الاتصال بالصليب الأحمر الجزائري، فضلا عن نشاطاته الأخرى.

د–النشاط الصحفي والجرائد: ظهرت جريدة المجاهد، الناطقة بلسان الثورة الجزائرية، وتطورت النشرات المحلية، فعرفت بالقضية الجزائرية لدى الهيئات والمحافل الدولية.

هـ–الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

بعد أربع سنوات من الحرب التي عرفتها مسيرة الثورة الجزائرية قررت لجنة التنسيق والتنفيذ أن تنحل وتشكل حكومة جزائرية.

وفي 19 سبتمبر1958 تم الإعلان – في آن واحد – في كل من تونس والقاهرة وعدة عواصم أخرى عن تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية[2] توكل إليها مهمة إجراء المفاوضات،وكانت هذه الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة فرحات عباس، وتعتبر هذه الحكومة حصيلة جهود و أوضاع محلية ودولية، وقد جاء تأسيسها تنفيذا لقرارات المجلس الوطني للثورة في اجتماعه المنعقد في القاهرة من22 إلى28 أب/أغسطس 1958، والذي

---

[1] زغيدي، المرجع السابق، ص149.

[2]سعد دحلب، "**المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر**"، منشورات دحلب، سنة1986،ص78.

كلف فيه لجنة التنسيق والتنفيذ بالإعلان عن تشكيل حكومة مؤقتة استكمالا لمؤسسات الثورة وإعادة بناء الدولة الجزائرية الحديثة[1].

إن هذا المؤتمر الذي عقد بالولاية الثالثة (القبائل) بوادي الصومام في20أوت 1956، قد أعطى الثورة شكلا تنظيميا وأعطاها قيادة، وحدد القوانين والأسس التي تشير عليها في كامل التراب الوطني.

5- التوجهات الخارجية:

على صعيد الأهداف الخارجية كرس ميثاق الصومام أهداف بيان أول نوفمبر من خلال الدعوة " إلى تأسيس اتحاد دول شمال إفريقيا الثلاث"،[2] إلا أن البيان أشار لتلك المعطيات دون أن يحدد ويوضح الآليات التي تساعد على تحقيق هذه الوحدة المغاربية "ومما يلحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل ، هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقق أبدا بين الأقطار الثلاثة "[3].

بينما بين ميثاق الصومام ضرورة عمل الجزائر المستقلة على تحطيم حواجز التفرقة، التي أقيمت بين بلدان المغرب العربي وعلى تعزيز الوحدة والإخاء والتضامن بين شعوبها، ومن ثم تأسيس اتحاد لدول شمال إفريقيا،[4] اعتمادا على :

- تنسيق السعي بين حكومة تونس والمغرب الأقصى، للضغط على الحكومة الفرنسية في الميدان الدبلوماسي .
- إنشاء لجان شعبية لتأييد الثورة الجزائرية في البلدين.

---

[1] عمر سعد الله، "**الحكومة الجزائرية المؤقتة و القانون الدولي الإنساني**"، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد14، سنة2006، ص67.

[2] – فتح الدين بن زواو، المرجع السابق، ص 82.

[3] – وزاني مبارك، المرجع السابق، ص 40.

[4] – جودي الأخضر بوالطمين، مسيرة الثورة من خلال مواثيقها، المرجع السابق، ص 32.

– التدخل بمختلف الوجوه والوسائل لصالح الثورة في جميع المناطق.[1]

– التضامن بين الهيئات النقابية المركزية : الإتحاد العام التونسي ، الإتحاد المغربي للشغل الإتحاد العام للعمال الجزائريين.

– التعاون بين الإتحاديات الثلاث للطلبة[2].

لذلك فقد أثرى المؤتمر في تطور الأفكار المؤيدة للوحدة المغاربية ضمن مصلحة الشعوب الشقيقة لهذه البلدان، بأن تبدأ بتنظيم دفاع مشترك واتجاه ونشاط دبلوماسي مشترك، حرية المبادلات، خطة مشتركة في التجهيز والتصنيع سياسة تقدمية في التعليم، إستثمار ثروات باطن الأرض والمناطق الصحراوية التابعة لكل بلد.[3]

ومن منظور آخر الأهداف ركز الميثاق على تطوير العمل الدبلوماسي بهدف تدويل القضية الجزائرية، وجلب العون المادي والمعنوي والروحي للثورة، واستمالة حكومات البلدان التي جعلتها فرنسا في الحياد، والتي لم تطلع بعد بصورة كافية الصفة والطابع الوطني لحرب الجزائر.[4]

كما عبر المؤتمر عن ارتياحه من العمل المنجز على المستوى الخارجي، بعدما استطاعت ج ت و المشاركة في مؤتمر باندونغ عام 1955 بتسجيل القضية الجزائرية في الدورة العاشرة لهيئة الأمم المتحدة، حيث دعت فرنسا إلى الإعتراف العلنـي

والرسمي بحق الشعب لجزائري في تقرير مصيره بكامل الحرية، وهو ما عملت عليه منظمة الدول الآفرو –آسيوية بما فيها الدول العربية والإسلامية، حيث اعتبرت القضية الجزائرية قضية دولية.[5]

---

[1] – يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص 341.

[2] – أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ج3، ص 261.

[3] – يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص 341 – 342.

[4] – فتح الدين بن ازواو، المرجع السابق، ص 82 .

[5] – علي بلحاتم،" طرح القضية الجزائرية على المستوى الدولي"، مجلة الأصالة الصادرة عن وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، عدد خاص، عدد 22،السنة الثالثة،الجزائر، 1974، ص 93.

كما عمل المؤتمرون إلى السعي للحصول على تأييد الدول والشعوب الأوربية بما فيها البلاد الشمالية والديمقراطية الشعبية، وكذلك في بلاد أمريكا اللاتينية بالإعتماد على المهاجرين العرب.[1]

ومن كل ذلك نجد أن أهداف المؤتمر الخارجية وآلياته جاءت أكثر إثراءا وشمولية وتطورا، وهذا التطور الواضح يتناسب مع الظروف السائدة ويتفاعل مع المستجدات الداخلية والخارجية ويتماشى مع واقع الجزائر.

[1] – جودي الأخضر بوالطمين، مسيرة الثورة من خلال مواثيقها، المرجع السابق، ص 38 – 39 .

المبحث الثالث : ميثاق طرابلس :

انعقد مؤتمر طرابلس الثالث في جوان 1962، وخرج المؤتمرون منه ببرنامج سمي"ميثاق طرابلس" الذي تناول موضوع تنظيم الدولة الجزائرية المقبلة على الاستقلال، بجميع أبعادها السياسية، والاجتماعية الثقافية ، الاقتصادية فضلا عن تقييم أوضاع البلاد، نتيجة الاستعمار الذي دام قرابة 132 سنة، والوقوف على محتويات اتفاقيات إيفيان وتقييمها، التي تعتبر الأساس بالنسبة لإعطاء الاستقلال والسيادة الوطنية مفهومها، وقبل أن نتعرض إلى محتوى برنامج طرابلس، يجدر بنا الإشارة إلى الأحداث التي سبقت انعقاد المؤتمر.

1-ظروف انعقاده:

أ- توقيع اتفاقيات إيفيان:

بعد سنة من الاتصالات، والمفاوضات الأولى بمدينة إيفيان في ماي1961[1] والتي توقفت عن محادثات مولان[2] توصل الوفدان إلى نتيجة وهي مباشرة المفاوضات الرسمية و العلنية بمدينة إيفيان بفرنسا، هذه المفاوضات التي مرت بعدة لقاءات سرية، وعلنية بين ممثلين عن كل من الحكومة المؤقتة الجزائرية، والحكومة الفرنسية ابتداءا من لقاء بال الأول بسويسرا في 29 أكتوبر 1961، وتركزت المحادثات حول السيادة الوطنية على الصحراء، والاستفتاء العام، ليشمل سكان الصحراء، وكذلك قضية ازدواجية الجنسية والمرحلة الانتقالية.

لتتواصل المحادثات في بال الثانية سريا في 09نوفمبر 1961، وتوقفت هذه المفاوضات بسبب الإضراب عن الطعام الذي قام به الوزراء السجناء (بن بلة، خيضر، آيت أحمد، بوضياف، رابح بيطاط) [3].

---

[1]محمد الطاهر عزوي، "**من أسباب نجاح ثورة أول 1954 التي أوصلتنا إلى عيد النصر 19مارس1962، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس- سبتمبر 1962**، المتحف الوطني للمجاهد،1995، ص272.

[2]بوعزيز، المرجع السابق،ج2، ص328

[3]عزوي، نفسه، ص268-269.

ليلتقي الوفدان مجددا، بمدينة ليروس قرب الحدود السويسرية في09 ديسمبر 1961، وضم الوفد الجزائري، كل من سعد دحلب، محمد الصديق بن يحي، أما الوفد الفرنسي فضم برونو دولاس، لدراسة قضية الصحراء، الثروة البترولية ومشاركة سكان الصحراء في الاستفتاء العام، واستأنفت محادثات ليروس من جديد في23 ديسمبر 1961، وفي هذا اللقاء تمسك الوفد الفرنسي بتعيين المندوب العام، ورئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة التي ستتولى تسيير الشؤون الداخلية في الجزائر، لتتواصل مرة أخرى، هذه المحادثات من 11إلى19 فيفري 1962 بين الوفدين الجزائري، برئاسة كريم بلقاسم، والفرنسي برئاسة لوي جوكس، وفي هذا اللقاء[1] تمت مناقشة كل المواضيع وحررت النصوص، واقترح الوفد الفرنسي إضافة وزراء آخرين لتوقيع الاتفاقيات، لأن الجنرال ديغول كان راغبا بدون شك في إشراك التيارات السياسية الفرنسية الأساسية في إبرام السلام مع جبهة التحرير الوطني، وفي يوم11 فيفري 1962 وصل إلى ليروس وزيران فرنسيان إلى جانب لوكس: (الأمير جان دوبر وقلي، من حركة الاستقلاليين، وروبير برون عن حركة الجمهورية الشعبية)، وبعد الاتفاق المبدئي على كل النصوص، افترق الوفدان، ثم تلاقيا فيما بعد في إيفيان للمفاوضات الرسمية، على شرط أن يسمح بذلك المجلس الوطني للثورة الجزائرية فاجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس من22 إلى 27 فيفري1962 لدراسة نص اتفاقيات إيفيان في كل جزئياتها، حيث كان سعد دحلب هو المقرر وتم التصويت على مشروع نص اتفاقية إيفيان من طرف المجلس الوطني للثورة في هذا الاجتماع بالإجماع، ماعدا أربعة، ثلاثة للقيادة العامة للجيش (بومدين، قايد، منجلي، الرائد مختار بويزم من الولاية الخامسة) أما الخمسة الموجودين بأونوي، فقد صوتوا بتأييد الاتفاقيات وهم[2]: (أيت احمد، بن بلة، بيطاط، بوضياف، خيضر).

---

[1] عزوي ،المرجع السابق،ص271.

[2] بن يوسف بن خدة، "**نهاية خرب التحرير في الجزائر (اتفاقيات إيفيان)**"، ديوان المطبوعات الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ب ت، ص36-37.

وافتتحت المفاوضات من جديد يوم07مارس وبصفة رسمية، ترأس كريم بلقاسم الوفد الجزائري الذي يتألف من بن طوبال، دحلب، يزيد كأعضاء للحكومة المؤقتة وبن يحي، بولحروف، رضا مالك، الصغير مصطفاوي، بن مصطفى بن عودة كممثل لجيش التحرير، ورفضت القيادة العامة للجيش أن تتعاون مع الحكومة المؤقتة وتعيين عسكريين في الوفد، وكان من الجانب الفرنسي[1] لوي جوكس، روبر برونو، جان دوبير وقلي، برونو دولاس، كلود شاي، رولان بيكار، الجنرال ديكاماس، و أضيف إليهم بيرنار تريكو، فان سان ليبوري، بليزن[2] وانتهت هذه المفاوضات بالوصول إلى الاتفاق على كل الأمور العسكرية والسياسية، وتم التوقيع على هذا الاتفاق على الساعة5:30 مساءا، مساء يوم18 مارس 1962[3]، حيث وقعا رئيسا الوفدين كريم بلقاسم، لوي جوكس بالحروف الأولى على هذه الوثيقة، فقد وقَّع الأول باسم جبهة التحرير الوطني، والثاني باسم الحكومة الفرنسية[4] وبمقتضى هذا الاتفاق أبرم اتفاق آخر لوقف القتال دخل حيز التنفيذ بكامل التراب الوطني الجزائري، عند منتصف النهار الموالي الاثنين 19 مارس 1962.

ب- الإعلان عن وقف إطلاق النار:

وجه الرئيس بن خدة في 19 مارس 1962، للشعب الجزائري تصريح وقف إطلاق النار الذي تم تطبيقه في 19 مارس 1962، عند منتصف النهار[5] حيث أمر باسم الحكومة المؤقتة الجزائرية كل وحدات جيش التحرير الوطني المكافحة ، بوقف العمليات العسكرية،والاشتباكات المسلحة على مجموع التراب الوطني، وأمر الجنرال ديغول بدو قوات

---

(1)بن خدة، المصدر السابق (نهاية حرب التحرير في الجزائر)، ص37.

(2)عزوي، المرجع السابق ص272.،

(3) بوعزيز، المرجع السابق،ج2، ص341.

(4)عزوي، نفسه، ص272.

(5)عصماني أحمد، "**مسيرة الثورة التحريرية من خلال تصريحات قادتها 1954-1962**"، مذكرة ماجستير، إشراف جمال قنان، 2001، ص246.

الجيش الفرنسي بالجزائر بالتوقف عن العمليات العسكرية مهما كان نوعها وذلك على الساعة 12:00 نهارا يوم 19 مارس 1962[1].

جـ- الهيئة التنفيذية المؤقتة:

لقد خضع تسيير شؤون البلاد، منذ وقف إطلاق النار إلى هيئة تنفيذية مؤقتة تأسست بمقتضى الباب الثالث من اتفاقية وقف إطلاق النار التي وقعت بإيفيان.

وقد نصت المادة التاسعة من هذه الاتفاقية على أنه: "تقع مسؤوليات إدارة الشؤون العامة الخاصة بالجزائر على المجلس التنفيذي المؤقت الذي يتكون من رئيس ونائب وعشرة أعضاء"[2]، وقد تم تعيين أعضاء الهيئة الإثني عشر وتحديد مهمة كل واحد منهم بعد مشاورات ومراجعات بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وهؤلاء الأعضاء هم:

1- عبد الرحمن فارس، رئيسا للمجلس.

2- روجي روت، نائب لرئيس المجلس.

3- الدكتور شوقي مصطفاوي، مسؤول عن الشؤون العامة.

4- بلعيد عبد السلام، مسؤول عن الشؤون الاقتصادية.

5- أمحمد الشيخ، مسؤول عن الشؤون الزراعية.

6- جان مينوني، مسؤول عن الشؤون المالية.

7- عبد الرزاق شتوف، مسؤول عن الشؤون الإدارية.

8- عبد القادر حصار، مسؤول عن الأمن العام.

---

[1] عزوي، نفسه، ص272-273.

[2] يحي بوعزيز، "**الهيئة التنفيذية المؤقتة في اتفاقيات إيفيان 18 مارس 1962، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية**"، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995، ص81.

9- بومدين حميدو، مسؤول عن الشؤون الاجتماعية[1].

10- شارل كونيق، مسؤولا عن الأشغال العمومية.

11- محمد بن تفتيفة، مسؤولا عن البريد.

12- إبراهيم بيوض، مكلف بالشؤون الثقافية[2].

وتمثلت مهام هذه الهيئة بثلاثة أعمال كبرى و أساسية هي:

1-حفظ الأمن والاستقرار، وضبط الأمور الإدارية على مستوى التراب الوطني بمقدرة وكفاءة عالية، ووجدت المساعدة الكاملة من مناضلي جبهة التحرير الوطني لأداء مهامها في مختلف المجالات.

2-أعدت للاستفتاء العام، وأنجزته كذلك بكفاءة، وقدرة وفي جو من الأمن والاستقرار والنزاهة، بعيد عن تدخل القوات الفرنسية العسكرية، وضبط المستوطنين.

3-تمكنت بعد جهود مضنية من وضع حد لإرهاب وتخريب منظمة الجيش السري الإرهابية الفرنسية وبعد إعلان الاستقلال يوم03 جويلية 1962 سلمت هذه الهيئة التنفيذية المؤقتة للحكومة الجزائرية الجديدة، التي تأسست بعدة عدة أسابيع[3].

د- ازدياد نشاط منظمة الجيش السري:

استأنفت منظمة الجيش السري العسكرية التي ظهرت بعد فشل انقلاب عسكري 22أفريل1961، والذي قاده موريس شال بالجزائر[4] اعتداءاتها ضد المسلمين في الجزائر، متجاهلة النداء إلى الهدنة، التي دعا إليها اللواء جوهو في 5جوان 1962، الذي كان زعيما

---

(1) بوعزيز، نفسه،ص83.

(2) عبد الكريم رمضاني، "**الفترة الانتقالية مارس 1962 سبتمبر1962، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية**"، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995، ص113.

(3) بوعزيز، "**الهيئة التنفيذية المؤقتة**" ،**المرجع السابق، ص84**.

(4)محمود الواعي، " **إنشاء منظمة الجيش السري، ونشاطها، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية** "، منشورات المتحف الوطني للمجاهد،1995، ص303.

لهذه المنظمة، التي لم تتوقف عن زرع الرعب في الجزائر، والخراب في فرنسا، وقد نجحت في اكتساب اليمين بالإضافة إلى قيادات عسكرية عليا، وسياسيين كانوا يتمتعون قبل ذلك بهيبة كبيرة ووسعت قواتها الخاصة، عملياتها إلى كامل المناطق تقريبا، وفي هذه الأثناء شرعت عن بعض الأقدام السوداء* بما فيهم أعضاء المنظمة العسكرية السرية في الاتصال بالهيئة التنفيذية المؤقتة للحصول على ضمانات من جبهة التحرير الوطني، غير تلك التي ذكرت في اتفاقيات إيفيان، وذلك تحسبا للاستفتاء المقرر بتاريخ 1جويلية 1962[1].

ويمكن القول أن النهج الذي سلكته هذه المنظمة، لتحقيق أهدافها بوسائل جهنمية لم يكتب له النجاح، لأنها لم تجد الدعم، لا من الرأي العام الفرنسي، ولا من وحدات الجيش المتواجدة في الجزائر، وكان للخطاب الذي وجهه الجنرال ديغول للجيش والوحدات المقيمة بالجزائر، دور هام في إفشال هذه المنظمة لينتهي دورها باستسلام الجنرال شال للسلطات الفرنسية، وإلقاء القبض على بقية القياديين، أما الأعضاء المدنيون للمنظمة مثل سيزني وغيره فقد رضخوا للمفاوضات التي جرت بينهم وبين الهيئة التنفيذية، التي مثلها الدكتور شوقي مصطفاوي، والتي أثمرت بتوقيف العمليات التخريبية والإبادة الجماعية للأهالي[2].

* **الأقدام السوداء:** خلال احتلال فرنسا للجزائر، كان الغزاة ينتعلون سوق سوداء لذلك سماهم الجزائريون بالأقدام السوداء، لتصيح في ما بعد هذه التسمية تعني الأوروبيين الذين عاشوا في الجزائر.

(1) علي هارون، ترجمة الصادق عماري، أمال فلاح، " **خيبة الانطلاق فتنة صيف الجزائر 1962**"، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص33.

(2) محمود الواعي، المرجع السابق، ص313.

هـ- انقسامات القيادات :

تتمثل النقطة الأخيرة في انقسامات القيادات، وبقدر ما كان الهدف واضحا أثناء الثورة، بقدر ما اشتد الصراع، الموضوعي والذاتي في تسيير مرحلة ما بعد الحرب[1]، إضافة إلى الصراع بين الحكومة وهيأة الأركان[2] فكل هذه الأحداث سبقت انعقاد مؤتمر طرابلس الذي كان هدفه المعلن رسميا إعداد برنامج الدولة المستقلة ووضع مؤسساتها.

2- التحضير لطرابلس:

في 27 ماي1962، قرر المجلس الوطني الثورة الجزائرية، إجراء دورة استثنائية قصد تحضير الحدث الهام، حدث استقلال الجزائر المرتقب وكان جدول الأعمال يتمثل في مناقشة المحاور الثلاث (برنامج جبهة التحرير الوطني الخاص بتحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية، الحزب، المهام العاجلة لجبهة التحرير الوطني)، إضافة إلى تعيير إدارة أو مكتب سياسي مكلف بالتطبيق الفوري للقرارات التي يعتزم المجلس الوطني للثورة الجزائرية اتخاذها، تمثلت وثيقة العمل الأساسية في مشروع برنامج تم تحريره بالحمامات في تونس مشروع سيتحول إلى ميثاق طرابلس، بعد المصادقة عليه، وقد تسنى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية أن يتشاور بالترتيب في مشروع الحمامات ثم الحزب فالمهام العاجلة لجبهة التحرير الوطني، وأن يدع جانبا مشروع البرنامج الذي أعدته فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، والذي تم توزيعه على الحاضرين، دون أن يحظى بمناقشة مفصلة، نفس المصير لقيه النص الذي أعدته هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني.

لقد اكتفى المجلس الوطني للثورة الجزائرية، بدعوة هيئة التحرير إلى أخذ هذه النصوص بعين الاعتبار غداة التحرير النهائي لمشروع الحمامات بعد أن تمت مناقشته في الجمعية

---

[1] محمد جغابة، المرجع السابق،ص113.

[2] كافي، المصدر السابق، ص285.

العلنية، وتشير أن انعقاد الدورة كان في قاعة مجلس الشيوخ، بطرابلس، أما المكتب المكلف بإدارة النقاش، فقد سبق وأن تم انتخابه في الجلسات السابقة للمجلس الوطني للثورة وقد كان مكونا من[1]:

[1] علي هارون، المرجع السابق،ص14-18.

عمر بوداود	محمد بن يحي	علي كافي

مدخل القاعة

محمد السعيد
محمد بوضياف
حسين آيت احمد
سعد دحلب
عبد اله طوبال
كريم بلقاسم
بن يوسف بن خدة
أحمد بن بلة
أمحمد يزيد
محمد خيضر
رابح بيطاط
عبد الحفيظ بوصوف
سي موسى (عكاش عمر)

الصادق دهليس
قاسي حماي
الطاهر بودربالة
عبد المجيد كحل الراس
العربي برجام
صالح بوبنية
رابح بلوصيف
الشيخ خير الدين
الطيب الثعالبي
أحمد فرنسيس
الطاهر الزبيري
عبد الوهاب مولاي
علي هارون

عبد الحميد مهري		قاضي محمد
مصطفى نوي		أحمد بوجنان
الحاج لخضر		مصطفى لشرف
سعيد ايوازونرن		قايد احمد
نور الدين بن سالم		أحمد بومنجل
فرحات عباس		ناصر بوزيعم
سي موسى (عكاش عمر)		علي هارون
عبد الكريم سويسي		عمارة بن عودة
سعيد بوعزيز		علي منجلي
عمار أوعمران		أحمد بن شريف
عثمان بوحجار		هواري بومدين
سي محمد روينة		الحاج بن علا

سي الحسين (ولاية06)

(1)

كانت هذه هي تشكيلة المجلس الوطني غداة مناقشة مشروع الحمامات الذي سيتحول إلى ميثاق طرابلس، بعد تعديله والتصويت عليه حيث افتتحت مناقشته في28 ماي 1962م على الساعة التاسعة والنصف صباحا، تحت رئاسة محمد بن يحي في البدء، شرع الحاج بن علا في قراءة مداخلته المتمحورة أساسا حول الأزمة التي تهز جبهة التحرير الوطني، وقد تطرق إلى الصراع القائم منذ أشهر بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة الجزائرية كما ندد بركود المؤسسات الموجودة، واقترح أن تتكفل الدورة بالمهام العجلة، ومن بين المهام العاجلة، إعادة هيكلة جبهة التحرير الوطني، وتحضير الاستفتاء الخاص بتقرير المصير، بالإضافة إلى النظر في الوضع المأساوي الذي نادته المنظمة السرية العسكرية (O.A.S)، وإرساء هياكل

(1) علي هارون، المرجع السابق،ص14-18.

تابعة للدولة وقد دام النقاش ثلاثة أيام، يومي29 و30 ماي والأول من شهر جوان وفي جلسة المساء تقرر قبول مبدأ إنشاء لجنة مهمتها إدراج الملاحظات الواردة داخل النصوص في الجلسات العلنية وقد اقترح بومدين خمسة أعضاء لتشكيلها: أحمد بن بلة، أحمد بومنجل، علي هارون، قايد أحمد، أحمد يزيد وعضوين مساعدين آخرين حاج بن علا، عبد الحميد مهري، اجتهدت هذه اللجنة لتقدم يوم جوان نتائج أشغالها[1].

3-انعقاد مؤتمر طرابلس الثالث:

بعد مناقشة الحمامات انعقد مؤتمر طرابلس بأيام قليلة قبل الإعلان الرسمي للاستقلال و بالتحديد في جوان 1962، شاركت في هذا المؤتمر تقريبا كل القيادات التي برزت أثناء الثورة التحريرية عسكرية أم سياسية كانت موجودة في الداخل، أم الخارج بما فيها السجناء من قيادي الثورة، وقد خرج المؤتمرين منه ببرنامج سمي بميثاق طرابلس الذي تناول موضوع تنظيم الدولة الجزائرية القادمة بجميع أبعادها[2].

4- ميثاق طرابلس:

لقد صادق الحاضرون على برنامج طرابلس، الذي احتوى على محاور كبرى تتعلق بماضي وحاضر، ومستقبل المجتمع الجزائري، وردت مفصلة وموسعة وشاملة لمختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تعيشها الجماهير الشعبية الجزائرية وكان محتوى هذا البرنامج مستهلا بـ:

إبراز صورة شاملة عن الوضعية الجزائرية، ومكانة السيادة الوطنية فيها، حيث بانتهاء مفاوضات إيفيان وتتويجها باتفاقيات 18 مارس 1962 التي وضعت حدا لحرب إبادية

---

[1] هارون، المصدر السابق، ص19-20.

[2] جغابة، المرجع السابق، ص112.

طويلة غذتها الرأسمالية الفرنسية ضد الشعب الجزائري، اعتبرت اتفاقيات إيفيان انتصارا للشعب الجزائري هذا الانتصار الذي تحقق من حيث المبدأ قبل إجراء الاستشارة الشعبية التي تفضي حتما إلى استقلال الجزائر[1].

أما المحور الثاني الذي تناوله برنامج طرابلس فقد تضمن موضوع الحرب الاستعمارية وتحول الاستعمار الفرنسي، وطبيعة النظام الاستعماري الذي واجه الثورة الجزائرية بطريقة إبادية حقيقية، لقد كشف كفاح الشعب الجزائري عن حقيقة الاستعمار الفرنسي و طبيعته الأصلية وكونه نظاما ديكتاتوريا، كونه لم يتردد في سحق الثورة الجزائرية بانتقاله من النظام القديم إلى النظام الجديد عن طريق بعض مشاريع الإصلاحية كمشروع قسنطينة، لكن و أمام فشل هذه المساعي في ظل حدة الكفاح الثوري الجزائري لم تجد فرنسا بدا من اللجوء إلى التفاوض الذي انتهى بالاعتراف بالسيادة الوطنية[2].

أما المحور الثالث فقد اشتمل على موضوع الجزائر على أبواب الاستقلال مشيرا إلى أن اتفاقيات إيفيان نظرت إليها الأوساط الاستعمارية التقليدية والفاشية على أنها بمثابة هزيمة ساحقة، وإهانة لم يسبق لها مثيل الأمر الذي أدى بالمستوطنين إلى محاولة إقامة نظام فاشي وإشعال نار الحرب من جديد بالجزائر عن طريق منظمتهم الإجرامية O.A.S وعدم الاعتراف بنتائج اتفاقيات إيفيان، ولئن كانت اتفاقيات إيفيان تمثل انتصارا للشعب الجزائري من أجل تحقيق الاستقلال فهي في المقابل تثير عدة مشاكل أمام الدولة الجزائرية المستقلة بسبب بقاء المستوطنين الفرنسيين وحجم الضمانات التي أعطيت لهم، بموجب هذه الاتفاقيات وهي تتعارض مع المرامي الأساسية للثورة الجزائرية، بيد أن الدولة الجزائرية بإمكانها إدخال إصلاحات جوهرية في نطاق سيادتها الداخلية، وبالمشروع في البناء و

---

[1] عصماني، المرجع السابق، ص246.

[2] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954(بيان أول نوفمبر، قرارات الصومام، برنامج طرابلس)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر،2005،ص 43.

التشييد عن طريق اتخاذ قرارات عاجلة وناجعة، بهدف التغلب على هذه الصعوبات وإذا كانت السيادة الوطنية قد استرجعت والجزائر على أبواب الاستقلال يبقى أن يعطي محتوى التحرير الوطني، لأن فرنسا وإن كانت قد عارضت طويلا استقلال الجزائر إلا أنها تحاول في هذه الظروف توجيه استقلال الجزائر وفق مقتضيات سياستها الاستعمارية[1].

واحتوى المحور الرابع على موضوع ارتبط أساسا بمعالجة نقائص جبهة التحرير الوطني، وحلل تلك النقائص تحليلا نقديا وكشف الأسباب والخلفيات التي نتجت عنها تلك النقائص المتمثلة في:

أ- جهل المؤهلات الثورية العميقة للشعب في الأرياف، كان من الأسباب الرئيسية لقلة الوعي المناف للثورة الذي يسيطر على جبهة التحرير الوطني بنظرتها إلى الكفاح المسلح من زاوية التحرير الوطني فقط، وهو ما يكشف عن جهلها للمؤهلات الثورية العميقة في الأرياف، فبالرغم من أن جبهة التحرير الوطني ظهرت كنزعة طلائعية متجاوزة أساليب ومفاهيم ومناهج الحركات السياسية التي كانت قائمة قبل اندلاع الثورة التحريرية فإن برنامج طرابلس يرى أنها لم تتجاوز إيجابيا الهدف الوحيد المسجل في البرنامج التقليدي للحركة الوطنية وهو الاستقلال، وبين برنامج طرابلس أنه على الرغم ما في المدى الثوري للكفاح الوطني من جدة وأصالة نجد أن الجماهير الشعبية تدركهما وتشعر بهما أكثر من الإطارات والأجهزة المسيرة.

ب- الوعي الجماعي وممارسات جبهة التحرير، حيث ينتهي برنامج طرابلس إلى أن ممارسات جبهة التحرير الوطني، كان يتم بعيدا عن ذلك الوعي الجماعي النابع من واقع ومعاناة الجماهير وهو ما عبر عنه في نصه:"نشاهد تباعدا خطيرا بين الوعي الجماعي، الذي نصح باتصاله بالواقع من جهة وبين ممارسات جبهة التحرير الوطني ، في كل

[1] عصماني، المرجع السابق، ص246-247.

المستويات من جهة أخرى" ويرجع برنامج طرابلس ذلك إلى غياب العامل الإيديولوجي في ممارسات الجبهة للسلطة، وعدم بذلها لأي جهد في هذا الميدان[1].

جـ- المظاهر الإقطاعية في بعض جوانب نظام الجبهة، حيث كان لضعف التربية الديمقراطية في صفوف المناضلين والمواطنين على السواء، انعكاساته على بعض جوانب نظام الجبهة التي لم تقم "*رغم معارضتها للإقطاعية وأسسها الاجتماعية*" بأي مجهود لحماية نفسها (الجبهة من آثار الإقطاعية)، وحسب برنامج طرابلس فإن ذلك يرجع إلى أن الجبهة:" تناست بأن مفهوم المسؤولية المتطرفة وعدم المقاييس الصحيحة وانعدام الثقافة السياسية هي التي تساعد على خلق الروح الإقطاعية أو على بثها من جديد" والإقطاعية في مفهوم برنامج طرابلس لا تتوقف عند شكل واحد أو طبقة معينة، فهي ذات أشكال متنوعة إذ أنه:"كما وجدت إقطاعية زراعية يمكن وجود إقطاعيات سياسية ومجموعات فوضوية من القادة والرؤساء وفرق متحزبة من الزبائن والأشياع " ويرجع برنامج طرابلس ذلك إلى غياب الديمقراطية وانعدام ممارستها في صفوف المناضلين والمواطنين.

د- النفسية البرجوازية، حيث يرى برنامج طرابلس أن من المظاهر السلبية التي سيطرت على عدد كبير من الإطارات والمناضلين، تلك الذهنية البرجوازية أو النفسية البرجوازية الصغيرة على حد تعبير البرنامج الذي يرى أنها: "نسيت في ماضي حياتها السياسية في إحداث خرائب لا حصر لها وهي توشك اليوم وبنفس الأهمية التي توجد في بقايا الإقطاعية أن تحدث ضررا فادحا بالثورة"، ويعيد برنامج طرابلس جذور خلفيات النفسية البرجوازية إلى طبيعة عمل الأحزاب السياسية قبل الثورة، ولتركيبتها المتكونة أساسا من سكان المدن.

هـ – انفصال القيادة عن الجماهير، إذ كان لابتعاد القيادة عن الواقع الذي تعيشه الجماهير أن خلق هوة بين القيادة، والجماهير الشعبية إذ أن:"انتصاب المرجع الأعلى لجبهة التحرير

---

[1] محمد العربي الزبيري، "**تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962**"، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ج2، سنة 1999، ص229-230.

الوطني الجزائري في الخارج منذ السنة الثالثة للكفاح بالرغم من أنه كان لحاجة اقتضتها الظروف إذ ذلك قد تسبب في إيجاد قطيعة بين القيادة والواقع الوطني وقد كان من الجائز أن تكون هذه القطيعة قاضية الجائز لحركة التحريرية كلها" ويعني البرنامج بذلك أن مغادرة لجنة التنسيق والتنفيذ لمدينة الجزائر سنة1957، في اتجاه تونس أثر معركة الجزائر، كان يمكن أن تكون نتائجه بالنسبة لاستمرار الثورة نتائج وخيمة.

ويختم برنامج طرابلس نقده لنقائص جبهة التحرير الوطني، بالتأكيد على "أن تجربة سبع سنوات ونصف أثبتت أنه، من غير إيديولوجية ناضجة ومنسجمة مع الواقع الوطني وجماهير الشعب، لا يكون هناك حزب ثوري تلك هي حقيقة الحزب وإيديولوجيته، وبدون هذين الأساسين لا وجود للحزب إطلاقا"[1].

أما المحور الخامس الذي تناوله برنامج طرابلس فهو الثورة الديمقراطية الشعبية فالشعب الجزائري المظفر الذي يعيد للجزائر سيادتها الوطنية واستقلالها بعد حرب تحريرية مريرة وهو يدرك أن المعركة لم تنتهي بعد، بل بالعكس يجب أن تستمر لتوسيع ودعم وانتصار الكفاح المسلح بالتشييد الثوري للدولة وللمجتمع باعتبار مهام الثورة الديمقراطية الشعبية تتطلب تحليل المعطيات الموضوعية للواقع، إن الجزائر ما انفكت ترفض الاستعمار الفرنسي وممارسته الإقطاعية منذ أكثر من قرن كونه يرتكز على الاستغلال الامبريالي واستغل الشعب الجزائري استغلالا بشعا فطرد الجزائريين من أراضيهم، وتعرضت ممتلكاتهم إلى النهب وإلى السلب وحل المستوطنون محلهم، وكان من الضروري أمام هذا الوضع المتأزم القيام بثورات شعبية تزعزع كيان الاستعمار والإقطاعية الجزائرية، لذلك توجب على الثورة إزالة أثار الإقطاع بصورة نهائية لخدمة مصالح الشعب والوطن.

أما بشأن تحليل المحتوى الاجتماعي لجبهة التحرير الوطني، فقد ورد في البرنامج أن المقومات الاجتماعية لهذه الحركة تضم مجموع الشعب الجزائري وبشيء من التحليل

[1]) الزبيري، المرجع السابق، ص232-233-234.

للمحتوى الاجتماعي لكفاح التحرير يلاحظ أن الفلاحين والعمال هم الذين كانوا يشكلون القاعدة العاملة للثورة وأعطوها الطابع الشعبي، والتحاقهم الجماعي بصفوفها هو الذي كان سببا في انضمام فئات اجتماعية وطنية أخرى عليها، فكان تتويج الشعب الجزائري بالانتصار يتطلب من قادة الثورة الالتفات بعناية فائقة إلى وقود الثورة من فلاحين وعمال، وفي هذا السياق ينبغي التركيز على الأوضاع الجديدة وإعطاء الإمكانيات لمواطنين الذين سيفيدون بلدهم، وعليه فالمهام الأساسية للثورة الديمقراطية هي معالجة مكاسب الكفاح وتحليلها انطلاقا من الواقع الجزائري مع أخذ بعين الاعتبار مستلزمات التقدم المصري، والاكتشافات العلمية، وتجارب الحركات الثورية في العالم.

أما المحور السادس الذي تناوله برنامج طرابلس، فقد تطرق إلى الكفاح المسلح الذي يجب أن يترك المكانة للمعركة العقائدية، وأن الثورة الديمقراطية يتعين عليها أن تخلق الكفاح من الاستقلال الوطني:"إن الثورة الديمقراطية تشيد واع للبلاد، في إطار مبادئ اشتراكية وسلطة في أيدي الشعب".

أما فيما يخص المحتوى الديمقراطي فقد جاء في البرنامج أن مهام الثورة تتمثل في تقوية المواطن وإعادة له قيم المكبوتة التي ستصاغ في منظور حديث، بعد إلغاء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للإقطاع ومخلفاتها وإقامة مؤسسات وهياكل جديدة كفيلة بتحرير الإنسان من عوامل الإمبريالية ومما ورد في هذا الاتجاه، "إن الوضع الاجتماعي والثقافي للبلاد يتوقف على ظروفها الاقتصادية وحتى تكون تنمية الجزائر سريعة ومنسجمة نحو الاستجابة لاحتياجات الجميع في إطار نظام تعاوني يجب أن تصاغ التنمية في منظار اشتراكي بالضرورة..." [1]

وعند تطرقه للمحتوى الشعبي ذكر البرنامج بأن مصير الفرد الجزائري، مرتبط بمصير مجتمعه وأن الديمقراطية تتجاوز حدود تفتح الحريات الفردية، إلى التعبير الجماعي

[1] عصماني، المرجع السابق، ص247-248-249.

للمسؤوليات الشعبية، وأن تحقيق أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية، يتطلب إعداد طليعة واعية تتشكل من عناصر منحدرة من طبقة الفلاحين، والعمال، والشباب والمثقفين الثوريين وإسناد لهذه النخبة مهمة فكر سياسي،واجتماعي يعكس بوفاء طموح الجماهير في إطار الثورة الديمقراطية الشعبية[1] .

ولتحقيق المهام الاقتصادية، الاجتماعية للثورة الشعبية يجب صياغة العمل والقيام به على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وفي المستوى الدولي حتى يتسنى تحرير الجزائر من مخلفات الاستعمار وبقايا الإقطاع، ووضع هياكل للمجتمع الجديد الذي يجب تشيده على أسس شعبية، ومعادية للإمبريالية ونعني باختيار خطوط العمل هذه: [2]

1- بناء اقتصاد وطني:

انطلاقا من كون فرنسا، كانت تسيطر كلية على الاقتصاد الجزائري، وبأن هذه الأخير مختل التوازن وغير متناسق، فإن برنامج طرابلس قد أوصى بالعدول عن أساليب الليبرالية التقليدية حتى يتسنى للثورة إجراء تحول حقيقي في المجتمع وانقلاب جذري في الهياكل الاقتصادية الموجودة وتطويرها بالكيفية التي تتماشى مع متطلبات التنمية وانجاز مهام الثورة الديمقراطية الشعبية ولن تتحقق هذه الغايات إلا بانتهاج سياسة التخطيط وتولي شؤون الاقتصاد بمشاركة العمال[3] وذلك عن طريق:

أ-الثورة الزراعية: التي تشمل على الإصلاح الزراعي، المرتكز على شعار"الأرض لمن يخدمها" وعلى تحديث الفلاحة، بواسطة توزيع التقنيات العصرية على أوسع نطاق، وتنويع الزراعات الغنية، وإحلالها محل الزراعات الفقيرة، وإعادة جمع الثروة الحيوانية، ثم المحافظة على الثروة العقارية، وتوسيعها بواسطة استصلاح الأراضي المنجرفة وتشجير الغابات المحروقة، وتوسيع المساحات المروية والتركيز على استصلاح مساحات جديدة.

---

[1] عصماني ، المرجع السابق، ،ص249.

[2] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص67.

[3] الزبيري، المرجع السابق، ص184-185.

ب- تطوير المنشآت: بواسطة تأميم وسائل النقل، وتحسين، وتجديد شبكات الطرق، والسكك الحديدية، وإقامة شبكات جديدة للمواصلات البرية قصد الربط بين المدن الكبرى،والأسواق القروية.

جـ-تأميم البنوك والتجارة الخارجية: لأن السيطرة على هذين القطاعين ضروري لممارسة الرقابة الوطنية، وللتمكن من توجيههما في الاتجاه الذي يضمن القضاء على النظام الامتيازي بين فرنسا والجزائر، واستبداله بعلاقات حرة مع البلدان التي تعرض أفضل الأسعار ويضمن التعامل معها مبادلات متوازية أساسها المنفعة المتبادلة[1].

د- تأميم الثروات المعدنية والطاقة: إن هذا التأميم يشكل هدفا يجب تحقيقه على الأمد الطويل، وذلك بالعمل على: توسيع شبكات الكهرباء والغاز إلى المراكز الريفية، وتكوين المهندسين والتقنيين في كافة المستويات حسب مخطط يؤهل البلاد إلى أن تشرف بنفسها على الثروات المعدنية والطاقة[2].

هـ- تطوير الصناعة وتنميتها: لقد حدد برنامج طرابلس مهمة الدولة في العمل على توسيع القطاع العمومي الموجود ليشمل المناجم، ومصانع الإسمنت وفي الإعداد لإنشاء صناعات قاعدية لابد منها للفلاحة العصرية، وصناعات نفطية وحديدية في انتظار الصناعات التحويلية، والثقيلة التي توفر للجزائر إمكانيات إنشائها بالتدريج.

أما ميادين الاقتصاد الأخرى، فإن الدولة تتركها للمبادرة الخاصة التي ينبغي تشجيعها وتوجيهها في إطار المخططات العامة، كما أن على الدولة تحسين الصناعة التقليدية، وإنشاء صناعات صغيرة محلية، وجهوية لاستثمار المواد الأولية ذات الطابع الفلاحي خاصة[3].

---

[1] الزبيري، المرجع السابق، ص186.

[2] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص74.

[3] الزبيري، المرجع السابق، ص186.

2-تحقيق المطامح الاجتماعية للجماهير:

وذلك بانتهاج سياسة اجتماعية، تستفيد منها الجماهير لرفع مستوى معيشة العمال والقضاء على الأمية، وتحسين المسكن والوضع الصحي، وتحرير المرأة[1].

أ- رفع مستوى المعيشة: بواسطة العمل على جبهتين أساسيتين هما: محاربة البطالة، قصد إلغائها نهائيا، ومحارب مظاهر الترف والإسراف والتبذير من جهة وتعبئة الجماهير الشعبية لمضاعفة العمل، وإتقانه وحمل الدولة والأغنياء على اللجوء إلى التقشف سواء في الحياة اليومية أو بالنسبة لتحديد الأجور و المرتبات من جهة ثانية.

ب- محو الأمية وتطوير الثقافة الوطنية: انطلاقا من تعلق الشعب بقيمة الوطنية، التي صيغت في إطار الحضارة العربية الإسلامية، ومن تعطشه إلى العلم والمعرفة، الذين هما ضروريان لإخراجه من دائرة التخلف.

جـ- السكن: وهو ميدان خاص بحياة ملايين الجزائريين، الذين هدمت نازلهم في الأرياف واضطروا للعيش في أكواخ المجتمعات والمعسكرات أو في الأحياء القصديرية التي تكاثرت عند مداخل المدن، والقرى التي سلمت من الهدم والتخريب، لأجل ذلك فإن توفر السكن اللائق للمواطنين يعتبر من الإجراءات المستعجلة التي يجب اتخاذها طبقا لما تقتضيه دورة النشاط الاقتصادي، وعملية تأهيل الريف[2].

د- الصحة العمومية: يجب تأميم الطب والمنشآت الصحية لضمان مجانية العلاج لجميع الناس في أقرب الأوقات وذلك وفقا للمبادئ التالية:

- تطوير مصلحة وطنية للصحة تتكفل بكل المستشفيات والمنشآت الصحية، تعمل بمشاركة أطباء يعملون يوميا، ويتمتعون بأحسن ظروف العمل، والبحث الممكنة.

---

[1] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق،ص67.

[2] الزبيري، المرجع السابق، ص186-187.

– تنظيم حملات بمساعدة المنظمات الجماهيرية، والجيش لمحاربة الأوبئة والأمراض المعدية ولتطوير الحالة الصحية، وتحسينها.

– تكوين سريع للإطارات الطبية والصحية في إطار مخطط التنمية[1].

هـ– تحرير المرأة: باعتبارها نصف المجتمع، ونظرا لمشاركة الفعلية في تقويض أركان الاستعمار، لانجاز هذه المهمة، يدعو برنامج طرابلس إلى محاربة الأحكام الاجتماعية السابقة، والمعتقدات الرجعية، وتوفير الشروط الموضوعية التي تسمح بإشراف النساء في تسيير الشؤون العامة وتنمية البلاد.

3– السياسة الخارجية:

وهي الوسيلة الثالثة لانجاز الثورة الديمقراطية الشعبية، وقد أشار برنامج طرابلس على أنها عامل أساسي، في تدعيم الاستقلال الوطني، وبلورة الشخصية الدولية للجزائر وهي تتمحور حول مجموعة من المبادئ الثابتة أبرزها:

أ– مناهضة الاستعمار والإمبريالية لتحقيق هذا المبدأ، يرى برنامج طرابلس أن الجزائر، مطالبة بالتضامن مع حركات التحرير في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وبالتعاون مع البلدان الاشتراكية، ومع قوى التحرر في البلدان الاستعمارية والامبريالية نفسها، من أجل تفكيك النظام الذي يقوم عليه الاستعمار والإمبريالية، وعليه فإن واجب الثورة الجزائرية، يحتم عليها دعم حركة عدم الانحياز الايجابي، وتدعيم التحالف مع البلدان، التي نجحت في بناء استقلالها الوطني، وتحررت من السيطرة الأجنبية[2].

ب– مساندة حركة النضال من أجل الوحدة: إن توسيع نطاق محاربة الإمبريالية سيغذي حيوية القوى السياسية والاجتماعية التي تعمل في نفس الاتجاه من أجل تحقيق الوحدة في المغرب الكبير، والوطن العربي، وإفريقيا، إن الطموح إلى الوحدة يندرج في سياق تاريخي

---

(1) النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص77.

(2) الزبيري، المرجع السابق، ص187–188.

حق، وهو يعكس حاجة تحرر الجماهير ورغبتها في تحريك أقصى قواها لتذليل الصعوبات التي تعرف ترقيتها، ويعد عمل توحيد البلدان المختلفة، عملا هاما ينبغي إدراجه في إطار اختيارات عقائدية، وسياسية واقتصادية تكون مناسبة لمصالح الجماهير، لذلك فالمهمة الواجب القيام بها، هي المساعدة على وضع تقدير صحيح لمقتضيات تحقيق الوحدة في المغرب الكبير، والوطن العربي، ويجب أن يتم هذا العمل في مستوى الحركات الطلائعية والمنظمات الجماهيرية، للحد من الصعوبات التي يجب تذليلها بصفة عملية

جـ- دعم حركات التحرير: لقد عملت حرب التحرير بكثافتها وقوتها على الإسراع في إتمام عملية تصفية الاستعمار، في القارة الإفريقية على وجه الخصوص، وستقدم الجزائر المستقلة مساعدة كاملة للشعوب التي تناضل فعلا لتحرير بلادها، ومن واجب الجزائر أن تولي اهتماما خاصا بالوضع في أنغولا، جنوب إفريقيا، وبلدان شرق إفريقيا، فالتضامن الفعال ضد الاستعمار سيمكن بلادنا، من توسيع جبهة النضال ودعم حركة الوحدة[1].

د- النضال من أجل التعاون الدولي: باعتباره أمرا ضروريا لتوظيف المصادر المادية، والبشرية من أجل التقدم، وتحقيق التقدم والسلام في العالم، لذلك يرى برنامج طرابلس أن دعم الروابط مع بلدان أسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وتطوير المبادلات في كافة الميادين مع البلدان الاشتراكية، وإقامة علاقات مع كل الدول على أساس المساواة والاحترام المتبادل للسيادة الوطنية، والعمل المشترك، مع القوى الديمقراطية، في فرنسا خاصة سيؤهل الجزائر للقيام بمسؤولياتها على الصعيد الدولي، ويجعلها قادرة على الإسهام بصفة إيجابية في مقاومة السباق نحو التسلح، والتجارب النووية، وفي العمل على تصفية الأحلاف العسكرية والقواعد[2].

---

[1] النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص79-80.

[2] الزبيري، المرجع السابق، ص189.

وأخيرا فإن الطليعة الواعية ، من الشعب الجزائري، وهي تسير نحو تحقيق المهام الأساسية، شاعرة بحجم المسؤولية الملقاة على عاتقها سيما وأن جبهة التحرير الوطني التي قادت الشعب الجزائري إلى الاستقلال، تقرر تحويلها إلى حزب سياسي (حزب جبهة التحرير الوطني) الذي سوف يأخذ على كاهله مسؤولية تسيير شؤون الدولة الجزائرية الفنية التي كان ميلادها بعد استفتاء الشعب الجزائري، حول تقرير المصير والاستقلال في02 جويلية 1962، والإعلان أمام العالم أجمع عن استقلال الجزائر عن فرنسا، بدءا بتاريخ 05 جويلية تمجيدا لذكرى سقوط الدولة الجزائرية واحتلال مدينة الجزائر العاصمة.

وقد كانت مرحلة المفاوضات بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني عسيرة وبفضل ثبات مواقف قادة الثورة الجزائرية، انتصر الشعب الجزائري عن الاستعمار الفرنسي، وبلغ مراده في الحرية والاستقلال.

المبحث الرابع: التوجهات للعمل الدبلوماسي

ثبتت جبهة التحرير أركانها في البلاد، وانشغلت في الوقت بالقيام بمعركة كبرى في الخارج، وهي مهمة التعريف بالقضية الجزائرية وبنشاطاتها العسكرية في الداخل، وجمع مساعدات من السلاح والأغذية والألبسة والدعم السياسي، فهي لم تكن معروفة إلا بعد تفجير الثورة التحريرية، فعرفت بنظامها وبمسارها والأهداف التي تسعى إليها[1].

صرح بها بيان أول نوفمبر 1954م يحدد الأهداف كأول و وثيقة سياسية صادرة عن الأمانة العامة لحزب جبهة التحرير، و وجدت أهداف خارجية منها تدويل القضية الجزائرية، وقد لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا هاما في تدويل القضية في مختلف المحافل منذ الوهلة الأولى لاندلاع الثورة، و تكلفت بها بعثة خارجية لجبهة التحرير كانت متواجدة بالقاهرة [2].

وبانعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م تم تحديد نشاط الجبهة و الثورة على المستوى الدولي مع إبراز خصوصية الجزائر، و اعتبر من أهداف الحرب

داخليا: عزل فرنسا عن الجزائر و عن العالم سياسيا و توسيع نطاق الثورة.

خارجيا: السعي للحصول على أقوي ما يمكن من التأييد المادي و المعنوي، بالإضافة إلى تأييد الرأي العام ،و تنمية الإعانة الدبلوماسية تجذب حكومات البلاد التي جعلتها فرنسا تلتزم الحياد و التي لم تتطلع اطلاعا كافيا على الضفة الوطنية للثورة التحريرية، و حملها على مناصرة القضية [3].

قامت الجامعة العربية بنشاط دبلوماسي من خلال دعوة وزراء الخارجية للتعريف بالقضية 19 سبتمبر 1958م، توجهت الجهود الجزائرية بتأسيس حكومة مؤقتة بالقاهرة، فوجهت الأمانة بهذه الحكومة وساندتها من خلال كلمة عبد الحميد غالب مندوب الجمهورية العربية

---

[1] محمد الميلي ، **مواقف جزائرية** ،المؤسسة الوطنية للكتاب ،ط1 ،الجزائر ،1984م ،ص 38 .

[2] مختار مرزاق ،**حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية (1961م –1983م)**،دط،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،دت ،ص 7.

[3] مصطفى طلاس ، بسام العسلى ، **الثورة الجزائرية** ، دط ،دار الرائد للكتاب ، الجزائر ، 2010م ،ص 87 .

المتحدة، التي رحبت بالحكومة المؤقتة و طالب بدعم العرب [1]،حيث كانت المساعدات مادية و عسكرية لتسهيل تطوع المواطنين العرب و فتح مكاتب،

كما طالبت الجامعة بفتح تحقيق للتخلص من الإبادة الجماعية و مطالبة الدول الافرو أسيوية الاعتراف بالحكومة المؤقتة[2].

1-على المستوى الإقليمي :

و بمجرد تشكيلها بدأت اعترافات و مساندة من طرف الدول الشقيقة وفي مقدمتها العراق، المغرب، تونس ،ليبيا [3].

و بالنسبة للمغرب لقيت دعما معنويا :

من الجهة الغربية خاصة السلاح تأخر نوعا ما1955م، فكان رجال الثورة يبحثون عن التموين عبر هاته الجهة و هذا ما عبر عنه قائد المنطقة الخامسة العربي بن مهيدي، و في نفس الوقت وصلت أول دفعة سلاح من الإسكندرية عبر البحر موجه إلى الثوار الجزائريين،وفي أوت تمكنوا من تهريب ألف قطعة من اسبانيا إلى المغرب ومنها إلى الجزائر و فتحت حدودها للجزائريين المجاهدين [4]

و جعلت أراضيها مركز لتدريب المناضلين، مما أعطى الثورة قوة كبيرة

أما ماديا :

قاموا بجمع التبرعات ، وكان للمدن الحدودية المغربية دورا في تسهيل عمليات تهريب الأسلحة بوسائل متعددة منها خزانات الوقود [5].

---

[1] محمد علي الرفاعي ، **الجامعة العربية وقضايا** ، ط1 الشركة المصرية للطبع والنشر ،مصر ، 1975م ،ص 93 .

[2] محمد علي الرفاعي ، مرجع سابق ، ص 94 .

[3] عمار عمورة ، **موجز تاريخ الجزائر** ، ط1 ، دار بجاية للنشر و التوزيع ، د بلد ، 2002م ،ص195 .

[4] يحي بوعزيز ، **موضوعات و قضايا في تاريخ الجزائر و العرب** ،مرجع سابق ، ص286 .

[5] مريم الصغير،**مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954م -1962م** ،دار الحكمة، الجزائر، 2010م ، ص 78 .

أما تونس أدرك الثوار أهميتها لأنه لها حدود حيوية لتسليح جيش التحرير، و قد ساهم الرصيد الحربي المشترك للعديد من الجزائريين الذين شاركوا في الثورة التونسية مثل"شريط لزهر " لعب دور في تونس، و كلف أحمد مسعى لإجراء اتصالات مع بعض المناضلين للتنسيق في جمع الأسلحة وبدأوا ينشطون في السلاح[1].

وخلال هذه الفترة احتضنت تونس الثورة الجزائرية حكومة و شعبا و ساندتها ،و كذلك الجزائريين سجلوا التضامن معهم [2]،ثم أسند المهمة الدبلوماسية في الحكومة إلى وزارة الخارجية ووزارة الإعلام ،و لعبوا دورا في المستوى الجهوي و الدولي مما اكسب القضية عدد كبير من المساندين من مختلف الدول سواء في إفريقيا و أسيا و أوروبا الشرقية[3]،

و بعد سبعة أيام من إعلان الرسمي ركزت مجموعة من الأسس موجه للشعب الجزائري خاصة و العالم الخارجي عامة ،و جاء فيه 1958م هو التاريخ الأول الذي انبثقت منه أول دولة جزائرية ،وبدأ من نهايته تاريخا جديدا ولكنه قديم في الوقت نفسه لأنه موصول بماضيه ،وأن الحكومة الجزائرية شرعية و الممثلة للشعب مستعدة للدخول في مفاوضات[4] ،و صارت الحكومة تستمد قوتها من الرأي العام وصلاحيتها التي توجه سياستها وتعجل مسيرتها وتصحح مواقفها، واتسع نطاقها أكثر فأكثر وأصبحت قضية الجزائر محل انشغالات و اهتمام المنظمات الإقليمية كالجامعة العربية و المحافل الدولية كهيئة الأمم المتحدة، وكانت حرب التحرير تعتمد على هدف معين وهو تدعيم السلم و الأمن الدوليين من خلال مناطق المغرب و البحر المتوسط و هدفها الشرعي تدعيم مبدأ أساس في القانون الدولي [5].

---

[1] مريم الصغير ، **مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية (1954 – 1962)** ،المرجع السابق ، ص 76

[2] محمد السعيد عقبي، "الثورة الجزائرية وأزمة بنزرت الوادي "، **مجلة الواحات** ، مجلد 7 ،العدد 2 ، 2014م

[3] مصطفى الأشراف ،**الجزائر الأمة و المجتمع** ،تر:حنفي بن عيسى ،دط ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1983م ،ص 380 .

[4] "البيان الأول للحكومة المؤقتة "، صادر 26 سبتمبر 1958م ،**المجاهد** ، العدد 30 ، 10 أكتوبر 1958م ،ص 6 .

[5] إسماعيل دبش ، **السياسة العربية و المواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954م-1962م)** ،دار هومة للنشر ،الجزائر ، 2003م ،ص 25 .

وسرعان ما أصبحت العلاقات تشكو نوعا ما من الفتور خاصة بعد استرجاع تونس و المغرب استقلالهما أي تجسيد ما جاء في بيان أول نوفمبر، ظل حبرا على ورق نتيجة عدم تجاوب الدول الشقيقة المستقلة حديثا[1].

و يعني ذلك إلزاما إتباع مايلي :

1/ فتح مفاوضات عسكرية من اجل تحسين أوضاع الأسرى ،و التعرض لنقاط الخلاف و إزالتها ولهذا وقعت لقاءات مع ممثلي تونس و المغرب.

2/ إعادة إحياء الاتفاق المبرم في 21 جانفي 1956م بين جيش التحرير المغربي و الجزائري و مضمونه (لن يتوقفوا عن مواصلة الكفاح حتى يسترجع المغرب العربي استقلاله و يؤكد أن قضية شمال إفريقيا قضية شعب واحد).

3/ تحميس الشعب التونسي من أجل الضغط على السلطات لمساعدة الكفاح المسلح في الجزائر و عدم الرضوخ للاستعمار.

4/ إقناع الطرفين بسلامة جبهة تحرير.

5/ مواصلة العمل الدولي و ذلك بتشجيع من طرف المغرب و تونس من اجل القضية[2].

ومن المؤتمرات التي جسدت تضامنها المغاربي مؤتمر طنجة 29 – 30 أفريل 1958م، جاء هذا المؤتمر عندما زادت الاعتداءات على التراب التونسي و المغربي، قاموا به من أجل تكثيف العمل العسكري الفرنسي داخل الجزائر، وذلك راجع لأسباب:

– تحالف قوات الإسبانية و الفرنسية للقضاء على الجيش المغربي في الصحراء[3].

وكان من بين مقرراته اثر اجتماع 2مارس 1958م دراسة الوسائل لتدعيم التضامن بين أقطار المغرب العربي، و تأسيس اتحاد حقيقي درسوا فيه الحرب في الجزائر و أثارها على

---

[1] محمد العربي الزبيري ، مرجع سابق ، ص 107 .

[2] محمد العربي الزبيري ، مرجع سابق ،ص 116 .

[3] رضا ميموني، **دور الوطنيين المغاربة في حركة تحرير تونس و الجزائر من نهاية ح ع 2 إلى غاية الاستقلال** ، إشراف :لمياء بوقريوة ، باتنة ، 2011م/2012 م.

شمال إفريقيا وفي الميدان الدولي تصفية قواعد الاستعمار في المغرب العربي وإنشاء منظمة دائمة لتنفيذ قرارات المؤتمر[1].

*** ومن ابرز قراراته:**

- تقديم مساعدة للجزائريين و أخذت فترة للمناقشة في هذا الأمر
- إعلان حق الجزائر في السيادة و الاستقلال التام
- مساندة الأحزاب السياسية المغاربية
- تأييد الشعب من اجل استقلاله [2].
- توحيد المصير في دائرة التضامن المتين
- إنشاء كتابة دائمة لمؤتمر وجدة المغرب العربي للسهر على تنفيذ قرارات [3].
- وتركزت المواقف في مؤتمر المهدية بتونس 20/18 جوان 1958م امتدادا لمؤتمر طنجة حضره وفود من حكومتين(تونس والمغرب)ووفد من لجنة التنسيق عن الجزائر فقد أكد على إنشاء حكومة للجمهورية الجزائرية [4].

وبالرغم من الصعوبات التي تعرضت لها جبهة التحرير إلا أنها ظلت متمسكة بقوتها من اجل إبقاء العلاقة جيدة مع البلدين الشقيقين ،لأنهما من الدول التي وقفت مع الجزائر وساندتها ،فقد حاولت الجبهة سلك طريق سليم من اجل التقليل من الأضرار التي تساعدها في الحفاظ على وجود اتحاد بين الأقطار الثلاثة.

---

[1] عبد الله المقلاتي ، **علاقات جزائرية** ، ج2 ، ط1 ،دار السبيل للنشر ،الجزائر ،2009م ، ص ،ص 216-217 .

[2] نبيل احمد بلاسي ، **الاتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر** ، الهيئة المصرية للكتاب ، دط ،د م، 1990م .

[3] فوزية بوسباك ، "الثورة الجزائرية في المحافل الدولية "، **مجلة الذاكرة** ، العدد 3 ،1995 م،ص 166 .

[4] نفسه ص ،ص 166- 167 .

2-على المستوى الدولي :

في فترة تدويل القضية الجزائرية و الذي أكدها بيان أول نوفمبر 1954م وذلك من أجل تحسين العلاقات مع الدول في الخارج ،حيث بعثوا 3 أعضاء من لجنة التنسيق و التنفيذ للقيام بالعلاقات الخارجية من أجل جمع الأسلحة وكذلك تطوير علاقاتهم مع المغرب [1].

وكسب الكثير من النخب إليهم من أجل مساعدتهم[2].

وكان مركزهم الأساسي في سويسرا، وبعض المناطق الأخرى قريبة منهم وذلك من أجل التخلص من الاستعمار الفرنسي التي اعتبرت أن قضية الجزائر هي قضية فارغة ولا يستطيع لأي أحد أن يخوض فيها ،فقد أكد مؤتمر الصومام أنه يجب أن يبطل أكاذيب فرنسا، و كذلك الحكومة المؤقتة هدفها الرئيسي نقل القضية إلى الخارج و عزل القوة الاستعمارية [3]، والعمل على توسيع إتصالات الثورة إلى كافة البلدان و ذلك بقيام دول مؤتمر باندونغ بالضغط على فرنسا و كسب دعم الدول الأوروبية [4].

وبهذا بذلت جبهة التحرير كل ما بوسعها من أجل تحقيق ذلك، فقامت بإنشاء مكتب دائم لدى هيئة الأمم المتحدة في البلاد الأسيوية والغرض من ذلك المشاركة في المؤتمرات ،و عرف العمل الدبلوماسي تحركات نشيطة باتجاه الحلف الأطلسي ،و قامت أيضا بدعاية مكتوبة معتمدة على الوسائل مثل الندوات ونشر التقارير[5].

---

[1] عبد القادر خليفي ، **المؤتمرات الأفرواسيوية و القضية الجزائرية** ، مصادر المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر والإشهار، الرويبة ،الجزائر ،العدد 8 ، 2003م ،ص 221 .

[2] د فاتح رجب قدارة ، "الثورة الجزائرية من خلال الساسة اللبيبين" ، جامعة الزاوية ،**مجلة الجامعة** ، العدد 17،مجلد 3 ،سبتمبر 2015 م، ص6 .

[3] عبد القادر خليفي ، مرجع سابق ، ص 222 .

[4] يحيى بوعزيز ، مرجع سابق ، ص 183 .

[5] نفسه ،ص 183 .

الفصل الثالث

القضية الجزائرية في المؤتمرات الافريقية

المبحث 01 : مؤتمر طنجة

المبحث 02 : مؤتمر القاهرة

المبحث 03 : مؤتمر أكرا

المبحث الاول: مؤتمر طنجة 27-30 أفريل 1958:

إن فكرة الشمال الإفريقي والتعاون بين أقطاره وروح التضامن التي طبعت أفراد مجتمعه ليست وليدة القرن العشرين، إنما تضرب جذورها في أعماق التاريخ إنطلاقا من الحركة الوطنية عموما، و خصوصا حزب الشعب و إهتمامه بوحدة الشمال الإفريقي، فإن ج .ت. و سخرت كل مساعيها الدبلوماسية لتحقيق هذا الهدف [1] وقد تمثل ذلك في مؤتمر ضم الأحزاب الوطنية التحريرية في الشمال الإفريقي .

1-ظروف وأسباب انعقادِ مؤتمر طنجة:

يعتبر مؤتمر طنجة[2] محطة بارزة في تاريخ الثورة الجزائرية، وفي العلاقات بين الجزائر و المغرب الأقصى و إقترن مؤتمر طنجة المغاربي بمرحلة حاسمة من تاريخ الجزائر لذلك كان حدثا على الساحة المغاربية و حتى الدولية، فهناك عدة ظروف سائدة أدت إلى إنعقاد هذا المؤتمر ما بين السابع و العشرين و الثلاثين من أفريل 1958م .

- **السياسة الفرنسية في المغرب الأقصى :**

إتخذت فرنسا استراتيجية إستعمارية في الميادين المختلفة من عسكرية سياسية دبلوماسية، لمواجهة شاملة للثورة على الصعيدين الداخلي والخارجي ، ورغم ذلك تمكنت

---

[1] شريف راضية، جهينة، **حرب الرمال 1963 م بين الجزائر و المغرب الأقصى الأسباب و الانعكاسات**، قسم التاريخ، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،1014 -2015، ص28 .

2 طنجةمدينة مغربية تقع في اقصى الشمال الغربي للمملكة المغربية و هي نقطة وصل مع اوروبا الغربية ، اول اعتراف رسمي يوضع مدينة طنجة كمدينة دولية جاء في معاهدة بين فرنسا و اسبانيا في 1902 ، و كانت ملجأ لسياسيين من المنطقتين وفي نفس الوقت ملجأ للعملاء و الأجانب و تجار الأسلحة و استرد المغرب طنجة في 1957 م ، انظر معمر العايب ، مؤتمر طنجة ...، مرجع السابق ، ص136 .

جبهة التحرير الوطني و جيشها من الصمود برغم من محدودية الإمكانيات مما أدى إلى سقوط أربع حكومات فرنسية [1].

تيقنت فرنسا حول أهمية تونس و المغرب للثورة الجزائرية ، حيث هما المنفذ الذي تأتي عن طريقه الأسلحة ، مما أدى بالسلطات الفرنسية إلى إقامة خط شائك مكهرب بين الحدود الجزائرية التونسية في أواخر عام 1956 م [2]،وقد أقيمت الحواجز على طول حدود الجزائر مع تونس و المغرب ، وذلك لكي لا تتمكن القوات الثائرة التي تلجئ إلى البلاد المجاورة من الدخول الى الجزائر [3] .

– غلق الحدود الشرقية و الغربية بالأسلاك الشائكة و إقامة المناطق المحرمة والمراكز العسكرية و زرع الألغام .

– وقد انتهجت السلطات الفرنسية سياسة أخرى ، حيث بدأ يشن معركة كبرى لتحطيم الوحدة الترابية الجزائرية و فصل الصحراء ، حيث أصدر البرلمان الفرنسي قانون فصل الصحراء في 10 /11 /1957 م[4]، بالإضافة إلى هذا قامت السلطات الفرنسية بإرساء قواعدها العسكرية و اضافت لها قوات جوية أمريكية ، حيث أنشات قاعدة بحرية بالقرب من الرباط ، لكي تسكت كل الأصوات التي تؤيد الثورة في تونس و ليبيا و المغرب ، لكن هذا المشروع قوبل بمعارضة شعبية كبيرة في المغرب العربي [5] ، بالإضافة كذلك إلى منح إستقلال كل من تونس والمغرب في مارس 1956 م ، و انفراد فرنسا بالجزائر [6] .

---

[1] عمر بوضربة ، **النشاط الدبلوماسي** ، المرجع السابق ، ص65 .

[2] ازغيدي محمد لحسن ، **مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956م– 1962 م**، دار هومة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009 ، ص182 .

[3] شارل ديغول ،**مذكرات الامل** ، ط1 ، منشورات عويدات ، لبنان ، 1971 ، ص 125 .

[4] الغالي الغربي ، **السياسة الفرنسية لفصل الصحراء و ردود الفعل الدولية** ، ندوة في السياسة الاستعمارية الفرنسية ، دراسات و بحوث الملتقى الوطني حول فصل الصحراء عن الجزائر ، دار القصبة ، الجزائر ن ص160 .

[5] إسماعيل دبش ، **السياسة العربية ...**، المرجع سابق ، ص109 .

[6] صبيحة بخوش ، **وحدة المغرب العربي من منظور مؤتمر طنجة 1958 م**،مجلة الباحث ، العدد8 ، 2014 ، ص2 .

– حادثة اختطاف طائرة الزعماء الخمس والإعتداء على إذاعة الثورة في منطقة الناظور بالمغرب الأقصى ومركز العربي بن مهيدي بوجده التابع لجيش التحرير الوطني [1]، بالضافة كذلك إلى إنهزام جيش التحرير المغربي الذي وجه ضربات قوية ضد القوات الإستعمارية الإسبانية و الفرنسية ، لتكبده هذه القوات هزيمة ساحقة في فيفري 1958 م [2].

- **قصف ساقية سيدي يوسف:**

رغم قلة الدعم المادي التونسي للجزائر إلا أن تونس لم تستسلم من غضب فرنسا ، التي اتهمتها بدعمها للثورة الجزائرية و برزت هزائمها بالإعانة التونسية خاصة بعد فشل مشروع خط موريس ، وقد حاولت السلطات الإستعمارية خلق قوة عسكرية مشتركة مع تونس لحراسة الحدود و الهدف منها ليس كبح جماح المجاهدين وإنما تقييد حرية تونس عسكريا و إخضاعها لإرادتها .

وإنتقاما لهذا الموقف راحت فرنسا تدمر القرى و المداشر و تقوم بأعمال و حشية ، أبرزها أحداث ساقية سيدي يوسف [3] في 8 فيفري 1958م ،حيث شنت هجوما جويا حصد على إثرها أكثر من مائة قتيل و جرح أكثر من مائتين أخرين ، فسارعت فرنسا لتبرير موقفها بتحججها بتواجد عناصر من جيش التحرير الوطني بالمنطقة [4]و كان رد فعل التونسي قويا حيث رفعت القضية الى مجلس الأمن الدولي بتاريخ 12 فيفري 1958 م، كما عرقلت كل

[1] احمد مسعود سيد علي ، **التطور السياسي** ... ،المرجع السابق ، ص130 .

[2] عبد الاله بلقريز و اخرون ، **الحركة الوطنية المغربية و المسألة القومي 1936م– 1974 م**،مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان ، 1992 ،ص156 .

[3] مريم الصغير ، **المواقف الدولية** ...، المرجع السابق ، ص97 .

[4] سهام صالحي، **قصف ساقية سيدي يوسف 8 فيفري 1958م**، **جريدة الجيش**، العدد523، فيفري، 2005، ص55.

نشاط القوات الفرنسية العاملة في أراضيها ، و جاء على لسان السيد الباهي الأدغم[1] "ان هذه الحادثة تغذي شعور الاخوة والتضامن و الدين و اللغة والتي نشعر به إزاء إخواننا الجزائرين ...."[2].

بالنسبة لموقف الجزائر فقد اعتبرت ج . ت. ح وأحداث ساقية سيدي يوسف ضربة قاسية وجهها الإستعمار الفرنسي إلى الثورة الجزائرية ، فمجزرة ساقية سيدي يوسف فضحت فرنسا أمام الرأي العام العالمي خاصة الأطفال ، فقد أبرزت الحادثة ترابط القضايا المغاربية و اكدت فشل السياسة الفرنسية في الشمال إفريقيا [3].

- **الوحدة المصرية السورية 1958 م:**

فعلى الصعيد العربي فقد كانت ظروف إنعقاد مؤتمر طنجة متمثلة في الوحدة المصرية السورية عام 1957 م، مما أدى إلى إنتشار المد القومي العربي، ما ترتب عنه من تخوف الزعماء المغاربة من إمكانية إحتواء التجربة القومية العربية كحركة التحرر الجزائري[4].

- **الاهتمام الدولي بمنطقة المغرب العربي :**

ومع هذه الظروف نجد كذلك تجدد الإهتمام الدولي بمنطقة المغرب العربي بعد الحرب العالمية الثانية وفي خضم الحرب الباردة ، و ذلك راجع إلى تطور الاستراتيجية العسكرية بفعل الأسلحة النووية و السباق النووي ، مما اعطى لموقع الشمال الإفريقي أهمية استثنائية

[1] الباهي الادغم ولد بتونس 10جانفي 1913 م بدأ نشاطه السياسي في صلب الحركة الوطنية مبكرا، يعد احد ابرز مؤسسي الشبابية المدرسية تعرض للاعتقال و السجن بين 1938– 1944، كتب في جرائد الحزب الدستوري الجديد ينظر: حسين حسن اللولب ، التونسيون و الثورة الجزائرية ،ج2، دار السبيل ، الجزائر ، 2009 ، ص316 .

[2] مريم الصغير، **مواقف دولية** ...، المرجع السابق، ص98.

[3] عبد الوهاف الكيالي، **المرجع السابق**، ج4، ص32 .

[4] صبيحة بخوش ، **وحدة المغرب العربي** ...،المرجع السابق ، ص3 .

تمثلت بصفة خاصة في إمتداداته الصحراوية الشاسعة ، لكن الشمال الإفريقي لم يكن يشكل مصدر إزعاج للغرب نظرا لوقوعه كليا تحت السيطرة الفرنسية الى ان انطلقت ثورة نوفمبر 1954 م ، فقلبت الموازين و أصبحت مصدر قلق لما أدخلته من خلل على حسابات المعسكر الغربي .

إن الإستعمار الفرنسي كان يعتبر منطقة المغرب العربي وحدة متكاملة يجب أن تبقى كل حلقاتها تحت هيمنته، ومن هنا كان تمسكه بالقواعد العسكرية في تونس والمغرب بعد إعترافه بإستقلالها.

تطور التعاون بين فرنسا و إسبانيا في 1958 م حيث نظمت القوتين العسكريتين الفرنسية و الإسبانية ، عمليات مشتركة في جنوب المغرب وفي واد الذهب و في موريتانيا و ضد قوات جيش التحرير الوطني الجزائري في تندوف [1].إضافة إلى كل تلك الظروف يرى البعض أن الإنتصارات الدبلوماسية التي حققها الرئيس جمال عبد الناصر منذ أن قذفت ساقية سيدي يوسف التي أظهرت ثورة جديدة في الأفق هي " الجمهورية العربية المتحدة " ، جعلت كل من بورقيبة و محمد الخامس يخشون حدوث تقارب بين الجزائر ومصر ومن هنا تولدت فكرة مؤتمر طنجة وقبول تونس و المغرب فكرة الفدرالية المغربية [2].

[1] فوزية مولوج ، **الوحدة في برامج و خطب الأحزاب المغاربية الثلاثة 1938م –1989 م**، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، 2010 –2011 ، ص43.

[2] محمد بلقاسم، **وحدة المغرب العربي** ...، المرجع السابق، ص 334.

2- إنعقاد المؤتمر :

لقد مثل مؤتمر طنجة المنعقد في أبريل 1958م حدثا مهما في تاريخ الثورة الجزائرية، و محطة حاسمة في مشروع وحدة المغرب العربي [1] فالدعوة إلى عقد مؤتمر طنجة كان بمبادرة من حزب الإستقلال المغربي ، ففكرة عقد مؤتمر ثلاثي يجمع الأحزاب الثلاثة لم تكن وليدة عام 1958 م ،إنما كانت قد راودت تونس و المغرب و الجزائر منذ قمة أكتوبر 1956 م ، و التي لم تشارك فيها ج. ت .و بعد القرصنة التي تعرضت لها الطائرة المغربية المقبلة لقادة الثورة الخمسة من طرف القرصنة الجوية الفرنسية ،فهذا الحادث لم يقضي على الفكرة و إنما بقيت ليعاد اسم ج. ت. و من جديد [2]. ويعد مؤتمر طنجة من أهم المؤتمرات الداعية للوحدة المغاربية فبعد التداعيات والأثار التي انتجتها الحرب في الجزائر على دول الجوار عقب سلسلة من الإنتصارات التي حققتها الثورة الجزائرية على أكثر من صعيد خلال السنوات الثلاث الأولى إلى بداية 1958 م رأت الطبقة السياسية بالمغرب ممثلة في حزب الإستقلال، و مثيلتها في تونس ممثلة في الحزب الدستوري ، ضرورة عقد مؤتمر مع ج .ت .و لدرس الأوضاع المستجدة على الساحة المغربية و توحيد المواقف تجاه الإستعمار و بناء على ذلك جاءت فكرة مؤتمر طنجة [3]. ولقد دعى زعيم الحركة الوطنية علال الفاسي رئيس حزب الإستقلال المغربي الى عقد مؤتمر يضم إلى جانبه كل من الحزب الحر الدستوري التونسي و جبهة التحرير الوطني الجزائرية ، تمثل ذلك فيما عرف بمؤتمر طنجة قصد دراسة الأوضاع المستجدة على الساحة المغاربية والعمل على توحيد المواقف المغاربية ضد الإستعمار الفرنسي [4].

---

[1] عبد الله مقلاتي، **العلاقات الجزائرية المغاربية ...**، ج2، المرجع السابق، ص 204.

[2] معمر العايب ، **مؤتمر طنجة المحطة الأخيرة لتصفية الاستعمار الفرنسي من المغرب العربي** ، **مجلة الراصد** ، العدد 2 ،2002 ، ص 40.

[3] مريم صغير، **المواقف الدولية ...، المرجع السابق ، ص106** .

[4] عبد الله مقلاتي، **مؤتمر طنجة المغاربي ومسألة الوحدة و التضامن مع الثورة الجزائرية**، **المصادر** ، العدد 1 ، الجزائر، 2002 ، ص102 ، 103 .

و بحلول شهر ابريل 1958 م كانت الإتصالات و المشاورات بين الحركات الثلاث قد أسفرت على إتفاق بعقد المؤتمر، وهو المؤتمر الذي عرف بندوة طنجة [1] وتم التفاق على عقد المؤتمر الثلاثي في مدينة طنجة و حدد تاريخ إنعقاده في شهر أبريل 1958م و بعد أن تم الإتفاق على تحديد التاريخ و المكان أصدر ممثلو حزب الإستقلال المغربي و الحزب الدستوري الجديد التونسي بيان الإنعقاد ، حيث انطلقت أشغال المؤتمر يوم 27 أبريل 1958 م ، و استمرت أربعة أيام بقصر المارشال الملكي بمدينة طنجة المغربية تحت رئاسة علال الفاسي [2].

وهكذا عقد أول مؤتمر لتوحيد المغرب العربي إقترحت فيه صيغة للوحدة بين الأقطار المغاربية الثلاث ومساندة ودعم القضية الجزائرية، وكان المؤتمر حدثا مدويا و حاسما انعش الشعوب المغاربية و بعث فيهم روح التضامن و التلاحم من جديد، حيث أقر المؤتمرون مفهوما واضحا لفكرة الوحدة التي لا تعني مجرد التنسيق المشترك لكن العمل من اجل قيام وحدة فدرالية بين الأقطار المغاربية [3].

3- الوفود المشاركة في المؤتمر :

بلغ عدد أعضاء الوفود المشاركة في المؤتمر حوالي 19 عضوا حيث تمثل في ثلاث وفود [4] وكانت قائمة الوفود الرسمية المشاركة في المؤتمر كالاتي :

الوفد الجزائري:

-فرحات عباس.

-عبد الحفيظ بوصوف.

---

[1] طريق الوحدة المغاربية، **جريدة المجاهد** ،لسان جبهة التحرير الوطني العدد 21 ، 1 -4 - 1958 ، ص2 .

[2] معمر العايب، **مؤتمر طنجة** ...، المرجع السابق ، ص 136 ، 137 .

[3] عبد الله مقلاتي، **العلاقات الجزائرية** ، ج2 ، مرجع سابق ، ص2016 .

[4] معمر العايب ، **مؤتمر طنجة** ...، المرجع السابق ، ص316 .

-عبد الحميد مهري.

-الدكتور أحمد فرانسيس [1].

-احمد بومنجل.

-ملود قايد (المدعو رشيد).[2]

أما الوفد التونسي فقد ضم الشخصيات التالية:

-الباهي الأدغم.

-الطيب مهيري.[3]

-عبد الله فرحات.

-أحمد نليلي.

-علي البهلوان.[4]

---

[1] احمد فرانسيس من مواليد غليزان 1912 م ، متحصل على شهادة الطب ، مارس السياسة مبكرا مع فرحات عباس ضمن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، حيث التحق بجبهة التحرير الوطني ، وزير الشؤون المالية و الاقتصادية في الحكومة المؤقتة الى الاستقلال ، انظر عبد الكريم بو صفصاف و اخرون ، مرجع سابق ، ص133 .

[2] إسماعيل دبش،**السياسة العربية** ...، المرجع السابق ، ص224 .

[3] الطيب مهيري ولد 1924 م بالمرسى و زاول دراسته بالصادقية و سافر الى فرنسا لمواصلة دراسته العليا ، حيث نال دبلوم في الحقوق من جامعة باريس انتخب كاتبا عاما للجامعة الدستورية من 1946م -1950 م ، و لما عاد الى تونس القي عليه القبض سنة 1952 م ، و عين بعد اطلاق سراحه من السجن عضوا في الديوان السياسي و اعادت السلطات الفرنسية اعتقاله في ديسمبر 1952 م و نفيه ، ثم اصبح المسؤول على إدارة الحزب الدستوري التونسي من اوت 1954 م الى ابريل 1956 م ثم أسندت اليه كتابة الدولة للداخلية بالإضافة الى عضويته في مجلس الامة توفي في 30 جوان 1965 م و دفن في مقبرة الجلاز ،انظر حسن اللولب ، المرجع السابق ، ج2 ، ص 322 .

[4] علي البهلوان ولد 1909 م ، وهو علي بن عبد العزيز البهلوان ولد بتونس ، درس بالصادقية ثم تابع دراسته العليا بكلية الاداب بباريس ، شارك في نشاط الطلبة المسلمين لشمال افريقيا ، انخرط في منظمة نجم شمال افريقيا ، دخل السياسة مبكرا مع الحزب الدستوري التونسي الجديد : كلف بعدة مهام منها اشرافه على تنظيم الحزب و عضو في الوفد التونسي في

-عبد المجيد شاكر [1].

اما الوفد المغربي فقد ضم كل من:

-علال الفاسي.

-أحمد بلا فريج.

-المهدي بن بركة.

-عبد الرحيم بو عبيد[2].

-الفقيه البصري.

-محجوب بن صديق.

-أبو بكر القادري.[3]

استهل علال الفاسي خطابات الوفود المشاركة في المؤتمر مذكرا فيه بماضي النضال المشترك، وبتجربتي الوحدة المشرقية مخاطبا السياسة بالقول:" فكيف يمكننا ان نشتغل الان بتدعيم المرحلة الأولى من إستقلالنا و ننسى هذه الغاية التي هي مقدمة مبادئنا؟ وأن إستمرار الحرب التحريرية في الجزائر وفي الصحراء لا ينبغي أن يكون عائقا في وسائل تحقيق هدف الإتحاد المغاربي الذي سيسهل علينا حل كثير من المشاكل التي خلفها الإستعمار في بلادنا"[4].

منظمة الأمم المتحدة مع الرئيس الحبيب بورقيبة عام 1956 م ، عين عضو في الوفد التونسي في مؤتمر طنجة 1958 م ، انظر مجلة كان التاريخية ، العدد 16 ، 2012 ، ص87 .

[1] إسماعيل دبش ، **نفسه** ،

[2] عبد الرحيم بو عبيد ولد في 1922 م في مدينة سلا المغربية ، وقع وثيقة المطالبة بالاستقلال ، عاد سنة 1949 م الى المغرب و اصدر جريدة الاستقلال ساهم في توحيد العمل النقابي ، وساهم بشكل فعال ضمن وفد حزب الاستقلال في محادثات ايكس-ليبان وقدم الدعم السياسي الى مؤتمر الحزب في نهاية 1955 م عين وزيرا للدولة مكلف بالمفاوضات مع فرنسا في اول حكومة مغربية ، عين سفيرا بباريس بعد انتهاء المفاوضات ، انظر روم لاندرو ، **مراكش بعد الاستقلال** ،ترجمة خيري حماد ، دار الطليعة ، بيروت ، لبنان ، أيار ،1961 م، ص144 .

[3] إسماعيل دبش، **السياسة العربية...**، المرجع السابق ، ص225 .

[4] عبد الله مقلاتي، **مؤتمر طنجة المغاربي** ، المرجع السابق ، ص221 .

ثم جاءت كلمة المناضل عبد الحميد مهري ممثل وفد ج. ت .و لطرح القضية الجزائرية الممثلة على الوفود المغاربية موضحا المسألة بقوله:" بإسم ج .ت. م الجزائرية الممثلة لإدارة الشعب الجزائري المكافح احيي وفود الأقطار الشقيقة التي جمعها هذا المؤتمر التاريخي ، مؤتمر وحدة المغرب العربي على مثل سامية تتصل بقانون الرسالة التي اضطلعت شعوبنا بها و كافحت من أجلها عشرات السنين و هي تحرير المغرب العربي من الإستعمار و تحقيق الوحدة بين أقطاره الثلاثة و تمكينه في المساهمة لتحقيق الرفاهية لسكان اقطاره و حفظ سلامة العالم و أن الوفد الجزائري لشاعر كل الشعور بأهمية هذا المؤتمر وبالمسؤولية التي يتحملها بحضوره وهو مطمئن كل الإطمئنان إلى أن نتائج هذه المناقشة الأخوية الواسعة ستكون نقطة تحول في تاريخ المغرب الحديث".

أن الوفد الجزائري يمثل في هذا المؤتمر صول الرقعة الوحيدة غي العالم التي تدور فيها حرب طاحنة منذ ما يقرب أربع سنوات ، حرب يخوضها الشعب الجزائري للحصول على حقه الطبيعي في الحرية و الاستقلال ولكن الإستعمار الفرنسي الذي يحاول الإبقاء على نظام إستعباد الشعوب وإستغلالها و تسانده في هذه الحرب مع الأسف بالمال والسلاح دول عظمى كان المفروض عليها بحكم تقاليدها العريقة و مكانتها الدولية ان تكون نصيرة للحرية في كل مكان و حرمة السلام في العالم ، ومع هذا فإن الحرب القائمة الان في الجزائر لا تهم الجزائر وحدها و لكنها في الواقع هي معركة تحرير المغرب العربي كله قدر لها ان تتواصل في قطر من اقطاره.

إن مؤتمر وحدة المغرب العربي لعب حدا فاصلا بين المرحلة التي كان الإستعمار الفرنسي يواجه فيها كل قطر من أقطار المغرب العربي على حدا و المرحلة التي سيواجه فيها المغرب العربي الموحد الكتلة المتراصة التي تمثل ثلاثين مليونا من المكافحين الذين يريدون الحرية لأنفسهم كما يريدون الحرية لغيرهم من الإنسانية جمعاء [1].

[1] بيان مؤتمر طنجة، **جريدة المجاهد**، لسان جبهة التحرير الوطني، العدد 23، 7 ماي 1958،ص 8.

إن وحدة المغرب العربي ضرورة ملحة لإتخاذ الوسائل الناجعة للتخلص في الجزائر من الإستعمار الفرنسي وهي أيضا ضرورية للقضاء على ما تبقى من مظاهر السيطرة الإستعمارية في الأقطار الشقيقة التي تحصلت بفضل كفاحها على حريتها وإستقلالها، وما زلنا مقدمين على تحقيق هذه الوحدة ونحن في غمرة الكفاح، فإنها ستكون إن شاء الله وحدة دائمة مثمرة.

إننا نخطئ إذا تناولنا وحدة المغرب العربي من جهة الحاضر فقط كم نخطئ إذا تناولنها من وجهة المستقبل دون ربطها بحقائق الحاضر مهما كانت هذه الحقائق مجحفة، غير أن السرعة التي يمتاز بها سير التاريخ في هذا العصر تجعل من الصعب التميز بين الماضي والحاضر.

ولهذا فإنه يمكننا ان نخرج من هذا المؤتمر المبارك بقرارات عملية لتحقيق وحدة المغرب العربي دون ان نكون خائفين من الوحدة.

4- جلسات المؤتمر:

افتتح المؤتمر أشغاله بمدينة طنجة يوم 27 ابريل 1958 م، بنشيد وطني موحد كان مطلعه:

حيوا إفريقيا حيوها يا عباد .....شمالها يبغي الإتحاد [1].

افتتحت جلسات المؤتمر العلنية بقصر المارشال على الساعة الخامسة والنصف مساءا، وقد ألقى ممثلو الوفود المشاركة خطب الإفتتاح ، فألقى خطاب الوفد المغربي السيد أحمد بلا فريج ، و خطاب الوفد الجزائري القاه السيد عبد الحميد مهري ، وألقى خطاب الوفد

[1] مؤمن العمري، **مؤتمر طنجة 27-30ابريل 1958م دراسة تاريخية و سياسة نقدية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 32، ديسمبر 2009 م، ص181.

التونسي السيد الباهي الأدغم ، وما نلمسه من خطب الإفتتاح أن فكرة الإستقلال كانت هي المحور الذي القيت فيه خطب الوفود المشاركة [1].

وبعد الجلسة الإفتتاحية، فإن أشغال المؤتمر استمرت في جلسات مغلقة ولقد كانت المسألة التي تم طرحها قبل بداية مناقشة نقاط جدول الأعمال تتمثل في مدى إلتزام الوفود الثلاثة بتنفيذ القرارات، هذه المسالة طرحت من قبل وفد ج .ت .والذي إلتزم منذ البداية بتنفيذ قراراته، و عمل الوفد الجزائري على الحصول من الوفد المغربي و الوفد التونسي على إلتزام حكومي من الطرفان لتنفيذها من منطلق أن كلا الحزبين الإستقلال المغربي و الدستوري الجديد التونسي هما الحزبين الحاكمين في المغرب و تونس [2]، وما يلاحظ أن الوفدين التونسي و المغربي أبدى ترددا في إتخاذ قرار الإلتزام الحكومي ، محتجين في ذلك بأن التمثيل الحكومي لا يوجد و غير رسمي في المؤتمر، و حاولوا الإكتفاء بسعيهم لدى حكوماتهم لتنفيذ قرارات المؤتمر، وعمل رئيس المؤتمر على توحيد النقاش من خلال خلق تيار شعبي مغاربي مساند لقراراته، مما يؤدي بالحكومات إلى الإلتزام بتنفيذ قراراته .

وبعد الحاح ج .ت .و على شركائه في المؤتمر حول أهمية المسألة فإن الوفدين المغربي و التونسي تعهد بتنفيذ قرارات المؤتمر، أما على مستوى قنوات الحزب أو على مستوى قنوات الحكومة، و لخص هذا النقاش رئيس المؤتمر بإعلانه على أن جميع القرارات[3].

ولقد ركزت كلمات ممثلي الأحزاب الثلاثة: الجزائر، تونس ، المغرب ، على الأهداف الموجودة من هذا المؤتمر ،و التي تتمثل في الدعوة إلى وحدة الشعوب المغاربية و تقديم الدعم للثورة الجزائرية حتى تتمكن الجزائر من إستعادة سيادتها و رفعت الجلسة الأولى في الساعة السادسة و النصف مساءا.

---

[1] معمر العايب، **مؤتمر طنجة** ...، المرجع السابق، ص139.

[2] مؤمن العمري، **مؤتمر طنجة** ...، المرجع السابق، ص181.

[3] مؤمن العمري، **مؤتمر طنجة** ...، المرجع السابق ، ص181.

وفي اليوم الثاني من أشغال المؤتمر و بعدما أنهى ممثلي الوفود الثلاثة ، من إلقاء خطب الإفتتاح ، خرج المؤتمرون بجدول أعمال يتضمن أربع نقاط رئيسية تتمحور حول ما يجري في الجزائر و ضرورة الوقوف إلى جانبها لإزالة الإستعمار الفرنسي [1].

قام رئيس المؤتمر علال الفاسي بعرض نقاط جدول أعمال المؤتمر التي إحتوت على النقاط التالية:

النقطة الأولى: حرب إستقلال الجزائر

-انعكاسات الحرب على مستوى المغرب العربي.

-تدخل الغرب و تواطؤه مع فرنسا.

-الوسائل العلمية للتعجيل باستقلال الجزائر.

-الإجراءات التطبيقية المترتبة على هذه الوسائل.

النقطة الثانية: تصفية بقايا السيطرة الإستعمارية في أقطار المغرب العربي

-المناطق التي ماتزال تحت الإشراف الفرنسي في المغرب.

-انسحاب القوات الأجنبية.

-الوجود الفرنسي في الإدارة والإقتصاد.

-المشاكل الحدودية[2].

النقطة الثالثة: الوحدة المغاربية

-ضرورتها.

-اشكالها.

-محتواها.

-المرحلة الإنتقالية.

---

[1] غيلا تي السبتي، **المرجع السابق** ، ص172، 174.

[2] محمد بلقاسم، **مرجع سابق** ، ص343.

النقطة الرابعة: الهيئة الدائمة لتنفيذ قرارات المؤتمر [1]

عالج المؤتمر جدول الأعمال في جلسات مغلقة ، و منذ البداية طرحت مسألة مدى إلتزام الوفود الثلاثة بتنفيذ قرارات ، وقد إلتزمت ج .ت .و وبدون تردد ، أما الوفدين المغربي و التونسي و رغم أنهما في السلطة فإنهما ترددا في إتخاذ قرار الإلتزام مبررين ذلك في أن التمثيل الرسمي لحكومتيهما غير موجود في المؤتمر ، و اكتفينا بسعيهما لدى حكومتيهما غير موجود في المؤتمر ، و اكتفيا بسعيهما لدى حكومتيهما لتنفيذ قرارات المؤتمر، ومع حدة مناقشة المسألة اهتدى الوفدان الى التعهد بتنفيذ قرارات المؤتمر [2].

وبإنتهاء أشغال المؤتمر وجهت قراراته في عدة برقيات إلى الملك محمد الخامس و إلى الرئيس الحبيب بورقيبة و إلى ملك ليبيا و ادريس السنوسي و إلى أحمد بن بلة و رفقائه و ملوك ورؤساء الدول العربية و الى منظمة الأمم المتحدة[3].

5- موقف جبهة التحرير الوطني من عقد المؤتمر :

رغم أهمية مؤتمر طنجة بالنسبة لاستراتيجية الثورة الجزائرية إلا أن الدعوة أدت إلى إثارة خلاف بين زعماء ج .ت. و حول المشاركة أو عدم مشاركة الجبهة في المؤتمر ، مما أدى إلى ظهور رأيان داخل الجبهة فالأول يعارض حظور ومشاركة الجبهة في المؤتمر بدعوى أن المؤتمر في حد ذاته مؤتمر قطري إنفصالي ، ولا يعبر عن البعد الحقيقي العربي للقضية الجزائرية ، أما الرأي الثاني فأكد على أهمية حضور المؤتمر و ذلك لسببين هما:

1-أهمية المغرب الأقصى وتونس بالنسبة للثورة الجزائرية.

2-ضرورة إستغلال هذا المؤتمر لدعم الكفاح المسلح[4].

---

[1] معمر العايب ، **مؤتمر طنجة** ....، المرجع السابق ، ص142-143.

[2] محمد بلقاسم، **المرجع السابق**، ص344.

[3] برقيات مؤتمر طنجة، **جريدة المجاهد**، لسان جبهة التحرير الوطني ، العدد 27، 7 ماي 1958م، ص10.

[4] مريم الصغير، **مواقف الدول** ...، مرجع سابق ، ص163.

إلا أنه تغلب الإتجاه الداعي لحضور المؤتمر وأعدت ج .ت .و جدول أعمال صودق عليه [1]، ولم يتخذ أصحاب الرأي الثاني قرار المشاركة في المؤتمر إلا بعد استشارة قادة الثورة المسجونين أحمد بن بلة و رفقائه، حيث أرسل أحمد بن بلة إلى لجنة التنسيق و التنفيذ في 26 أبريل1958م يوضح فيها تأسفه لكون المؤتمر سيعقد على مستوى الأحزاب و ليس على المستوى الحكومي ، و أضاف أن الشعب الجزائري يبحث عن الدعم و المساندة و أن تونس و المغرب تخلتا عن تعهداتهما العسكرية بتوقف الكفاح المشترك في المغرب العربي الذي عجل بإستقلالهما ، وأنه يأمل منهما سياسة أكثر فعالية لصالح القضية الجزائرية مقدما بذلك و في رسالته توصيات أساسية إلى المؤتمر وهي:[2]

1-عقد ندوات ثلاثية على المستوى الحكومي في اقرب الآجال.

2-دعوة جبهة التحرير الوطني الى تشكيل حكومة أو سلطة شرعية.

3-إنشاء لجنة التنسيق بين أقطار المغرب العربي [3].

ولقد إجتهدت ج .ت .و في الخروج بأكبر الفوائد الممكنة في هذا المؤتمر وفق خطة مدروسة و موجهة من قبل عبدالحميد مهري العارف بالشؤون المغاربية ، حيث أقنع لجنة التنسيق و التنفيذ بضرورة استغلال هذه اللحظة التاريخية و إنتهاز فرصة عدم إعداد جدول أعمال للمؤتمر لتوجيهه لصالح المعركة ضد الإستعمار في الجزائر و مخلفاته في تونس و المغرب [4].

[1] محمد الميلي، **المغرب العربي بين حسابات الدول و مطامح الشعوب** ، بيروت ، دار الحكمة ، ط1، 1981م، ص53.

[2] معمر العايب، **مؤتمر طنجة...**، المرجع السابق ، ص129.

[3] محمد بلقاسم، **المرجع السابق** ، ص341.

[4] فوزية مولوج، **المرجع السابق ، ض47.**

6- أهداف جبهة التحرير الوطني من المشاركة في المؤتمر:

كان وراء مشاركة جبهة التحرير الوطني في المؤتمر مجموعة من الأهداف وقد لخص عبد الحميد مهري أهداف ج .ت .و من المؤتمر في النقاط التالية:

1-تعيين التضامن بين شعوب المغرب العربي الثلاثة.

2-طرح التواجد العسكري الفرنسي في القطرين الشقيقين التونسي و المغربي الذي يهدد الثورة الجزائرية[1].

3-المطالبة بجلاء القوات الفرنسية من تونس و المغرب لتنشيط المعركة ضد مخلفات الاستعمار.

4-التنديد بمساندة الدول الغربية للإستعمار الفرنسي في حربه ضد الجزائر كتهيئة للرأي العام لإدخال السلاح الوارد من الكتلة الإشتراكية و الذي قررت جبهة التحرير الحصول عليه.

5-التمهيد للإعلان عن تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية[2].

من النقاط الأخرى التي أكد عليها عبد الحميد مهري و يرى أنها ذات بعد استراتيجي ساهمت بشكل كبير في نيل الجزائر استقلالها منها:

-التمهيد لتشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

-المطالبة بعدم تسوية مشاكل الحدود بين الجزائر و جيرانها مع الحكومة الفرنسية اما يتضمنه ذلك من إعتراف بالسيادة الفرنسية على الجزائر و تأجيل بحث هذه المشاكل إلا أن تحل مع حكومة الجزائر المستقلة.

-الإمتناع عن ربط أقطار المغرب العربي متفردة في مجالات السياسة الخارجية و إقتراح الصيغة الفدرالية لإقامة الاتحاد بين الأقطار الثلاثة.

---

[1] مريم صغير، **مواقف الدول**...،المرجع السابق ، ص165.

[2] أحمد سعيود ، **العمل الدبلوماسي للجبهة التحرير الوطني 1954م- 1962م** ، دار الشروق للنشر،2009م، ض146.

وقد اقتنعت ج .ت .و بضرورة حضور المؤتمر و استغلاله لصالح القضية الجزائرية و هو ما جعلها تحضر له بكل جدية[1] ،و إلى جانب ذلك أكد فرحات عباس أن فكرة المغرب العربي الموحد ليست مجرد نظرية او ضربا من الخيال و أن الجزائر ستدخل لا محالة في الإطار الذي حدده مؤتمر طنجة[2].

7-قرارات المؤتمر:

بعدما أصدر رئيس المؤتمر علال الفاسي أهم العناوين او المحاور الرئيسية لجدول أشغال مؤتمر طنجة، المتمثلة في دعم الثورة الجزائرية و تصفية بقايا الإستعمار، و وحدة المغرب العربي، شرعوا في دراسة هذه المحاور الأساسية لهذا المؤتمر [3] ، وبعد فحص تطور الحرب بالجزائر ، و مضاعفاتها على الصعيد الشمالي الإفريقي ، و على الصعيد الدولي ، ولما لاحظ تطابق أفكار الخاصة بأعضائها [4].

وبعد أربعة أيام من أشغال المؤتمر انتهى المجتمعون إلى ثلاثة قرارات هامة كانت على مستوى تطلعات الشعوب المغاربية وقد صيغت هذه القرارات في شكل نصوص كالآتي:[5]

1-قرار حول حزب جبهة التحرير:

عالج هذا القرار طبيعة الحرب في الجزائر و اثارها على الوضعية في شمال افريقيا و العالم، كما تم التطرق الى المجهودات التي بذلتها تونس و المغرب لإيجاد حل سلمي بين فرنسا و

---

[1] معمر العايب، **مؤتمر طنجة** ...، المرجع السابق ، ص132 133.

[2] فرحات عباس، **ليل الاستعمار** ، المؤسسة الوطنية للنشر ، الرويبة ، 2010.ص19.

[3] أكرم بوجمعة، **محمد بن عبد الكريم الخطابي و دوره في تحرير أقطار المغرب العربي (تونس الجزائر المغرب الأقصى)، قسم التاريخ**، اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ، تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2016 2017 ،

[4] شارل اندري فافرود، **الثورة الجزائرية** ، تر كابوية عبد الرحمان و سالم محمد ، حلب للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2010،ص377.

[5] فرنسا بين نزعتها الاستعمارية و الوساطة التونسية و المغربية، **جريدة المجاهد**، لسان جبهة التحرير الوطني ، العدد 19، 15ديسمبر 1958م، ص2.

ج .ت. و ، و سياسة التصعيد التي انتهجتها فرنسا إتجاه تونس و المغرب بسبب تضامنها مع الثورة [1]، ونظرا لكون هذه الحرب الإستعمارية تشكل تحديا مستمرا لأبسط مبادئ الإنسانية و عملا ترمي إلى إبادة جماعية تهدد وجود شعب بأكمله و تكون بتوسيع رقعتها خطرا على السلم فب شمال المغرب العربي و العالم[2]، ونظرا لما تحمله جبهة التحرير الوطني و الهيئة المسيرة لمعركة الشعب الجزائري من مسؤوليات في جميع أنواعها فإن المؤتمر يوصي لتكوين حكومة جزائرية مؤقتة بعد استشارة حكومتي مراكش و تونس.

ومع الدعم الذي تتلقاه فرنسا من طرف بعض الدول الغربية والحلف الأطلسي و نظرا لكونها تساعده على استفحال حرب إبادة الشعب الجزائري ، فإن هذه الدول تؤيد بصفة مباشرة أو غير مباشرة عما يتنافى مع الإنسانية و يهدد السلم العالمي ، فغن شعوب المغرب العربي و على لسان ممثليها المجتمعين بمؤتمر طنجة ستتخذ موقفا معاديا لتلك الدول و تأمل أن تعدل هذه الدول تلك الساسة الضارة بالسلم و التعاون الدولي، و توجه نداءا علنيا لوضع حد لكل إعانة سياسية و مادية ترمي إلى تغذية الحرب الإستعمارية في المغرب العربي [3].

لذلك قد تفرع قرار المؤتمر حول الثورة الجزائرية إلى ثلاث نقاط:

-أن تقدم الأحزاب السياسية المغربية والتونسية للشعب الجزائري المكافح من أجل إستقلاله كامل المساندة من طرف شعوبها وتأييد حكومتيهما.

-تؤكد على أن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري.

-يوصى بإنشاء حكومة جزائرية مؤقتة بعد إستشارة تونس والمغرب[4].

---

[1] معمر العايب، **مؤتمر طنجة**...، المرجع السابق ، ص145.

[2] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية 1954 1962**، عالم المعرفة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009، ص107.

[3] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر**...، المرجع السابق ، ص107.

[4] شارل اندري فافورد ، **الثورة الجزائرية** ، المرجع السابق ، ص378.

2-قرار حول تصفية بقايا السيطرة الإستعمارية من المغرب العربي:

حيث قدر المؤتمر الجهود التي بذلتها كل من تونس و المغرب لتصفية عهد الإستعمار، و استنكر وجود القوات الأجنبية فوق ترابهما ، كما طلب بأن تكف القوات الفرنسية ، حالا عن إستعمال التراب التونسي والمغربي كقاعدة للعدوان على الشعب الجزائري ، و يوصي الحكومات و الأحزاب السياسية بتنسيق جهودها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفية جميع بقايا السيطرة الاستعمارية [1].

وعند إنطلاق الوفد الجزائري في مناقشة مسألة جلاء القوات الفرنسية في كل من تونس والمغرب فإنه ثمن مجهودات التونسيين في هذا الإطار واعتبر الجلاء في طريقه الى الزوال، أما عن الوضع في المغرب الأقصى فإن الوفد الجزائري محل تأخر ملحوظا في بقاء القوات الفرنسية على المناطق الحدودية مقارنة بتونس، حيث لا تزال هذه الفرق موجودة على الحدود لذا طلب من الوفد المغربي أن يتخذ الإجراءات اللازمة لإبعاد هذه الفرق العسكرية من المناطق الحدودية[2].

من خلال هذه الدراسة وتقدير للمجهودات تم التأكيد على ما يلي:

-استنكر استمرار وجود القوات العسكرية في تونس والمغرب.

-طالب بجلاء القوات الفرنسية التي تشارك في الحرب انطلاقا من أراضي البلدين.

-أوصى الحكومات والأحزاب السياسية بتنسيق جهودها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفية جميع بقايا السيطرة الاستعمارية.

-ذكر بكفاح سكان موريتانيا ضد السيطرة الاستعمارية واكد على ضرورة التحاقهم بالمغرب العربي، وذلك تدخل في نطاق الوحدة التاريخية الحضارية[3].

3-قرار حول وحدة المغرب العربي:

---

[1] إسماعيل دبش، **السياسة العربية** ...، المرجع السابق ، ص238.

[2] معمر العايب، **مؤتمر طنجة**...، المرجع السابق ،ص105.

[3] محمد بلقاسم ، **المرجع السابق** ، ص345،346.

حيث تم هنا التأ كيد على ضرورة توجيه شعوب المغرب العربي و تحقيق التضامن فيما بينها و ذلك عن طريق إقامة وحدة مشتركة بين الأقطار المغاربية الثلاثة و تكون هذه الوحدة من خلال إقامة مؤسسات مشتركة تمكن هذه الشعوب من القيام بدورها بين الأمم ، كما تم إقرار الإتحاد الفدرالي لأنه يتجاوب مع بلدان المغرب العربي لهذا فقد قرر ما يلي:

-أن يشكل في المرحلة الإنتقالية مجلس استشاري للمغرب العربي منبثق عن المجالس المحلية.

-أوصى بضرورة الاتصالات الدورية كلما اقتظت الظروف ذلك بين المسؤولين المحلين للأقطار الثلاثة من أجل التشاور حول قضايا المغرب العربي ولدراسة تنفيذ التوصيات التي يصدرها المجلس الإستشاري للمغرب العربي.

-أوصى المؤتمر حكومات أقطار المغرب العربي بأن لا تربط منفردة مصير شمال إفريقيا في ميدان العلاقات الخارجية والدفاع إلى أن تتم إقامة المؤسسات الفدرالية.

-الكتابة الدائمة لوحدة المغرب العربي: قرر المؤتمر تأسيس كتابة دائمة للسهر على تنفيذ مقرراته وتألف هذه الكتابة من ستة أعضاء بصفة مندوبين عن كل حركة ممثلة في المؤتمر و تنقسم الكتابة الى مكتبين أحدهما بالرباط و الثاني بتونس، وتجتمع الكتابة دوريا في احدى العاصمتين بالتناوب، ويعقد اول اجتماع خلال شهر ماي[1].

كما رفعت الأحزاب المشاركة في المؤتمر توصية لحكوماتها مفادها عدم ربط مصير شمال إفريقيا بصفة إنفرادية في مجالي الدفاع والعلاقات الخارجية إلى أن تتم إقامة الأطر الإتحادية[2]، بالإضافة إلى هذه القرارات فإن المؤتمر أصدر تصريح مشترك حول الإعانة التي تمد بها بعض الدول الغربية لفرنسا لمجابهة ج .ت .ومذكرين هذه الدول أن الشعب المغاربي ساهم بقسط وافر في إنتصار هذه الدول على النازية في الحرب العالمية الثانية[3].

[1] إسماعيل دبش، **السياسة العربية...**، المرجع السابق ، ص238 239.

[2] عمار بن سلطان و آخرون ، **المرجع السابق** ، ص108 .

[3] معمر العايب، **مؤتمر طنجة...**، المرجع السابق ، ص162 .

ومن خلال قراءتنا ودراستنا لجميع القرارات التي تمخضت عن المؤتمر يتضح لنا أن القضية الأساسية التي كانت محل نقاش وبحث الوفود المشاركة هي القضية الجزائرية وما تحتاجه من مساعدات وإعانات مكنتها من تحقيق إستقلالها وسيادتها والتركيز على أن الوحدة المغاربية لا يمكن أن تحقق بين الأقطار المغاربية الثلاثة إلا بإستقلال الجزائر.

وبالتالي فإن مؤتمر طنجة لم يكن مجرد مناورة سياسية صغيرة ولا كان أخيرا قصة ملفقة يقصد بها إرهاب العدو، ان طنجة كان يقظة شعوب تريد استعادة وحدتها التي سحقها العدو الاستعماري[1].

8- تقييم المؤتمر:

برزت قيمة مؤتمر طنجة ،كحدث مغاربي يكتسي أهمية كبيرة لدول المنطقة وكان ذلك من خلال الظروف التي ثار عليها وقراراته التاريخية التي من خلالها أحيت أمال شعوب المنطقة لضرورة التكتل ولم الشمل وإيجاد الحلول للمشاكل المتشابكة والمشتركة التي كانت تعيشها الأقطار الثلاثة للمغرب ،وعلى رأس هذه القضايا ،القضية الجزائرية [2].

8-1 ايجابيات المؤتمر :

أكدت تقارير الثورة الجزائرية بأن المؤتمر كان ناجحا من الناحية النظرية ،فبإستثناء مشكلة الحدود خاصة مع المغرب والتي تم تجاوزها كما يؤكد ذلك السيد عبد الحميد مهري بعد إلتقاء وفد جبهة التحرير الوطني يولي العهد أنذاك ،بعدها تقرر ترك النظر فيها الي مابعد إستقلال الجزائر .

[1] من طنجة الى المهدية ، **جريدة المجاهد** ، لسان جبهة التحرير الوطني ، العدد 26، 2جويلية 1958،ص13.

[2] معمر العايب ،**مؤتمر طنجة المحطة ...** ،المرجع السابق ،ص 216-217 .

ماعدا ذلك فإن الجميع عبر عن ضرورة وضع الأسس الكفيلة لمساندة الثورة التحريرية والبدء بعد إستكمال إستقلال الجزائر في بناء صرح المغرب العربي [1] .

وقد اعتبر المؤتمر من طرف العديد من الباحثين ،على أنه محاولة جادة من طرف تونس والمغرب الأقصى لإحتواء الثورة الجزائرية من خلال قراراته البارزة لإقامة مشروع الوحدة المغاربية ، الذي أقره مؤتمر طنجة في احدى قراراته على اعتماد صيغة الشكل الفيدرالي لتحقيق وحدة المغرب العربي وهو ماعبر عنه المناضل عبد الحميد مهري وذلك في تصريح لجريدة المجاهد في 22 جوان 1959م حيث قال :"أن قرارات مؤتمر طنجة كانت ترمي في معظمها الى مساندة الجزائر على تحقيق إستقلالها واستكمال تونس والمغرب شرط سيادتها " [2].

2-8 سلبيات المؤتمر:

برغم من أن قرارات مؤتمر طنجة تعتبر أهم نقطة من النقاط الايجابية للمؤتمر إلا أن فشل تطبيق هذه القرارات هو أول سلبيات المؤتمر .

- إرادة الوحدة لم تكن حقيقية بل ملغومة من الأساس لإعتمادها على المصالح المشتركة .
- المؤتمر الذي ارتبط بوحدة المغرب العربي لم يكن كما أراد له أن يكون الميلاد الرسمي أو النواة الأساسية للوحدة ،بل يمكن اعتباره نهاية لمسار نضالي من أجل الوحدة الذي ابتدأ مع عدد من الشبان المغاربة [3] .

[1] لزهر بديدة ،**دراسات في تاريخ** ... ،المرجع السابق ،ص 149 .

[2] معمر العايب ،**مؤتمر طنجة محطة** ... ،المرجع السابق ،ص 206 .

[3] صبيحة بخوش ،المرجع السابق ، ص 232 .

- إضافة إلى تراجع اهتمام الحركات الوطنية المغاربية بالموضوع بسبب الصراعات الحادة التي انفجرت داخل هذه الحركات نفسها كما حدث في حزب الإستقلال المغربي ،وكذلك الحزب الدستوري الحر التونسي .
- الخلافات الجزائرية المغربية بشأن مسألة الحدود التي الحجر الأساس في تأزم العلاقات بين البلدين حتي الأن وهو ما انعكس سلبا على قضية الوحدة المغاربية .
- إختلاف الأنظمة السياسية والتوجهات الايديولوجية [1]
- إستفحال الخلافات بين الأطراف الثلاثة منذ جوان 1958م دخلت جبهة التحرير الوطني في خلافات حادة مع تونس التي مقررات طنجة وأمضت اتفاقية إيجلي مع فرنسا ،و واجهتها كثير من المشاكل مع المغرب ترجع الى مسألة الحدود ونشاط الثورة في المغرب .
- عدم وفاء تونس والمغرب بإلتزاناتها إزاء مقترحات دعم الثورة الجزائرية مما جعل القادة الجزائريون يشعرون بتخلي نظام البلدين عن الثورة الجزائرية في هذه المرحلة الحاسمة [2].

8- نتائج المؤتمر:

لم يخص قرار الوحدة بنقاشات مستفيضة ،مما يؤكد أن الرغبة لتجسيد الوحدة لم تكن صادقة ،ويرجع ذلك الى تخوف النخب السياسية على ضياع الإمتيازات القطرية ،وعلى مشاركة الجزائر الغير مستقلة بعد في هذه الوحدة ،حيث أن مفهوم الوحدة في طنجة أخذ صيغة وحدة العمل وليس وحدة الهوية و أن القرارات لم تكن موجهة الى الوحدة بقدر ما

[1] مؤمن العمري ، المرجع السابق ،ص 223.

[2] عبد الله مقلاتي ،**مؤتمر طنجة المغاربي** ...،ص 390-391 .

كانت تهدف إلي مواجهة الإستعمار الفرنسي ،ويبدو كل ذلك أن إستراتيجية جبهة التحرير الوطني نجحت في تحويل مؤتمر الوحدة إلى مؤتمر للتضامن مع الثورة الجزائرية .

وزيادة على ذلك فإن مؤتمر طنجة لم يوجه لبعث الوحدة المغاربية بقدر ما كرس لدعم القضية الجزائرية، و أن الثورة الجزائرية استطاعت أن تخرج منه بمكاسب مهمة و أن تشق من خلاله أفاقا مغاربيا للتضامن فيما بين الأقطار الثلاث.

ولقد تحققت نظريا في مؤتمر طنجة أمال واسعة، كانت تنشدها الأحزاب والجماهير الشعبية وزاد في حماسه قراراته المباركة السلطة الرسمية لمقرراته بما في ذلك ملك ليبيا الذي أكد موافقة بلاده على قرارات المؤتمر، وقد جندت الصحف ووسائل الإعلام للتغني بهذا الإنجاز التاريخي وتفاعلت مختلف القوى الجماهيرية مع مشروع الوحدة.

ولذلك فإن نتائج المؤتمر ظلت رهينة الظروف الداخلية والدولية للأطراف الثلاثة والتي لم تكن مساعدة لتنفيذ قراراته ومهما كانت الأحكام الصادرة بشأن المؤتمر ،تبقى أهم دلالة سياسية له هو فصله بين مرحلتين زمنيتين الأولى هي فترة الإستعمارية واتسمت بالتضامن بين الحركات الوطنية المغاربية من أجل تحقيق الإستقلال ،والثانية وهي مرحلة الأستقلال واتسمت بهيمنة المصلحة الداخلية وبناء الدولة القطرية والإبتعاد عن عن فكرة الوحدة [1].

كان مؤتمر طنجة من الأهمية مالا يسمح لنا بتقدير مدى تأثيرها الحاسم على سير حربنا الإستقلالية في الميدان السياسي والدبلوماسي ،وكذلك فيما يخص مكانة جبهة التحرير الوطني في الميدان العالمي .

والمؤتمر كان يعبر أولا عن شئ جديد وهو أن 35 مليون من أنباء المغرب بعد مرحلة طويلة من التاريخ فقد عادوا وقرروا أن يتحدوا في السراء والضراء من جديد .

[1] صبيحة بخوش ،المرجع السابق ،ص 263 .

إن المؤتمر قد قضى على الخطط العلمية التي سطرها الخبراء الفرنسيون لتحطيم المغرب العربي فأصبح واجبا عليهم أن يغيروا خططهم رأسا على عقب لأنهم سيجدون أمامهم الأن المغرب العربي قويا كامل الاستعداد للكفاح ضد النوايا الأوروبية الخبيثة .

وقد أراد الملاحظون المغرضون أن يستنتجون من هذا المؤتمر أنه إعلان للحرب والحقيقة أن المؤتمر كان جبهة دفاع مشترك ضد السيطرة الإستعمار وهو أيضا مشروع علمي وليس سياسي موحد ينسجم كل يوم مع أشكال الحرب ومراعيا لخطط الاحتلال وأساليبه التي تنوي فرنسا تنفيذها [1].

[1] مؤتمر طنجة مرحلة الحاسمة، جريدة **المجاهد**، المصدر السابق، ص 1.

المبحث الثاني: مؤتمر القاهرة :

1- مؤتمر القاهرة 26 ديسمبر 1957 -1جانفي 1958 :

وهو المؤتمر الّذي ترسخت فيه المبادئ الكبرى لمؤتمر باندونغ ، وعرف نشاط جبهة التّحرير الوطني الممثلة من طرف الأمين دباغين * تقديم لائحة صوت عنها بالإجماع عن " إستقلال الجزائر وفسح المجال للتفاوض مع جبهة التّحرير الوطني "[1] ونظرًا لإصرار فرنسا على عدم الدخول في أيّة مفاوضات جديّة ، ونظرًا لأنّ هذه الحرب الّتي فرضت على الشعب الجزائري تهدد أمن شعوب إفريقيا والسّلام العالمي.

1-1 انعقاد المؤتمر :

انعقد هذا المؤتمر في 26 ديسمبر 1957 م بالقاهرة [2] وحضره 500 مندوب قدموا من 38 دولة وأغلبيتهم من أسيا. ويبدوا أن فكرة التضامن الأفرو-آسيوي لم ترق كثيرا لنكروما وشخصيات حركة عموم إفريقيا في مؤتمر باندونغ 1955م. بيد انه سرعان ما أصبح من المستحيل تجاهل قوة الرابطة الأفرو-آسيوية بقيادة القاهرة والمدعومة من موسكو، إضافة إلى أن نكروما وكجزء من نضال الحركة في القضاء على أخر بقايا السيطرة الاستعمارية[1] أصبحت أكثر إقناعا.

* ولد سنة 1917 بحسين داي ، إنخرط في صفوف حزب الشّعب الجزائري ، ثّم جبهة التّحرير الوطني وكان عضوًا في لجنة التّنسيق والتّنفيذ عين مسؤول اللّجنة الخارجيّة لجبهة التّحرير الوطني ، ثّم وزيرًا للشؤن الخارجيّة في الحكومة المؤقتة للجمهوريّة الجزائريّة الأولى سنة 1958

(1) تطور الديبلوماسيّة الجزائريّة 1830 – 1962 ، دراسات وأعمال الملتقى الوطني الأول حول تطور الدبلوماسيّة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنيّة وثورة أوّل نوفمبر1954 ، الأبيار ، الجزائر ، 1998 ، ص91 .

Philippe Decraene : op.cit, p

(2) 32.

1-2 قرارات المؤتمر :

فإنّ مؤتمر تضامن الشعوب الأفريقيّة والآسيويّة المنعقد في القاهرة أصدر قرارات وتوصيات لصالح الشعب الجزائري جاء فيها :

" -إستنكار الحرب الإستعماريّة الّتي تشنها القوات الفرنسيّة، والفظائع الّتي تقترفها ضد الشّعب الجزائري الّذي يكافح في سبيل إستقلاله .

- الإعتراف بإستقلال شعب الجزائر فورًا .

- المبادرة إلى إجراء مفاوضات على أساس هذا الإستقلال بين الحكومة الفرنسيّة وجبهة التّحرير الوطني الّتي تمثل الشعب .

- الإفراج فورًا على جميع الوطنيين الجزائريين الموجودين في السّجون والمعتقلات .

- إستنكار تجنيد الإفريقيين في الجيش الفرنسي الّذي يحارب في الجزائر ويوجهون نداءً إلى هؤلاء ليرفضوا مقاتلة إخوانهم .

- على جميع شعوب العالم وخاصة شعوب إفريقيا وآسيا ، أن ينظموا حملات صحفيّة وأنّ يقوموا بمظاهرات ، كفيلة بتعبئة الرّأي العام ضدّ حرب الإبادة في الجزائر وحمل فرنسا على إحترام حقوق الإنسان وإتفاقيات جنيف الخاصة بقوانين الحرب"[1] .

هذا و قد أوردت جريدة المجاهد في مقال لها "...بأن يكون 30 مارس 1958 يوم التّضامن العالمي مع الجزائر المجاهدة مع التدابير الآتيّة فورًا :

" - تكوين لجان قوميّة لتحرير الجزائر مهمّتها الإشراف على ما ينظم ليوم 30 مارس من أعمال، على أن يستمر هذا العمل إلى أن تحقق الجزائر إستقلالها .

- تخصيص أسبوع أوثلاثة أيام لجمع التبرعات .

- نشر أحاديث لزعماء الشعب الجزائري .

---

[3] محمّد بلقاسم ، الطاهر جبلي ، معمّر العايب : القواعد الخلفيّة للثورة الجزائريّة - الجهة الشّرقيّة 1954 -1962 ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث ، 2007 ،ص302-303 .

– إتّخاذ جميع التّدابير الكفيلة لإقناع الحكومة الفرنسيّة بوقف أعمال العدوان في الجزائر .

– إمتناع الحكومات عن إمداد فرنسا بأيّ عون تستغلّه في عدوانها بالجزائر .

– إنشاء مكتب خاص بالجزائر في مقرّ السكريتاريّة الدائم تواصل فيه جبهة التّحرير الوطني نشاطها .

– تنظيم إذاعات يوميّة موجهة إلى شعوب العالم أجمع لشرح المسألة الجزائريّة "[1]

إنّ توطيد الدعم من خلال هذا المؤتمر،هو إنتصارللجزائر لأن آسيا وإفريقيا وراءها بكل ما تملكه مئات الملايين فيها من عزم وبذل قوة .

2- مؤتمر القاهرة 20-28 أوت 1957و إيديولوجية جبهة التحرير الوطني:

2-1 عوامل وظروف انعقاده:

لقد كانت من أهم أهداف مؤتمر الصومام 1956، إحداث ثورة شاملة، فاطّلعت ج ت و بإستراتيجية جديدة تتمثل في تفعيل دور الجماهير الشعبية داخل المدينة، عن طريق عملية التحسيس والتعبئة ضمن ما عرف بالتنظيم السياسي المدني لجيش وجبهة التحرير الوطني،[1] لذا قامت الجبهة بتنظيم الشعب وتوجيهه توجيها سليما، خاصة بعد النجاح الذي أحرزه الإضراب اللامحدود للطلبة في 19 ماي 1956، عندها اختارت لجنة ت. ت أن تدخل الحرب إلى المدن، خاصة الجزائر العاصمة فاعتبرتها منطقة مستقلة خاضعة لها، بقيادة العربي بن مهيدي ويساعده ياسف سعدي.[2]

---

[1] يوم الجزائر كما حدّدته السكريتاريّة الدائمة : المجاهد ، العدد21 ،1أفريل1958 ، ص 3 .

[1] – قدور كريمة ، "معركة الجزائر" مجلة الراصد الصادرة عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة1 نوفمبر 1954، العدد الأول ،الجزائر ، 2002، ص12.

[2] – محمد ودوع، "مدينة الجزائر في قلب المعركة"، مجلة النائب الصادرة عن المجلس الشعبي الوطني ، عدد خاص، السنة الثالثة، الجزائر 2004 ، ص 132-133.

فحسب بن يوسف بن خدة[1]. "فقد حضيت مدينة الجزائر بوجود التمثيل الأجنبي ووجود الصحافة والإدارة الفرنسية".[2]

وبالتالي ضمان الحد الأعلى من الأصداء في الخارج، فهي بذلك مركز دعائيا يتناسب مع العمل الهادف، لاسترعاء الإنتباه الدولي فكل اعتداء أو إضراب أو مظاهرة في مدينة لجزائر، لها أثر كبير في الخارج أكثر من أي مكان آخر في المقاومة، وهذا ما يجعل السياسة الخارجية للجبهة تخضع للنضال القائم بداخل البلاد.[3]

لذا فالأحداث التي عاشتها مدينة الجزائر من سنة 1956 إلى غاية سنة 1957 تحولت فيها العاصمة إلى ساحة للمقاومة تجمعت فيها كل مظاهرها الشعبية، الأمر الذي جعل البعض يسميها بأنها أضحت عاصمة الثورة الجزائرية،[4] كما انعكست إيجابا وسلبا على مسيرة المشروع الإيديولوجي.[5]

ويظهر ذلك جليا من خلال الأحداث التي عرفتها، وما تخللها من إضطرابات عنيفة بعد العديد من العمليات الفدائية ودوريات القمع.

ففي 19 جوان 1956 أعدم من المحكوم عليهم بالإعدام أحمد زبانة وعبد القادر فراج.[6]

---

[1] – مناضل بحزب الشعب الجزائري، عين عضوا في اللجنة المركزية بعد 1947 وأصبح أمينا عاما 1951 التحق بالثورة سنة 1955 عين في لجنة التنسيق والتنفيذ في مؤتمر الصومام أصبح وزيرا للشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة الأولى ثم رئيسا للحكومة المؤقتة الثانية 1961 انسحب من الواجهة السياسية بعد الاستقلال ومارس مهنته إلى أن توفي في 3 فيفري 2003.

انظر: محمد عباس، رواد الوطنية، دار هومة، الجزائر،2005 ، ص 99.

[2] – بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، ، دار النعمان، ط 1، الجزائر، 2004، ص 117.

[3] – سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص80-81.

[4] – محمد ودوع، المرجع السابق، ص 133.

[5] – saad dahleb. Mission a complu. edition dahleb.alger.1990. p 38.

[6] – "الذكرى الخمسين لإعدام الشهيدين احمد زبانة وعبد القادر فراج"، مجلة أول نوفمبر الصادرة عن المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد 168، الجزائر،2006 ، ص 112- 115.

وفي 10 أوت 1956 نشط دعاة الجزائر الفرنسية ووضعوا قنبلة في شارع تيباس thebes الذي حصد عدة جرحى.

وفي 30 سبتمبر 1956 قامت كل من سامية الأخضري وزهرة ضريف[1] بتفجير قنبلتين بالميلك بار والكافيتريا خلفتا 4 قتلى و50 جرحى من الأوربيين.

وقد تعززت قوة صفوف الجبهة بعد اختطاف الطائرة المقلة للزعماء الخمسة وقد قابلتها مضاعفة لعمليات الاغتيال من طرف فرنسا، كما أن فشل العدوان الثلاثي على مصر كان عاملا أساسيا في العزلة الدبلوماسية لفرنسا، وعاملا مدعما لجبهة التحرير الوطني، كما خلف اغتيال أميدي فروجير من طرف علي لابوانت أثرا نفسيا سيئا على الأوربيين حيث لجئوا إلى القيام بعمليات التصفية العشوائية يوم 29 ديسمبر 1956.[2]

وقد تدعم هذا النضال الفدائي في العاصمة، بإعلان لجنة التنسيق والتنفيذ في بداية جانفي 1957 بداية إضراب 8 أيام، فحسب بن خدة "فإن اتخاذ هذا القرار تناسب مع إقبال الكتلة الأفروآسيوية على مناقشة القضية الجزائرية في جمعية الأمم المتحدة في 1957/01/28 ولتأييد هذا الموقف كان علينا أن نعمل عملا يزكي ويدعم مسعى الكتلة لأن فرنسا لاتزال تزعم أن الجزائر فرنسية".[3]

---

[1] – زهرة ظريف من مناضلات جبهة التحرير الوطني انتقلت من مسقط رأسها مدينة تيارت، إلى الجزائر العاصمة لمزاولة دراستها الجامعية، بكلية الحقوق سنة 1954 وهي نفس السنة التي التحقت فيها للثورة الجزائرية رفقة زميلتها سامية لخضاري، القي عليها القبض مع ياسف سعدي سنة 1957 بعد معركة الجزائر وهي زوجة القائد الفقيد رابح بيطاط.
انظر: وهيبة سعد الله، "زهرة ظريف بيطاط تروي قصتها مع الثورة الجزائرية"، مجلة الحدث العربي والدولي، عدد خاص، الجزائر، 2002، ص30-31.

[2]– Patrick Eveno et Jean Phanchais. La guerre D'Algérie. Editions Laphomic. Alger. 1990.p- p.113- 114.

[3] – بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص116.

ومن أجل تعزيز سيطرة الجبهة في أوساط الشعب، حيث مازالت تعاني من النشاط التخريبي للعناصر الميصالية، وأيضا لتجسيد فكرة أن ج ت و هي الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري، وأيضا تخفيف الضغط على الجبال والأرياف بإقحام جماهير المدن في المعركة التحريرية.[1]

في حين منح روبير لاكوست في 7 جانفي 1957 كل السلطات للجنرال ماسو قائد الفيلق العاشر للمظليين، وقد عمد إلى تقسيم الجزائر العاصمة إلى أربعة قطاعات بقيادة كتائب متخصصة، حيث قامت بعمليات التفتيش والتوقيف والتحقيق لكامل العاصمة بطريقة ممنهجة، وعن طريق الإعلانات والمواجهات وخاصة الممارسات الشاملة للتعذيب، استطاعت كتيبة المظليين أن تكتشف جزئيا شبكة ياسف سعدي.[2]

وحسب بن خدة، "فإن الإضراب قد حقق النتائج المرجوة منه في حين ساهم في اعتقال الآلاف من الموطنين والعديد من القتلى والمفقودين، بالإضافة فقد ساهم الإضراب في تشويه صورة فرنسا بعد أن نقلت الصحافة الدولية وقائعه من قمع وإرهاب وتعذيب".[3]

ومع استمرار معركة الجزائر من ديسمبر 56 إلى سبتمبر 1957، وما تخللها من صراع عنيف بين كل من وحدات المظليين ومناضلي ج ت و ، فقد عبرت الأحداث على مدى تلاحم الشعب الجزائري مع الثورة ومدى انصياعه لأوامرها.[4]

[1] – محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص273.

[2] – Patrick Eveno et Jean Phanchais. Op. cit. p115.

[3] – بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 124– 129.

[4] – سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 82 .

ولقد كانت عملية 9 جوان 1957 التي نظمها ياسف سعدي الحلقة الأخيرة لنهاية معركة الجزائر، حيث فجر مرقص كازينو الكورنيش التي خلفت عدة قتلى، لكن النقيب ليجي (LEGER) كون شبكة مسماة "بلو دو شوف" "bleus de chauffe" التي تضم إرهابيين تسللوا إلى القصبة، من أجل مراقبة الفدائيين وإخبار السلطات الفرنسية، وفي 24 سبتمبر تم إلقاء القبض على ياسف سعدي وزهرة ظريف بعد أن استشهد كل من علي "لابوانت" وحسيبة بن بوعلي وعمر الطفل.[1]

هذا كله من ناحية التطور العسكري، والذي نتج عن تطور سياسي كبير من الناحية التنظيمية للثورة خاصة من خلال مؤتمر الصومام، الذي شهد استجابة جماهيرية عظمى جسدها إضراب الثمانية أيام،[2] الذي يشكل في حد ذاته تطورا في الإيديولوجية النضالية لج ت و، راعت من خلاله مقررات مؤتمر الصومام بإدخال الحرب للمدن أولا والاعتماد على الجماهير الشعبية من أجل ترسيخ البعد الثوري ثانيا وذلك من خلال الإضرابات والمظاهرات.

وفي الخارج حيث تدعمت مكانة الثورة من خلال التضامن العربي واتساع نطاق حلفائها وأصبحت دول إفريقيا وآسيا تتطلع نحوها.وبعض بلدان العالم الثالث كما، بدا المعسكر الشيوعي يهتم جديا بالقضية الجزائرية.[3]

---

[1] – Patrick Eveno et Jean Phanchais. Op. cit. p115.

[2] – محمد لحسن ازغيدي ، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية(1956– 1962)، المرجع السابق، ص 149.

[3] –جودي الأخضر بوالطمين، لمحات من تاريخ الجزائر، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 65–66. انظر كذلك: ازغيدي محمد لحسن ، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية(1956– 1962)، المرجع السابق، ص163.

ونتيجة لهذه الظروف والعوامل والصعوبات الظرفية التي واجهتها لجنة (التنسيق والتنفيذ) بمدينة الجزائر قررت الانتقال إلى الخارج لإعادة تنظيم وتعزيز جبهة التحرير الوطني وتطهير العلاقات مع البلدان الشقيقة والصديقة وخصوصا تونس والمغرب ومصر.[1]

وبهذا أنعقد أول اجتماع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية من 20-28 أوت 1957 حيث حضره مجموعة من قادة الثورة،[2] لالشيئ إلا لتسطير برنامج عمل يتناسب مع الظروف والمستجدات الداخلية والخارجية، من أجل رسم الآفاق الإستراتيجية للدولة الجزائرية المستقبلية.[3]

2-2 التوجهات الداخلية:

لقد تمخض المؤتمر كغيره من مؤتمرات الجبهة على مجموعة من القرارات، وذلك بعد دراسة عميقة للأوضاع العسكرية والسياسية من كل الجوانب، والوقوف على السلبيات والإيجابيات والوسائل التي يتطلبها الكفاح المستمر.[4]

---

[1] – مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص67.

الحاضرون في المؤتمر حسب الوثيقة الصادرة عنه هم: رمضان عبان، عباس فرحات، عمارة بوقلاز، مصطفى بن عودة،بت يوسف بن خدة، محمد بن يحي، هواري بومدين، عبد الحفيض بوصوف، سعد دحلب، سليمان دهيلس،لخضر بن طوبال،احمد فرانسيس، كريم بلقاسم، محمد لعموري،ابراهيم مزهودي،عمر اوعمران،الطيب الثعالبي،احمد توفيق المدني،امحمد يزيد، الامين دباغين،عبد الحميد مهري، شريف محمود.انظر:

2- Mohammed Harbi et Glbert Meynier. LE F L N DOCUMENT ET Histoire (1954-1962).EDITIONS Casbah. Alger.2004. p254.

[3] – فتح الدين بن ازواو، المرجع السابق، ص 87.

[4] – إدريس خضير، البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830 – 1962)،ج 2، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص215.

أ- البعد التنظيمي:

توسيع المجلس الوطني للثورة الذي أصبح يضم 54 عضوا بدلا عن 34 عضوا، فلم يعد هناك فرق بين الاحتياطيين والأصليين،[1] أي كلهم أصلين فأصبح بذلك المجلس الهيئة العليا للثورة يجتمع مرة في السنة في دورة عادية ويمكن أن يستدعي إلى دورة غير عادية إما بطلب من لجنة التنسيق والتنفيذ بأغلبية بسيطة، وإما بطلب ثلث أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية.[2]

رفع عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى 9 أعضاء بعد ما كانوا 5 وذلك بتعيين كل من حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة[3]، رابح بيطاط، محمد خيضر[4] الموقفين في معتقلات العدو باعتبارهم الذين حضروا ونظموا وقرروا اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954.[5]

ومن مهام اللجنة تطبيق السياسة التي يعدها المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وهي تنّصب أو تعزل من طرفه بأغلبية الثلثين، ولها سلطات واسعة تمتد إلى جميع المسائل ماعدا تلك

---

[1] – محمد حربي، ج ت و الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 170.

[2] – Mohammed Harbi et Glbert Meynier.OP.CIT. P254

[3] – احمد بن بلة من مواليد مدينة مغنية 25 ديسمبر 1925انضم إلى ح ش ج بع الحرب العالمية الثانية، أصبح مسؤولا عن التنظيم والمنظمة الخاصة التجأ إلى القاهرة، ليصبح من زعماء ج ت و ثم اعتقل مع الزعماء الأربعة كان عضوا في م و ث ج ونائبا لرئيس الحكومة المؤقة1960، ليصبح أول رئيس للدولة الجزائرية سنة 1962، وبحلول سنة 1965، أطاح به هواري بومدين اثر الانقلاب ليقضي 14 سنة سجنا، وبعد أن أطلق سراحه من طرف الرئيس الشادلي يختار بن بلة المنفى منذ عام 1982، انظر: محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المرجع السابق، ص 186.

[4] – ولد محمد خيضر في 13 مارس 1912 بالعاصمة ، ناضل في صفوف ح ش ج ، انتخب سنة 1946 نائباً في الجمعية الوطنية الجزائرية ، لجأ بعد حادثة بريد و هران سنة 1950 إلى القاهرة ليصبح مسئولا عن وفد الحزب هناك ، كلف بعد اندلاع الثورة برئاسة الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني ، اعتقل في عملية القرصنة الفرنسية المشهورة في 1956/10/22، عين وزيراً للدولة في الحكومة المؤقتة (1958–1962) ، تولى بعد الإستقلال سنة 1962 الأمانة العامة لجبهة التحرير الوطني ، بعد خلافه مع بن بلة استقر في مدريد حيث اغتيل في 4 جانفي 1967، انظر: المرجع نفسه، ص190.

[5] –مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 68– 69

التي تقرر مصير البلاد على سبيل المثال المفاوضات، وقف القتال، الانحياز إلى كتلة من الكتل، الحل الدولي للمشكل الجزائري، تدخل طرف ثالث في النزاع الجزائري.[1]

وهذا كله من صلاحيات المجلس الوطني للثورة، وهو إن دل على شيء إنما يدل على ضرورة الإعتماد على الجانب الدبلوماسي على غرار الجانب العسكري،[2]وقد عرفت هذه الدورة تطورا في منطلقاتها الإيديولوجية بحيث لم يعد يشترط الانتماء التنظيمي للحزب والتشبع المطلق بإيديولوجيته للتمكن من ممارسة المهام القيادية العليا.[3]

فهذا التوسع لهياكل الثورة في المجلس الوطني ولجنة التنسيق والتنفيذ والانفتاح على الآخر، جاء تماشيا وتطورها وشموليتها وضرورة مسايرة هذا التطور من تسيير وتنظيم.[4] كما يعتبر إرساءا لمبدأ القيادة الجماعية ورفض تقديس الشخصية أو الإنفراد بالزعامة، فالثورة الجزائرية هي ثورة كل الشعب الجزائري وهذا الذي عرف من خلال مؤتمر الصومام 1956.[5] مما يعني ذلك التواصل في المبادئ الإيديولوجية للثورة، وضرورة التأكيد عليها. وهو ما أعطى نفسا جديدا للثورة في عملها التنظيمي لتواصل مسيرتها في خضم كل الصعوبات التي واجهتها.[6]

أما المبدأ الذي أقره مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 في "أولوية السياسي على العسكري وألوية الداخل على الخارج فقد أستبعد أو ألغي ومركز القرار و قيادة الثورة تكون

---

[1] – Mohammed Harbi et Glbert Meynier.OP.CIT. P254

[2] – محمد حربي، ج ت و الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 170.

[3] – محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر(1942– 1992)، المرجع السابق، ج 2، ص .137

[4] –فتح الدين بن ازواو، المرجع السابق، ص87.

[5] – محمد العربي ولد خليفة، "مؤتمر الثورة في الصومام من التنظيم إلى الإستراتيجية"، مجلة أول نوفمبر الصادرة عن المنضمة الوطنية للمجاهدين، العدد 169، الجزائر، 2006، ص11.

[6] – فتح الدين بن ازواو، المرجع السابق، ص87.

في الخارج أما الداخل فالسلطة تبقى في يد الرؤساء العسكريين خاصة في يد الثلاثي: لخضر بن طوبال[1] و بوصوف[2] وكريم بلقاسم.[3]

ويعود إلغاء هذا المبدأ "ليس من أولوية السياسي على العسكري ولا فرق بين الداخل والخارج، نتيجة للجدل والتناقضات والصراعات التي خلفها مؤتمر الصومام 1956 وإنما يدل على الإختلاف الإيديولوجي للقادة، وإرهاصاتها تعود إلى ما قبل الثورة والصراع على السلطة وفكرة الزعامة الفردية والصراع بين الأشخاص مثل كريم بلقاسم ضد دحلب[4] و بن خدة .[5]

ورغم تركيز اللائحة الختامية على أن الأولوية تكون إلا من حيث الفاعلية وحيث مصلحة الثورة لكن هذا التأكيد لم يكن في الواقع إلا شكليا، فالسلطة انتقلت إلى القادة العسكريين الذين جنحوا للاستبداد رغم معارضة عبان وسكوت السياسيين الذين قبلوا بدور المنفذ،والداخل سيبقى مستقلا إلى غاية وقف إطلاق النار.[6] إن هذا الإلغاء لم يضر بالجانب

[1] – لخضر بن طوبال ولد سنة 1923 بميلة ، ناضل في صفوف ح ش ج، كان ضمن مجموعة الـ 22 ، تولى قيادة الولاية الثانية بين سنتي 1956و1957 عضو المجلس الوطني للثورة سنتي 1956و1962 عضو لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية ، وزيرا للداخلية في أول حكومة مؤقتة ثم وزيرا للدولة في الحكومتين التاليتين ، بعد سنة 1962 إنسحب من الحياة السياسية ، أنظر: BEN JAMIN STORA. OP.CIT. P 324.

[2] – عبد الحفيظ بوصوف ولد بميلة سنة 1926 ، ناضل في صفوف حزب الشعب ، عضو مجموعة الـ22 ، قائدا للولاية الخامسة بين 1957/1956 ، عضو المجلس الوطني للثورة بين 1956و1962 ، وزيرا للاتصالات العامة في الحكومة الأولى ووزيرا للتسليح والاتصالات في الحكومتين التاليتين ، انسحب من العمل السياسي بعد سنة 1962 إلى أن توفي سنة 1982، أنظر:.328 –327 .ibid. p.p

[3] – سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص84.

[4] – سعد دحلب من مواليد 1919بتيارت، عقب تسريحه من الخدمة الوطنية التحق بح ش ج ، انتخب عضوا للجنة المركزية لح ا ح د، التحق بج ت و سنة 1955 حيث عين عضوا في ل ت ت، عين في الحكومة المؤقة الثانية أمينا عاما، وفي الحكومة الثالث وزيرا للخارجية، بعد الاستقلال شغل منصب سفير لدى المغرب توفي في 16 ديسمبر 2000 ودفن بالعاصمة. أنظر: محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص 173.

[5] – محمد حربي، ج ت و الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 170.

[6] – محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر(1942– 1992)، المرجع السابق، ج 2، ص 137– 138.

التنظيمي للثورة غير انه اضر في ازدياد الهوة بين السياسيين والعسكريين باعتباره بندا شكليا فقط مما سينجر عنه تواصل الصراعات والنزاعات التي تصل إلى حد التصفية الجسدية.

ب- البعد السياسي:

كما سطرت قرارات مؤتمر القاهرة بصفة واضحة طبيعة النظام المستقبلي للدولة الجزائرية وسيادتها الوطنية وهذا كله في إطار العمل الداخلي للثورة فنجد من بين أهدافها "تأسيس جمهورية ديمقراطية واجتماعية لا تتناقض مع المبادئ الإسلامية"[1].

وهنا نلمس العودة إلى بيان أول نوفمبر 1954 وتبني أطروحاته بهذا الشأن،[2] لإبراز الانتماء الحضاري وهوية الثورة الجزائرية، الذي طالما طالبت به الحركة الوطنية في أدبياتها، هذا من جهة ومن جهة أخرى تصميم إيديولوجية جبهة التحرير الوطني على مواجهة النظام الإستعماري الذي حاول بكل الطرق القضاء على هذه الدولة، وإزالة كل ما يتعلق بهويتها وأصالتها التاريخية والحضارية، اعتمادا على جل القوانين العنصرية.[3]

من هنا يتضح لنا أن عودة إيديولوجية جبهة التحرير الوطني إلى مقررات البيان باعتباره مرجعية أساسية وإيديولوجية للفكر الوطني، وهو امتداد للمطلب الأساسي للشعب الجزائري في ظل النظام الاستعماري.[4]

---

[1] – Mohammed Harbi et Glbert Meynier.OP.CIT. P255.

[2] – النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني(1952– 1962)، المصدر السابق، ص 8.

[3] – فتح الدين بن ازواو، المرجع السابق، ص 88 –89.

[4] – إبراهيم مياسي، " المرجعية التاريخية للثورة التحريرية الكبرى"، مجلة أول نوفمبر الصادرة عن المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد 169، الجزائر، 2006، ص 20.

على غرار القرارات الصادرة عن المؤتمرات السابقة لجبهة التحرير الوطني وضرورة العمل المسلح وتنمية وسائله ، فقد أكد المؤتمر قرار مؤتمر الصومام بتنشيط العمل الفدائي في المدن، وأيده بقرار آخر يدعو إلى تجاوز حرب العصابات من أجل تحويل جانب كبير من جيش ت و إلى جيش نظامي عصري يعتمد على وحدات عسكرية كبرى قصد تجاوز مفهوم الولايات وقد ظل هذا القرار حبرا على ورق لصعوبة تنفيذه على أرض الواقع.[1]

فمؤتمر القاهرة رغم اختصاره قد أكد على إعطائه الأولوية، مما يبرز تمسك إيديولوجية جبهة التحرير الوطني بمبدأ الكفاح المسلح، ووجوب تقويته كجانب من أهم جوانب تجسيد المشروع الإيديولوجي للثورة، خاصة باتساع نطاقها والحاجة الماسة للسلاح لمواجهة القوات الوافدة للجيش الفرنسي.[2]

2-3 التوجهات الخارجية:

أكد المؤتمر على توسيع النشاط الدبلوماسي وذلك لتدعيم مكانة الثورة في الخارج وذلك بتبنيه لمبدأ "تنمية العمل الدبلوماسي "، خاصة بعد المساندة والتأييد اللذين يتلقاهما من طرف العديد من الشعوب والحكومات في العالم لإعطاء التضامن العالمي مع الجزائر صورة عملية محسوسة بالمحافظة على قوته وتزايده واتساعه باستمرار.[3]

[1] – محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر(1942– 1992)، المرجع السابق، ج 2، ص 139.

[2] – فتح الدين بن ازواو، المرجع السابق، ص 89.

[3] – محمد لحسن ازغيدي ، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية(1956– 1962)، المرجع السابق، ص163.

كذلك الإتجاه نحو تدعيم مكانة الثورة الجزائرية على الساحة الدولية، خاصة في هيئة الأمم المتحدة، [1] كما تدعم القرار بقرار آخر حاسم وهو "إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إذا ما توفرت الظروف لذلك"، وفوض إلى ل ت ت صلاحية تشكيل وإعلان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية،[2] وذلك للحاجة الملحة لتكوين جهاز يتولى الشؤون السياسية بكيفية منظمة ومتخصصة.[3]

وهذا ما يبين مسايرة الفكر الإيديولوجي لجبهة التحرير الوطني للمستجدات الظرفية وضرورة البحث عن جل الوسائل الناجعة لتحقيق أهدافها وتطلعاتها.

3- إجتماع القاهرة الثاني مارس 1961م:

وبعد هذه الأحداث عقد مؤتمر ثاني في القاهرة في الفترة الممتدة من20 و30 مارس 1961م ، حيث لعبت مصر دورا كبيرا في هذا المؤتمر من أجل دعم القضية الجزائرية ، حيث قام جمال عبد الناصر بخطاب عرض فيه مراحل الكفاح في القارة الإفريقية ، وأكد على تأييد الشعوب الإفريقية لجانب الجزائر بكل القوى المادية والمعنوية في المفاوضات بفرنسا [4] .

وقد ترأس الوفد الجزائري أحمد بومنجل الذي قدم تقريرا أبرز فيه تطورات الثورة الجزائرية، وطالب بإيجاد حل سلمي يحقق الحرية و السيادة للشعب الجزائري ، وأكد أن فشل المفاوضات مع فرنسا يكمن في طمع فرنسا في الصحراء و الثروات التي تزخر بها مثل

---

[1] – محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر(1942– 1992)، المرجع السابق، ج 2، ص 144.

[2] – كيف تحررت الجزائر، منشور عن وزارة الإعلام والثقافة، بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرون لثورة نوفمبر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص76.

انظر كذلك: مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 134

[3] – الجنيدي خليفة، المرجع السابق، ج 2، ص218.

[4] "المؤتمر الثلث للشعوب الإفريقية "، **المجاهد**، عدد93 ، 10 أفريل 1961م

البتـرول ، كمـا طالـب رئـيس الوفـد الشـعوب الإفريقيـة مسـاعدة المفاوضـين الجزائـريين [1]. وأعلـن فـي قراراتـه أن تقريـر المصـير هـو الوسـيلة الوحيـدة لحـل النـزاع القـائم بـين فرنسـا والجزائر، وأوضـح أن محاولـة فرنسـا لفصـل الصـحراء الجزائريـة فيـه مسـاس بالسـيادة الوطنيـة والوحدة الإفريقيـة، ولـذلك أيـد قـرار الحكومـة المؤقتـة الداعي إلـى الـدخول فـي مفاوضـات مـع فرنسا لوضـع مبدأ تقرير المصير حيز التنفيذ، كما طالـب المؤتمر الدول الإفريقيـة بالمسـاعدة المادية والدبلوماسية للثورة الجزائرية، معتبرا أن الصحراء من الأراضي الجزائرية ومؤكدا علـى ضرورة تحقيق الشعب الجزائري استقلاله[2].

[1] حسنين محمد ، **الاستعمار الفرنسي** ،ط4 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984م ، ص 580

[2] كولين ليجوم ، المرجع السابق، ص ص 390-391

المبحث الثالث : مؤتمر أكرا 15 أفريل 1958 :

1- انعقاد المؤتمر :

عقد بحضور أكثر من 300 مندوب يمثلون 62 هيئة شعبيّة في أفريقيا، بهدف إحياء الذكرى الأولى لإستقلال غانا، وتم وضع خطة من أجلّ نوعيّة الثورة في إفريقيا،والّذي قدمت فيه الثورة الجزائريّة كمثال للتدعيم والإقتداء، حيث صوت المشاركون فيه لصالح حق الشعب الجزائري في الإستقلال،"ويشمل جدول أعمال هذا المؤتمر الّذي- وصف أنّه باندونغ الإفريقي- على تبادل وجهات النظر حول السياسة الخارجيّة ومشاكل أخرى"[2]،كما أجمع على بذل كلّ الجهود الممكنة من أجلّ مساعدة الثورة الجزائريّة حيث طالب المؤتمرون بضرورة " تشكيل مجموعة إفريقية ضمن هيئة الأمم المتحدة من أجلّ توحيد العمل لصالح جبهة التحرير الوطني "[3] .

عقد مؤتمر أكرا للدول الإفريقية المستقلة في أفريل 1958 م. وحضر ته ثماني دول افريقية ذات سيادة: مندوبون من أربع دول في شمال إفريقيا: المغرب، وتونس وليبيا ومصر، وأربع دول من إفريقيا السوداء وهي: السودان، وإثيوبيا، وليبريا، وكان على جدول الأعمال: التميز العنصري، التخطيط الصناعي والتجارب النووية التي تنوي بعض القوى الأجنبية إجرائها على الأراضي الأفريقية، والتعاون الاقتصادي والتقني والثقافي بين البلدان المستقلة في إفريقيا، ووضعت المسألة الجزائرية في صدارة المناقشات.

---

(1) مؤتمر آكرالإفريقي ، المجاهد، العدد 22 ، 10أفريل 1958 ، ص10 .

(2) تطور الديبلوماسيّة الجزائريّة 1830 – 1962 ، دراسات وأعمال الملتقى الوطني الأول حول تطور الدبلوماسيّة ،مرجع سابق ،ص92 .

2- قرارات مؤتمر أكرا أفريل 1958م:

تضمن البلاغ النهائي للمؤتمر الدول الإفريقية المستقلة والمنعقد في أكرا ما بين 15 و22 افريل 1958م ثمانية قرارات إضافة إلى تقرير اللجنة الثقافية

-أ- الجانب السياسي :

جاءت القرارات وفق ما هو مطروح على جدول الأعمال، فقد تناول مستقبل البلدان الغير مستقلة، حيث طالب المجتمعون الدول التي تتولى إدارة هذه المناطق باحترام ميثاق الأمم المتحدة في هذا الخصوص، وباتخاذ خطوات سريعة لتنفيذ نصوص الميثاق بما يحقق الأماني السياسية لشعب هذه المناطق نحو الحصول على حق تقرير المصير[1].

كما أوصى في النقطة الرابعة من القرار الثاني: بان تقوم جميع الدول أعضاء المؤتمر بمد الشعوب غير المستقلة في نضالها من اجل تحقيق المصير والاستقلال بجميع أنواع المساعدة. كما أوصى بان تقوم الدول الأعضاء المجتمعون بتقديم التسهيلات لتدريب وتعليم شعوب المناطق الغير المستقلة[2]. و جاءت قرارات أخرى لا تقل شانا منها:ففي خصوص المسألة الجزائرية اقر المجتمعون بحق الشعب الجزائري في الاستقلال و تقرير المصير، كما نددوا بخطورة الوضع نتيجة استمرار الحرب في الجزائر. كما طالب فرنسا: بالاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال وتقرير المصير وبأن تنهي القتال وتسحب جميع قواتها من الجزائر، وأن تدخل فرنسا في مفاوضات سلمية مع جبهة التحرير الجزائرية للوصول لتسوية نهائية وعادلة. [3].

([1]) كولين ليجوم : المرجع السابق،الملحق رقم04، ص 220 .

([2])كولين ليجوم: المرجع السابق، ص220.

([3]) نفسه، ص 222.

*** التفرقة العنصرية :**

نددت الدول الإفريقية المستقلة في مؤتمرها بممارسة أساليب التفرقة العنصرية بجميع صورها وفي جميع أنحاء العالم، وناشدت في تقريرها الرابع المؤسسات الدينية وزعماء العالم الروحيين بان يعضدوا كل جهد نحو محو التفرقة العنصرية. كما طالب جميع أعضاء الأمم المتحدة وجميع شعوب العالم بان يضموا أصواتهم إلى القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة ومؤتمر باندونغ والتي تدين المؤسسات الغير إنسانية والمطالبة بمضاعفة جهودهم من اجل محاربة هذا النوع من المعاملة المشينة الغير عادلة [1].

أما في ما يخص العلاقة بين الدول الأفريقية، فقد أعلن المجتمعون عزم الجميع على احترام كلي لاستقلال وسيادة الأخر، والتعاون من اجل ضمان ذلك وذلك في التنمية الاقتصادية والفنية والعلمي.

كما ناقش المؤتمرون قضية الطوغو والكاميرون [2]، حيث حثوا الإدارة الفرنسية على التعاون بشكل وثيق مع مندوب الأمم المتحدة من اجل ضمان إجراء انتخابات تشريعية يوم 27 أفريل 1958م فيما يختص بمستقبل المنطقة.

([1]) نفسه،ص223.

([2]) عام 1946 م كانت الطوغو ضمن الاتحاد الفرنسي تحت اسم (الأقاليم المرتبطة). وفي افريل 1946 م تم تشكيل الحزب الطوغولي التقدمي .P. T. P بقيادة بيدرو المبويو، وكان موالي لفرنسا، ولجنة الوحدة الطوغوليةC. U. T، وهي تدعوا إلى الوحدة بين الشمال البريطاني و الجنوب الفرنسي. وفي انتحاب 1946م و1947م حقق حزب .C. U. T نجاح هائل، وكان المرشحون عن هذا الحزب يعارضون فرنسا علنا، وما ساهم في نجاح هذا الحزب هو= =ايجادة شخصياته عدة اللغات مما جعل القضية الطوغولية تجلب دعم الغرب. وفي سبتمبر 1951 م أنشأت حركة الشباب داخل لجنة الوحدة الطوغولية والتي ورد في ميثاقها الكفاح من اجل استقلال الطوغو و توحيدها وفق حدود الطوغو الألمانية السابقة، وفي عام 1952م شعر لجنة الوحدة الطوغولية بالخطر خصوصا بعد إعلان كوامي نكروما بضم الطوغو إلى غانا مستقبلا، فالسكان في الشمال تحت الإدارة البريطانية، ورأت فرنسا أن هذه الخطوة تعارض العلاقة السياسية المنشاة منذ عام 1915م. وفي انتخابات 15 جوان 1954م في غانا كانت مشاركة مقاطعات ضمن الطوغو البريطانية. أما بالنسبة الطوغو الفرنسية فان الفترة ما بين عامي 1952 م – 1956م تعتبر اختبارا حقيقي لتحرير الإداري الذي نشا خصوصا بعد قانون الإطار 23 جوان 1956 م . و في 28 فيفري 1958 م أصبحت الحكومة الطوغولية تتمتع بصلاحيات واسعة ماعدا: العملة، الدفاع، والعلاقات الخارجية التي بقيت فرنسا تتحكم فيها .وفي 28 افريل 1958م سجل

وشارك في المؤتمر حزب اتحاد شعوب الكامرون والتي كانت موضوعة تحت الإدارة الفرنسية، حيث طالبها المؤتمرون بتنفيذ ميثاق الأمم المتحدة، كما ناشد الأمم المتحدة مضاعفة جهودها من اجل مساعدة شعب الكامرون على تحقيق أمانيه السياسية المشروعة[1].

كما ناشد الدول الكبرى بوقف إنتاج الأسلحة الذرية والنووية، وأكدوا استنكارهم بشدة لكل التجارب الذرية، وخاصة النية المتجهة إلى إجراء مثل هذه التجارب في الصحراء الإفريقية. كما حث الأمم المتحدة بأن تضمن لدول الإفريقية تمثيلا عادلا في جميع الهيئات الدولية[2]، واخيرا وافق المؤتمرون على عقد المؤتمر القادم في بحر السنتين القادمتين، و يقبل دعوة الحكومة الإثيوبية لعقد المؤتمر بأديس أبابا[3].

ب- قرار اللجنة الاقتصادية:

أوصى المجتمعون بإنشاء لجنة للأبحاث الاقتصادية، وذلك لدراسة المشاكل الاقتصادية والفنية في الدول الإفريقية، وتنمية التبادل التجاري بينها، وإيجاد الطرق والوسائل اللازمة للتخطيط الصناعي المشترك بين الدول الإفريقية، وإمكانية إمداد بعضها البعض بالموارد الأولية، واتخاذ الخطوات التي تؤدي في النهاية إلى إقامة سوق افريقية مشتركة، والقيام بجهود مشتركة لمنع الأمراض البشرية، وتأكيد إنشاء سياسات اقتصادية اجتماعية عادلة

490000 ناخب، اقترع 318000 ناخب. حصل C. U. T. على 191000 صوت بنسبة 64% ب 29 مقعدا و U. C. P. N.على عشر مقاعد ، و P. T. P. ثلاث مقاعد ، و المستقلون أربعة مقاعد.وعند تسجيل النتائج كلف سليفانو اولمبيو بتشكيل الحكومة في 13 ماي 1958 م، وسبتمبر من العام نفس أعلن عن تاريخ استقلال الطوغو في 27 افريل 1960. أنظر :

Rebert Cornevin : **Histoire de Togo**, Population, Vol 15 , N 1, 1960 , p 172.

M. Cornevin :op.cit, p184-187.

([1]) كولين ليجوم:المرجع السابق، ص 224،225.

([2]) كولين ليجوم:المرجع السابق، ص 229-230.

([3]) نفسه، ص231.

تجلب الرفاهية والتأمين الاجتماعي لكل المواطنين، وقيام بالاستشارات المشتركة بين الدول الإفريقية، وتقوية التعاون بين المؤتمرات الاقتصادية بين الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وعلى الأخص اللجنة الاقتصادية المقترح إنشاءها، وقيام بجهود لإنشاء طرق مواصلات بين الدول الإفريقية كلما كان ذلك ممكنا[1].

ج- قرار اللجنة الثقافية:

دعا المؤتمرون إلى التعاون الثقافي بين الدول الأفريقية المستقلة. كما أوصوا بإنشاء مراكز ثقافية في كل الدول الأفريقية، وتشجيع تبادل الطلبة، وإدخال اللغات الأفريقية في مدارسها وكلياتها، وتشجيع الترجمة التي تعالج الموضوعات الخاصة بالثقافة والمدنية في إفريقيا[2].

3- رؤية على المؤتمر ونتائجه:

الملاحظ من أن التقرير النهائي للمؤتمر، دعا لدعم الوطنيين في إفريقيا والتنسيق بين الدول الإفريقية خصوصا في السياسة الخارجية. هذه الجبهة المشتركة يجب أن تأخذ موقف الحياد اتجاه القوى العظمى، وتعزيز العلاقات فيما بينها، وإعادة تأكيد التزام الأفارقة بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتلك الواردة في مؤتمر باندونغ أفريل 1955م الذي أعربت فيه الدول عن أسفها من أن العالم قد انقسم إلى كتلتين[3].

إن المؤتمر حدث هام لان الدولتين الإفريقيتين اللتين احتفظتا بمظهر الاستقلال طوال مدة الاستعمار وهما: ليبيريا والحبشة اشتركتا فيه، رغم أنهما كانتا حاضرتين بالجسد أكثر منهما مشاركتين اشتراكا فعالا حيث تركتا للدول الأخرى اتخاذ الخطوات، ولكن كان تأثيرهما ملحوظا من ناحتين: أولهما الاعتدال الغير متوقع الذي صيغ به القرار النهائي إذ كان

([1]) نفسه، ص 226.

([2]) نفسه، ص228.

Philippe Decraene: op.cit,

([3]) p52.

خاليا من الحماسة الثورية لمؤتمر باندونغ، وكان المتوقع أن يعتمد هذا المؤتمر على مؤتمرات السابقة لحركة عموم إفريقيا في جانبها الماركسي، ولكن بدلا من هذا كان المؤتمر متعقلا في ما يخص العلاقة مع الليبراليين، وبغض النظر عن أية وثيقة راديكالية لا يمكن الموافقة عليها بالإجماع في مؤتمر يضم ممثلي حكومتين محافظتين مثل حكومتي ليبيريا والحبشة، فان السودان وتونس بل وغانا كانت تريد بلاغا رسميا لا يدين الغرب وإن أدان العنصرية والاستعمار، لقد كانت هذه الدول المحافظة على علاقاتها الطيبة مع الولايات المتحدة، و كان معنى هذا على الأقل أنها لا تسئ إلى أصدقاء الولايات المتحدة إلا على أساس خطة مفهومة جيدا [1]، إضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تريد أن توجد كتلة افريقية مناهضة للاستعمار وفي نفس الوقت موالية للغرب، ولكي تصل إلى هذه النتيجة استغلت الاتجاهات المختلفة التي تتوزع على البلدان الأفريقية[2].

أما الناحية الثانية فهي النزاع الكامن بين الدول العربية والزنجية، والتي تكهن بها البعض إذ لم تظهر إلى العلانية. ولهذه الأسباب فقد اتفق الجميع على المبادئ الأساسية للمؤتمر وهي: مناهضة الاستعمار، ومناهضة العنصرية، واحترام الشخصية الإفريقية، ولم تكن هناك مسائل أساسية توجب الانقسام، لأنه لم يثر مسائل مثل العلاقة بين العرب والزنوج[3]، بل((اثبت المؤتمر احد مفاهيم حركة عموم إفريقيا، الذي يتلخص في وجود رابطة لونية بين شعوب المستعمرات السابقة، واثبت انه لا الإسلام ولا الصحراء كان يشكلان حاجزا لا يمكن التغلب عليه، كما اظهر أن بعض الدول الإفريقية السوداء تشترك هي وبعض الدول العربية في سياساتها بدرجة أكثر بكثير مما بين أحداها وبين جيرانها المباشرين، وكان العامل الحاسم والوحيد بين الدول العربية والأفريقية، وبين الدول الأفريقية غير العربية هو مسالة

([1]) مادهو بانيكار:المرجع السابق، ص152.

([2])**ملتقى الدول الأفريقية المستقلة في عكرا** :جريدة المجاهد"لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطنيين(الجزائر)" العدد21، 1افريل 1958 ،ص06.

([3]) مادهو بانيكار:نفسه، ص152.

إسرائيل))[1]، ورغم هذا فقد طرحت القضية الجزائرية والقضية الفلسطينية واثبت مقولة أن أفريقيا واحدة.

أما مسالة إقصاء اتحاد جنوب إفريقيا، والسبب الوحيد الذي يمكن لأجله استبعادها من مؤتمر تعقده الدول الإفريقية المستقلة، هو لان القلة الحاكمة تعتبر نفسها مركزا أماميا للمدنية، ولذلك يجب ألا يعتبر إبعاد الاتحاد تفرقة عنصرية سوداء، لان سكان جنوب إفريقيا على النقيض من سكان ليبيريا لا يعتبرون أنفسهم إفريقيين [2].

إلا أن مؤتمر أكرا مكن رجال الدول الأفريقية المستقلة أن ينظروا إلى علاقاتهم المستقلة بمنظار جديد، ومن أن يتبادلوا العلاقات الثقافية والفنية والاقتصادية امتن وأقوى من العلاقات التي وجدت حتى ذلك اليوم، كما مكنهم المؤتمر من تبادل وجهات النظر بكل صراحة، وأن يستخلصوا العبر من تجاربهم خصوصا فيما يتعلق بإعانة البلدان الأفريقية التي لم تتحرر وتجديد الموقف إزاء الغرب وإزاء الحياد[3]، كما أن هذا المؤتمر يمثل في النطاق الدولي قوة افريقية لن تلبث أن تقوم بدور حالم بين الشرق والغرب[4].

ويبدو أن ردود الفعل جاءت متباينة، إذ أن مندوب مصر رجع إلى القاهرة أكثر انزعاجا بسبب عدم وجود نص يدين إسرائيل، وهذا راجع لعلاقة التجارية الموجودة بين إسرائيل وبعض الدول الإفريقية كإثيوبيا، وليبيريا، وغانا نفسها[5]. أما دول شمال إفريقيا فيبدوا أنها كانت تفكر في اتحاد مغاربي، ودليل ذلك أن الأحزاب السياسية لكل من المغرب وتونس والجزائر التقت في مؤتمر طنجة من 27 إلى 29 افريل 1958م، أي بعد أيام من مؤتمر أكرا.

([1]) كولين ليجوم: المرجع السابق،ص52 .

([2]) مادهو بانيكار: المرجع السابق، ص 154.

([3]) **ملتقى الدول الأفريقية المستقلة في عكرا**: جريدة المجاهد، ص06 .

([4]) صبري ابو المجد:المرجع السابق، ص119.

([5]) Philippe Decraene :op.cit,p52.

أما على الصعيد الدولي، فقد استعملت المجموعة الإفريقية في منظمة الأمم المتحدة عبارة الحرب لتصف أعمال العنف الدامية القائمة في الجزائر، والتي كانوا يتحدثون عنها في فرنسا حتى ذلك الوقت على أنها عملية بوليسية داخلية[1].

أما صدى هذا المؤتمر في العواصم الغربية نستقرئه من خلال المجالات والجرائد، وذلك حسب صبري أبو المجد: فنجد في جريدة لوفيجارو الفرنسية في 23 أفريل 1958 م قد علقت على قرارات المؤتمر بقولها : << انتهى مؤتمر أكرا كما بدأ بسلسلة من خطب المندوبين ووابل من الحضور والمصورين الصحفيين، وعلى خلاف ما كان يرجو نكروما، كرس هذا المؤتمر جهوده للتنديد بفرنسا التي اتهمت وأدينت بشان الجزائر وتوجولاند والكاميرون >>، وأضافت الجريدة: << أن العرب قد سيطروا سيطرة واضحة على الملونين، ولقد وفدوا إلى أكرا عاقدين العزم على إدانة فرنسا، وقد حققوا غايتهم كما انه لم يكن من مقررا بحث مسالة الجزائر، غير أن المشكلة بحثت مع ذلك ولم يكن مقررا ظهور مندوبي جبهة التحرير الجزائرية، ولكنهم ظهروا في المؤتمر، وكان العرب يريدون دفع الدول الأفريقية إلى خوض غمار الحملات التي تشن على السياسة الفرنسية في الجزائر، وقد استطاعوا تحقيق مآربهم تماما رغم الجهود التي قامت بها غانا والحبشة وليبيريا لإعادة المؤتمر إلى برنامجه الأصلي وهو تنظيم الجبهة الأفريقية>>[2].

انعقد هذا المؤتمر بعد ثلاثة سنوات من انعقاد مؤتمر باندونغ بأكرا عاصمة غانا عندما أخذت الدول الإفريقية الاستقلال حيث حصلت على استقلالها في مارس 1957م[3] وقد حضرت الدول الثمانية المستقلة و التي كانت تمثل سكان إفريقيا ، وحضرت الحكومة

([1]) جوزيف كي–زيربو: المرجع السابق، ص 1157.

([2]) صبري أبو المجد: المرجع السابق، ص 132–133.

[3] بشير سعيدوني ، **الثورة الجزائرية في خطاب عربي رسمي : مواقف الدول العربية و جامعة الدول العربية (1954م–1962م)** ،الجزء1 ، دارالمدني (خاص بوزارة المجاهدين)، الجزائر ، 2013 م ،ص334

الجزائرية المؤقتة بوفد رسمي تحت رئاسة أحمد بومنجل بدعوة من الرئيس الغيني (ناكرواما) و200 يمثلون 50 حزب من شعوب إفريقيا المختلفة [1] ،واشترك وفد جزائري في مناقشات المؤتمر وتم من خلاله وضع خطة محكمة عن الثورة في إفريقيا ، وظهرت فيه الثورة الجزائرية كمثال للتدعيم حيث تم التصويت فيه للشعب الجزائري في الاستقلال[2].

وكان لهذا المؤتمر أهمية كبيرة لأنه كان إعلانا عن مولد الرابطة الإفريقية ، ويشمل جدول أعمال هذا المؤتمر على تبادل وجهات النظر حول السياسة الخارجية ومشاكل أخرى[3]،كما قام هذا المؤتمر بفعل المستحيل من أجل تقديم المساعدة للثورة ، وطالب المؤتمرون أنه يجب القيام بتشكيل مجموعة إفريقية ضمن هيئة الأمم المتحدة من أجل توحيد العمل لصالح الجبهة [4] ،وكان ضمن الوفود المشاركة وفد جبهة التحرير الوطني مكون من 5 أعضاء ، وقد قدموا عريضة يطالبون فيها بدعم الدول الإفريقية والآسيوية للشعب الجزائري [5] ،وخلال جلسات المؤتمر ألقى محمد فوزي وزير خارجية مصر آنذاك خطابا أبرز فيه شرعية الكفاح الجزائري من أجل استعادة السيادة الوطنية حيث ذكر أن المؤتمر رمز للعصر الحديث الذي نعيش فيه وعلامة بارزة في تاريخ الإنسانية ،وأوضح محمد فوزي معنى الاستقلال للدول الممثلة في المؤتمر وغيرها إذ قال:" إن الإنسان بدأ يدرك الخطأ الكبير في سيطرة دولة على أخرى"[6].

---

[1] عبد القادر خليفي ، المرجع السابق ، ص226

[2] "مؤتمر آكرا الإفريقي" ، **المجاهد** ، عدد22 ،10 أفريل 1958م، ص10

[3] **تطور الدبلوماسية الجزائرية 1830م – 1962م** ، دراسات وأعمال الملتقى الوطني الأول حول تطور الدبلوماسية ،ص92

[4] نفسه ، ص92

[5] **قانون (فرانتز) من أجل إفريقيا**،ترجمة: محمد الميلي ، الشركة الوطنية للنشر ، الجزائر ، ص153

[6] لميش صالح ، المرجع السابق ، ص132

4- مطالب المؤتمر :

ومن أهم مطالبه التي خرج بها:

- منح الشعب الجزائري حقه في الاستقلال عن طريق إجراء مفاوضات عاجلة مع الحكومة الجزائرية المؤقتة باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لإدارة الشعب الجزائري[1].
- الإتفاق من أجل المساعدة على تحرير إفريقيا والابتعاد عن سائر المنظمات التابعة للدول الاستعمارية.
- مساعدة الدول التي لم تحصل على استقلالها مثل الجزائر[2] .
- وقد عبر المؤتمر في قراره الثالث الخاص بالجزائر من شدة انزعاجه لاستمرار الحرب في الجزائر، وقيام فرنسا بسلب حقوق الجزائريين في تقرير المصير ورغم قرارات الأمم المتحدة وعرض الوساطة من رئيس حكومتي تونس و المغرب، واعتراف المؤتمر بحق الشعب الجزائري في استعادة استقلاله [3].
- كما ضغطت الشعوب التي تميل إلى السلام على فرنسا من أجل أن تتخذ سياسة جديدة تسير مع الأمم المتحدة.
- ودعا المؤتمر الأمم المتحدة أن تقوم بإيجاد حل للقضية الجزائرية.

[1] سعد دحلب ، **المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر** ، دط ، منشورات الجزائر ، 1980م ، ص78

[2] "الدبلوماسية الجزائرية الناشئة ، تسجيل إنتصار أكيد أمام الأمم المتحدة "، **المجاهد** ، عدد34 ، 24 ديسمبر 1958م

[3] كولين ليجوم ،المرجع السابق ، ص ص 221-222

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع القضية الجزائرية في المؤتمرات الافريقية 1956 – 1962م، وبعد اطلاعنا على مجموعة المصادر و المراجع التي تحدثت عن هذا الموضوع ، توصلنا إلى أن الهدف الأساسي للثورة هو تحقيق القيم الإنسانية و تطبيق القوانين منها قانون إحترام حقوق الإنسان واسترجاع سيادة الدولة، وتعتبر من الأحداث العالمية في التاريخ الحديث و المعاصر ، ويعود الفضل في اندلاع الثورة التحريرية إلى القرار الحاسم الذي اتخذته مجموعة الستة التي مهدت للثورة في اجتماعي 10و 24 أكتوبر 1954 بالجزائر العاصمة ، حيث اتفق المجتمعون على إعطاء تسمية لهذا التنظيم ،كما اتفقوا على صياغة بيان بمثابة إعلان له ،كذلك إنشاء جبهة التحرير الوطني وجناحها العسكري المتمثل في جيش التحرير الوطني، وعلى هذا الأساس توصلنا إلى عدة نتائج :

تعريف الثورة دبلوماسيا من خلال بيان أول نوفمبر الذي يعتبر البداية الأولى للثورة التحريرية ، و الذي كان من مبادئه العمل على توحيد الشمال الإفريقي وتدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية ، وكذلك مؤتمر الصومام الذي يعتبر من الأحداث التاريخية للثورة ومنعطفا حاسما في تاريخ جبهة التحرير ، وهو نتيجة حتمية للظروف التي أحاطت بالثورة ،و التي تمثلت في جملة من الانتصارات الساسية و العسكرية .

لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا في تدويل القضية في المحافل الدولية ، وقد تولت المهمة جبهة التحرير الوطني المتواجدة بالقاهرة ،ومن أهم ثماره على المستوى الدولي عزل فرنسا في جميع الميادين ، وتمكنت من كسب أصدقاء جدد للثورة دعموها ماديا ومعنويا مثل تونس و المغرب .

كان من نتائج العمل الدبلوماسي الاعتراف بالثورة أولا و جبهة التحرير الوطني ثانيا التي تعتبر كممثل شرعي للشعب الجزائري.

الدور الذي لعبته الحكومة المؤقتة في تدويل القضية الجزائرية تحت الوزارة الخارجية .

لعبت الكتلة الافريقية دورا كبيرا حيث أصبحت القضية أساسية في جدول أعمالها ، وكذلك تأييد كبير من بلدان المغرب العربي و البلدان الافريقية للقضية ورفضها للسياسة الفرنسية .

الدور الذي لعبته الكتلة حيث بدأت عربية وانتهت أفروآسيوية ،وترجع جذورها التاريخية إلى مؤتمرات شعوب آسيا منها نيودلهي وبروكسل ومؤتمرات شعوب إفريقيا .

يعتبر مؤتمر باندونغ أفريل 1955 اللبنة الأولى للقضية الجزائرية، حيث تم من خلاله عرض القضية على أعضاء المؤتمر و تلقت الدعم منهم ،و أصبحت بذلك عالمية حيث دعوا فيه إلى التعايش السلمي و الاستقلال الذاتي و حق الشعوب في تقرير مصيرها و استرجاع السيادة المستقلة ،وقد أقرته سلسلة المؤتمرات التي جاءت بعده منها : مؤتمر القاهرة أوت 1957 و أكرا أفريل 1958 و مؤتمر طنجة 1958 أدى ذلك إلى ظهور حركة عدم الانحياز في مؤتمر بلغراد1961 .

رفض فرنسا للقضية الجزائرية وهذا ما أيده المعسكرين في بادئ الأمر، إلا أنه تغيرت موازين القوى بسبب أحداث ساقية سيدي يوسف دفعت الاتحاد السوفياتي إلى إيجاد حل للقضية ، أما الولايات المتحدة الأمريكية كانت بجانب فرنسا ورفضت الدول الافريقية و الآسيوية وأكدت أن فرنسا سوف تحل مشكلة الجزائر، لكن بعد ذلك غيرت موقفها و اعتبرت أن القضية الجزائرية لا يمكن فصلها عن تونس و المغرب، و وضح ذلك حادثة ساقية سيدي يوسف التي غيرت موقف الولايات المتحدة الأمريكية في إيجاد حل للقضية الجزائرية.

بناءا على توصيات 14 دولة آسيوية و إفريقية عرضت القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة الأمريكية في دورتها العاشرة ،وكان من نتائجها طلب تسجيل القضية الجزائرية بتاريخ 26 جويلية 1955 وتم تسجيلها في أكتوبر 1955، وخلال الدورة الحادية عشر جانفي – فيفري 1956 أثبتت الجمعية العامة يوم 15 فيفري توصية بالبحث عن حل سلمي ديمقراطي وفق مبادئ هيئة الأمم، أما الدورة الثانية عشر في 13 ديسمبر1957 تقديم توصية متشابهة للتوصية السابقة، وفي الدورة الثالثة عشر 9 ديسمبر 1958 قدمت الجمعية توصية من

طرف الدول الأفروآسيوية تنص على الإعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ،وإجراء مفاوضات بين الطرفين الفرنسي و الجزائري ،وأما الدورة الرابعة عشر فقد كان قرار معتدلا يستعجل الطرفين للدخول في محادثات ، ويمكن إستنتاج في الدورة الخامسة عشر 1960 أن الكتلة الافريقية اتفقت على اعتراف الشعب الجزائري بتقرير مصيره، وتطبيق تقرير المصير بطريقة عادلة ، و احترام الوحدة الترابية للجزائر ،و إشراف الأمم المتحدة على ما نص عليه المشروع، و تنظيمها الاستفتاء في الجزائر.

لعبت الدبولماسية الجزائرية دورا محوريا في مسار الثورة و قد تدعم نجاحها بقرارات و نتائج مؤتمرات القارة الافريقية على غرار مؤتمر القاهرة، مؤتمر أكرا و مؤتمر طنجة.

الملاحق

الملحق رقم01

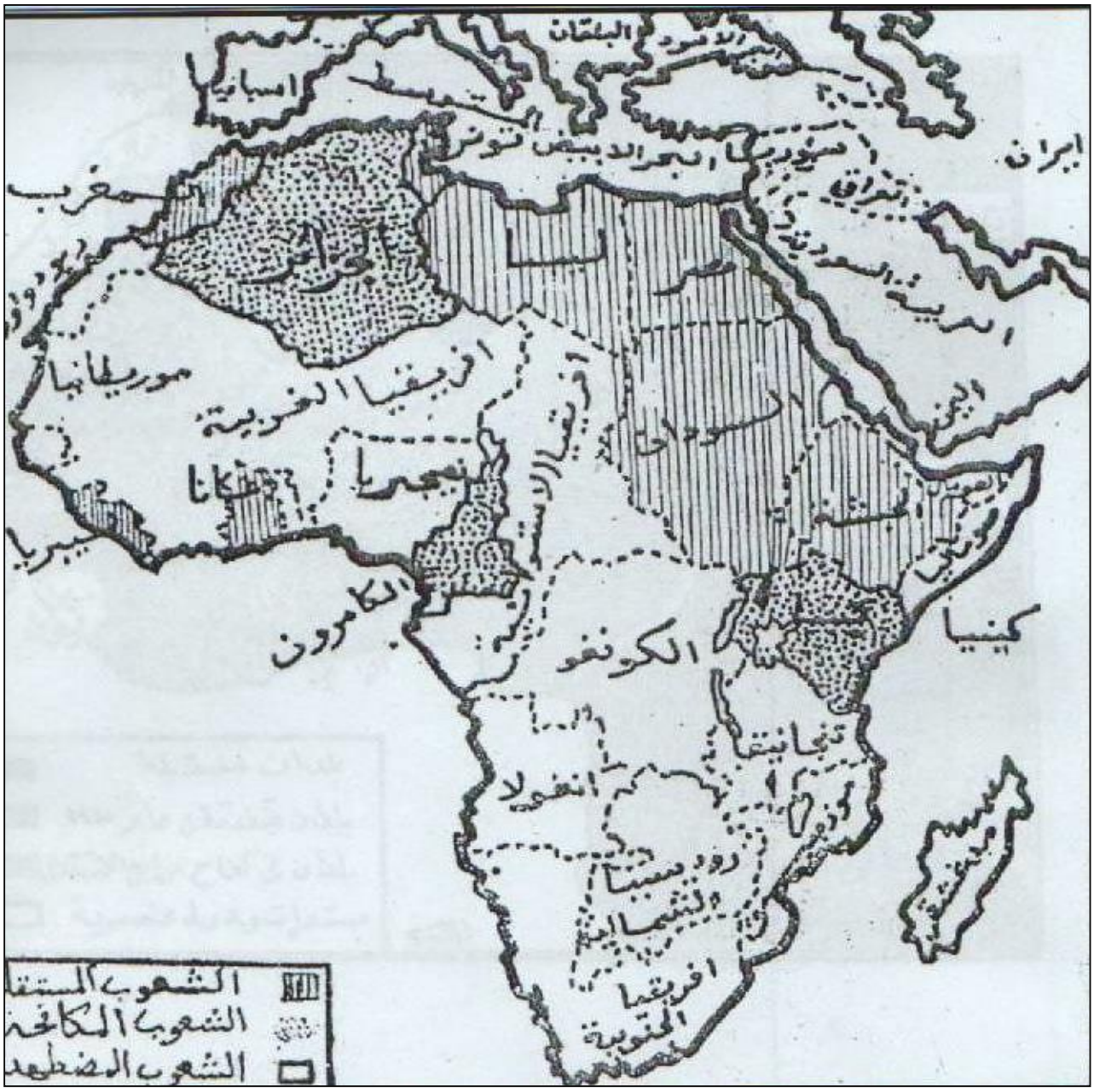

خريطة أفريقيا سنة1958م

بتصرف: جريدة المجاهد، العدد21، أفريل1958م، ص07.

الملحق رقم 2: أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958 -1962)[1]

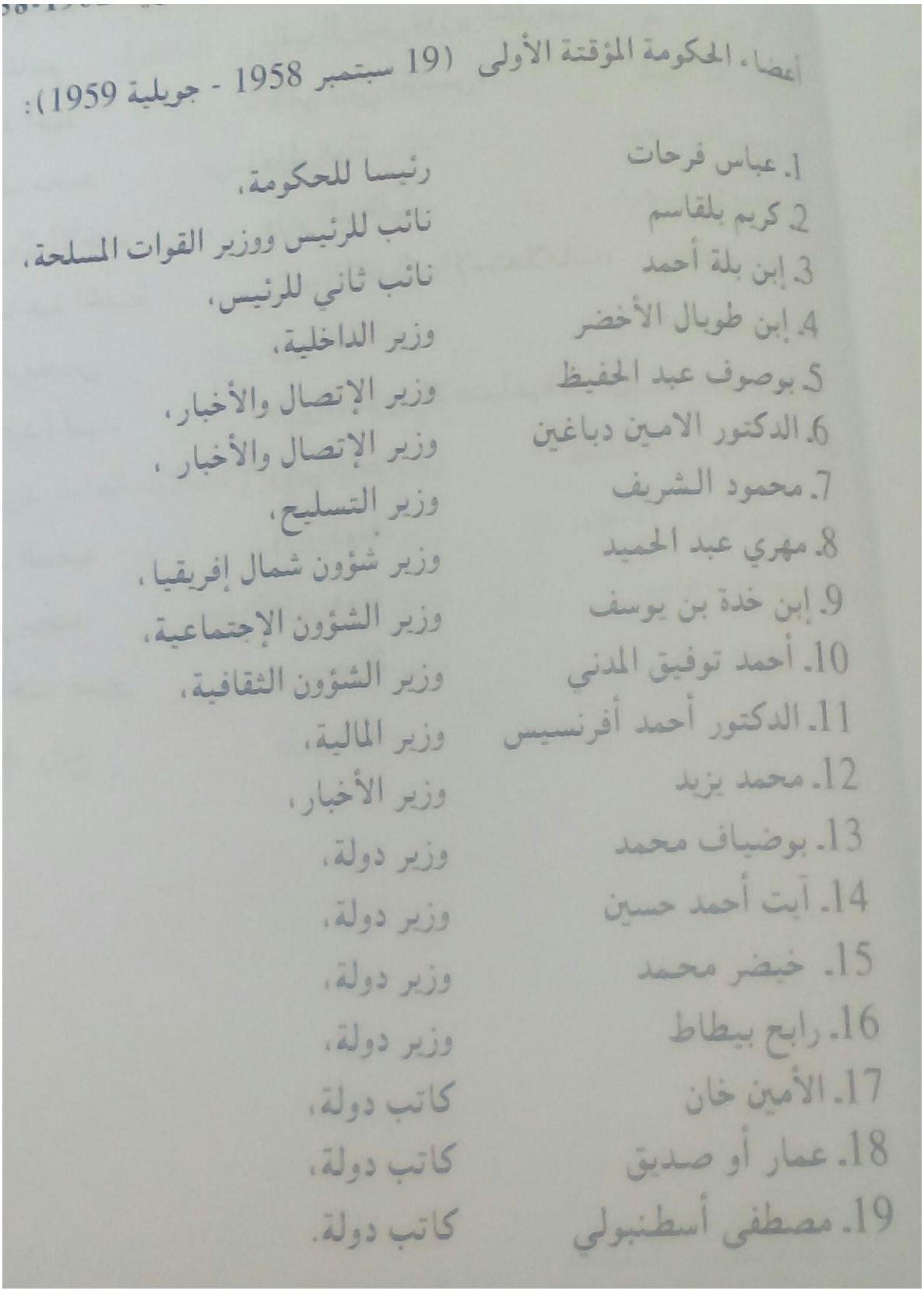

أعضاء الحكومة المؤقتة الأولى (19 سبتمبر 1958 - جويلية 1959):

1. عباس فرحات	رئيسا للحكومة،
2. كريم بلقاسم	نائب للرئيس ووزير القوات المسلحة،
3. إبن بلة أحمد	نائب ثاني للرئيس،
4. إبن طوبال الأخضر	وزير الداخلية،
5. بوصوف عبد الحفيظ	وزير الإتصال والأخبار،
6. الدكتور الامين دباغين	وزير الإتصال والأخبار ،
7. محمود الشريف	وزير التسليح،
8. مهري عبد الحميد	وزير شؤون شمال إفريقيا،
9. إبن خدة بن يوسف	وزير الشؤون الإجتماعية،
10. أحمد توفيق المدني	وزير الشؤون الثقافية،
11. الدكتور أحمد أفرنسيس	وزير المالية،
12. محمد يزيد	وزير الأخبار،
13. بوضياف محمد	وزير دولة،
14. آيت أحمد حسين	وزير دولة،
15. خيضر محمد	وزير دولة،
16. رابح بيطاط	وزير دولة،
17. الأمين خان	كاتب دولة،
18. عمار أو صديق	كاتب دولة،
19. مصطفى أسطنبولي	كاتب دولة.

[1] المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 الى سبتمبر 1962 ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ،1955 ،ص 339 .

الملحق رقم3 : نصوص قرارات مؤتمر طنجة

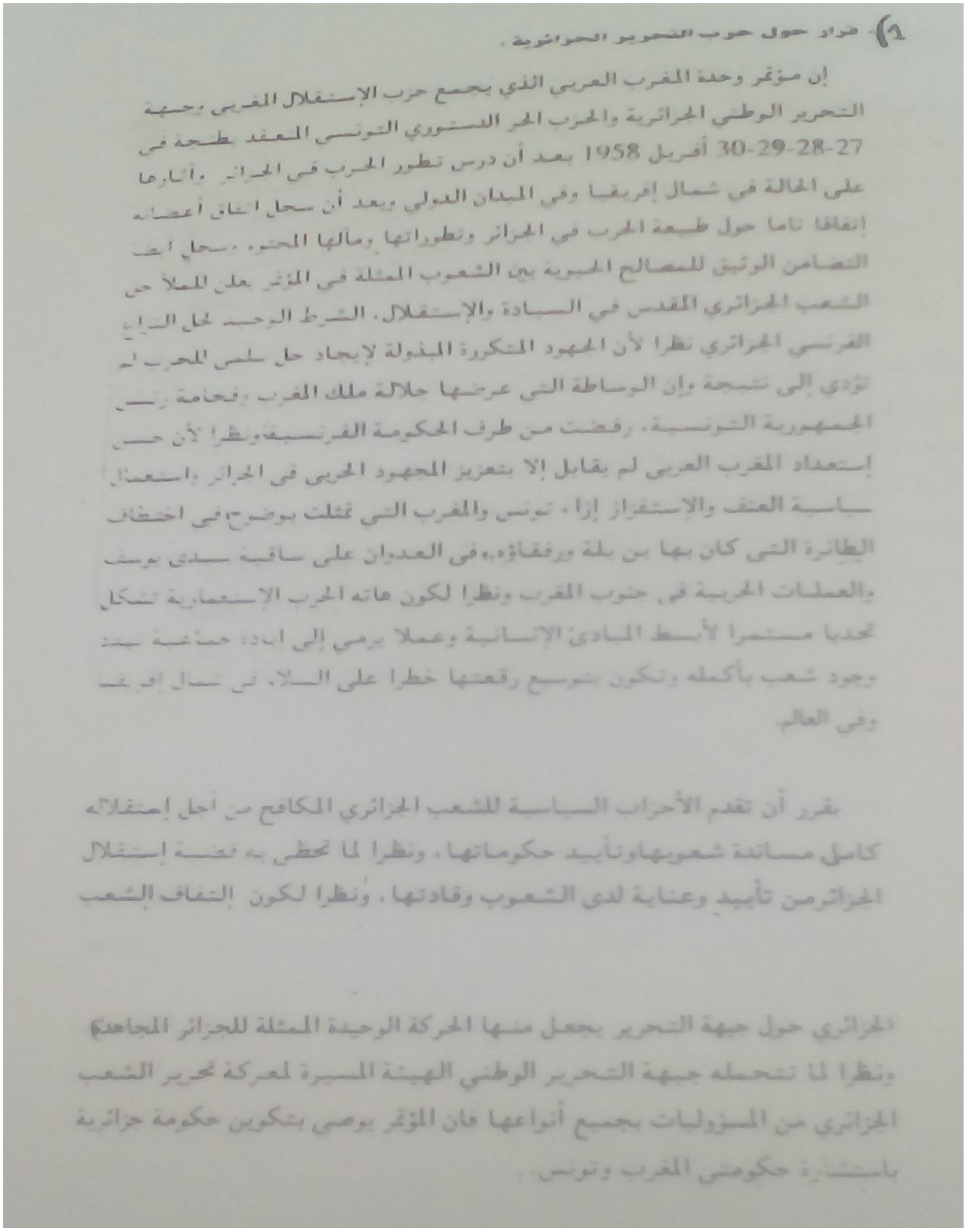

1) قرار حول حرب التحرير الجزائرية .

إن مؤتمر وحدة المغرب العربي الذي يجمع حزب الإستقلال المغربي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية والحزب الحر الدستوري التونسي المنعقد بطنجة في 27-28-29-30 أفريل 1958 بعد أن درس تطور الحرب في الجزائر ، أثارها على الحالة في شمال إفريقيا وفي الميدان الدولي وبعد أن سجل اتفاق أعضائه إتفاقا تاما حول طبيعة الحرب في الجزائر وتطوراتها ومآلها المحتوم ، سجل أيضا التضامن الوثيق للمصالح الحيوية بين الشعوب الممثلة في المؤتمر يعلن للملأ حق الشعب الجزائري المقدس في السيادة والإستقلال . الشرط الوحيد لحل النزاع الفرنسي الجزائري نظرا لأن الجهود المتكررة المبذولة لإيجاد حل سلمي للحرب لم تؤدي إلى نتيجة وإن الوساطة التي عرضتها جلالة ملك المغرب وفخامة رئيس الجمهورية التونسية ، رفضت من طرف الحكومة الفرنسية ونظرا لأن حسن إستعداد المغرب العربي لم يقابل إلا بتعزيز المجهود الحربي في الجزائر واستعمال سياسة العنف والإستفزاز إزاء تونس والمغرب التي تمثلت بوضوح في اختطاف الطائرة التي كان بها بن بلة ورفقاؤه ، في العدوان على ساقية سيدي يوسف والعمليات الحربية في جنوب المغرب ونظرا لكون هاته الحرب الإستعمارية تشكل تحديا مستمرا لأبسط المبادئ الإنسانية وعملا يرمي إلى ابادة جماعية تهدد وجود شعب بأكمله وتكون بتوسيع رقعتها خطرا على السلام في شمال افريقيا وفي العالم .

يقرر أن تقدم الأحزاب السياسية للشعب الجزائري المكافح من أجل إستقلاله كامل مساندة شعوبها وتأييد حكوماتها ، ونظرا لما تحظى به قضية إستقلال الجزائر من تأييد وعناية لدى الشعوب وقادتها ، ونظرا لكون إلتفاف الشعب الجزائري حول جبهة التحرير يجعل منها الحركة الوحيدة الممثلة للجزائر المجاهدة ونظرا لما تتحمله جبهة التحرير الوطني الهيئة المسيرة لمعركة تحرير الشعب الجزائري من المسؤوليات بجميع أنواعها فان المؤتمر يوصي بتكوين حكومة جزائرية باستشارة حكومتي المغرب وتونس .

[1] Mohamed harbi ,les archive de la revolition ahgerien ,les edition jeun afrique ;paris 1981 ;pp 414 -426المصدر i

[2] مولود قايد المدعو رشيد مقرر الوفد الجزائري في مؤتمر طنجة ،مجلة الحوار ، العدد،12 ، الشهر ماي 1988

الملحق رقم 4: خطاب المغاربي لدعم الجزائر

[1]

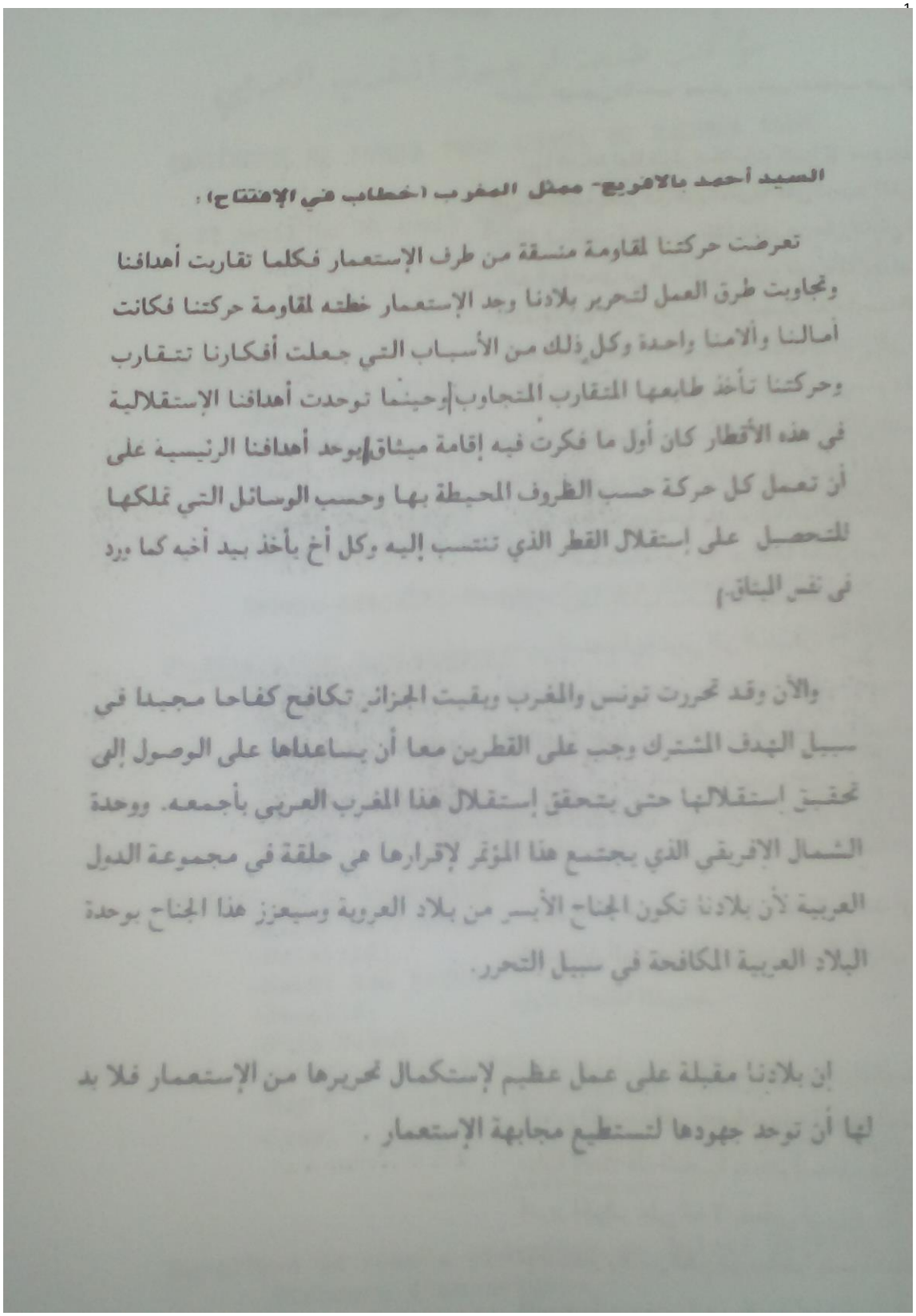

السيد أحمد بالافريج- ممثل المغرب (خطاب في الإفتتاح):

تعرضت حركتنا لمقاومة منسقة من طرف الإستعمار فكلما تقاربت أهدافنا وتجاوبت طرق العمل لتحرير بلادنا وجد الإستعمار خطته لمقاومة حركتنا فكانت أمالنا وألامنا واحدة وكل ذلك من الأسباب التي جعلت أفكارنا تتقارب وحركتنا تأخذ طابعها المتقارب المتجاوب وحينما توحدت أهدافنا الإستقلالية في هذه الأقطار كان أول ما فكرت فيه إقامة ميثاق يوحد أهدافنا الرئيسية على أن تعمل كل حركة حسب الظروف المحيطة بها وحسب الوسائل التي تملكها للتحصيل على إستقلال القطر الذي تنتسب إليه وكل أخ يأخذ بيد أخيه كما ورد في نص الميثاق.

والآن وقد تحررت تونس والمغرب وبقيت الجزائر تكافح كفاحا مجيدا في سبيل الهدف المشترك وجب على القطرين معا أن يساعداها على الوصول إلى تحقيق إستقلالها حتى يتحقق إستقلال هذا المغرب العربي بأجمعه. ووحدة الشمال الافريقي الذي يجتمع هذا المؤتمر لإقرارها هي حلقة في مجموعة الدول العربية لأن بلادنا تكون الجناح الأيسر من بلاد العروبة وسيعزز هذا الجناح بوحدة البلاد العربية المكافحة في سبيل التحرر.

إن بلادنا مقبلة على عمل عظيم لإستكمال تحريرها من الإستعمار فلا بد لها أن توحد جهودها لتستطيع مجابهة الإستعمار .

[1] عيسى كشيدة ، مرجع سابق ، ص 55

الملحق رقم 5 : خطب الافتتاح لممثلي الوفود في مؤتمر طنجة

[1]

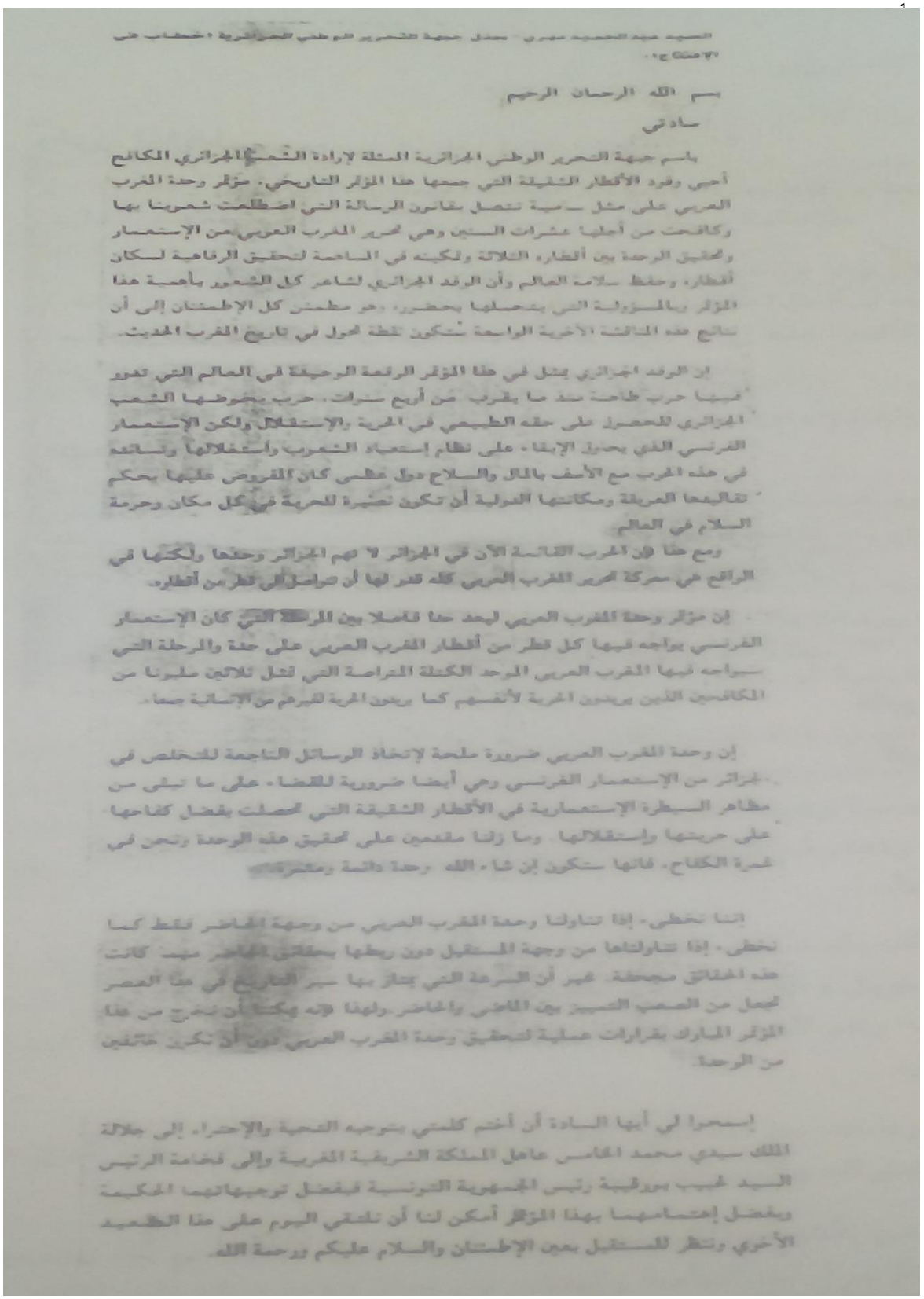

بسم الله الرحمان الرحيم

سادتي

باسم جبهة التحرير الوطني الجزائرية الممثلة لإرادة الشعب الجزائري الكفاح أحيي وفود الأقطار الشقيقة التي جمعها هذا المؤتمر التاريخي، مؤتمر وحدة المغرب العربي على مثل سامية تتصل بقانون الرسالة التي اضطلعت شعوبنا بها وكافحت من أجلها عشرات السنين وهي تحرير المغرب العربي من الإستعمار وتحقيق الوحدة بين أقطاره الثلاثة وتكييفه في الساحة لتحقيق الرفاهية لسكان أقطاره وحفظ سلامة العالم وأن الوفد الجزائري لشاعر كل الشعور بأهمية هذا المؤتمر وبالمسؤولية التي يتحملها بحضوره، وهو مطمئن كل الإطمئنان إلى أن نتائج هذه المناقشة الأخوية الواسعة ستكون نقطة تحول في تاريخ المغرب الحديث.

إن الوفد الجزائري يمثل في هذا المؤتمر الرقعة الوحيدة في العالم التي تدور فيها حرب طاحنة منذ ما يقرب من أربع سنوات، حرب يخوضها الشعب الجزائري للحصول على حقه الطبيعي في الحرية والإستقلال ولكن الإستعمار الفرنسي الذي يحاول الإبقاء على نظام إستعباد الشعوب واستغلالها وتساعده في هذه الحرب مع الأسف بالمال والسلاح دول عظمى كان المفروض عليها بحكم تقاليدها العريقة ومكانتها الدولية أن تكون نصيرة للحرية في كل مكان وحرمة السلام في العالم.

ومع هذا فإن الحرب القائمة الآن في الجزائر لا تهم الجزائر وحدها ولكنها في الواقع هي معركة تحرير المغرب العربي كله قدر لها أن تواصل إلى قطر من أقطاره.

إن مؤتمر وحدة المغرب العربي يجد هذا فاصلا بين المرحلة التي كان الإستعمار الفرنسي يواجه فيها كل قطر من أقطار المغرب العربي على حدة والمرحلة التي سيواجه فيها المغرب العربي الموحد الكتلة المتراصة التي تمثل ثلاثين مليونا من المكافحين الذين يريدون الحرية لأنفسهم كما يريدون الحرية للبرهم من الإنسانية جمعاء.

إن وحدة المغرب العربي ضرورة ملحة لإتخاذ الوسائل الناجعة للتخلص في الجزائر من الإستعمار الفرنسي وهي أيضا ضرورية للقضاء على ما تبقى من مظاهر السيطرة الإستعمارية في الأقطار الشقيقة التي تحصلت بفضل كفاحها على حريتها واستقلالها. وما زلنا مقدمين على تحقيق هذه الوحدة ونحن في عنفوان الكفاح، فانها ستكون إن شاء الله وحدة دائمة ومتينة.

إننا نخطئ، إذا تناولنا وحدة المغرب العربي من وجهة الحاضر فقط كما نخطئ، إذا تناولناها من وجهة المستقبل دون ربطها بحقائق الحاضر منه. كانت هذه الحقائق مجتمعة. غير أن السرعة التي يتطور بها سير التاريخ في هذا العصر تجعل من الصعب التمييز بين الماضي والحاضر ولهذا فإنه يمكننا أن نخرج من هذا المؤتمر المبارك بقرارات عملية لتحقيق وحدة المغرب العربي دون أن تكون خالقين من الوحدة.

إسمحوا لي أيها السادة أن أختم كلمتي بتوجيه التحية والإحترام إلى جلالة الملك سيدي محمد الخامس عاهل المملكة الشريفة المغربية وإلى فخامة الرئيس السيد حبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية فبفضل توجيهاتهما الحكيمة وبفضل إهتمامهما بهذا المؤتمر أمكن لنا أن نلتقي اليوم على هذا الصعيد الأخوي ونتظر للمستقبل بعين الإطمئنان والسلام عليكم ورحمة الله.

[1] المجاهد ،العدد 23 ، يوم 7 ماي 1958 ،ص 7-8 .

السيليوغرافيا

المصادر والمراجع:

أولا: العربية:

المصادر:

1-أيت أحمد حسين،**مذكرات مكافح روح الإستقلال 1942م-1952م**،تر:سعيد جعفر،تاريخ منشورات البروزخ،2002.

2-بن بلة أحمد،**مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبيرميرل**،تر:العفيف الأخضر،منشورات دار الأدب،بيروت ،دت .

3-البجاوي محمد،**الثورة الجزائرية والقانون 1960م-1961م** ،دار الرائد الكتاب ،الجزائر ،ط1 ،1961 .

4-حربي محمد ،**الثورة الجزائرية سنوات المخاض** ،تر:نجيب عياد ،صالح المثلوني ،طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية ،الجزائر ،1994 .

- أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر، 1830م-1962م**، دار العرب الإسلامي، ط1، بيروت، 2007م.

5- أحسن بومالي ، **إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى (1954-1962)** ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، المؤسسة الوطنية للإتصال و النشر ، الجزائر ، 1995م.

6- أحسن بومالي، **إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954 م-1956م** ،المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر ، 1985م.

7- أحمد الشقيري ،**قصة الثورة الجزائرية** ، ط 1 ، دار العودة ، بيروت ، لبنان 2005م

8- أحمد بشري، **الثورة الجزائرية والجامعة العربية**، ط2، دم ،دس.

9- أحمد توفيق المدني ، **حياة كفاح** ، جزء 2 ،ط1 ، المؤسسة الوطنية للنشر ،الجزائر ،2007م.

10- أحمد مهساس ، **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة** ، ترجمة: الحاج مسعود ، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال.

11- أسبر أمين ، **مسيرة الوحدة الإفريقية** ،ط2، دار الكلمة للطباعة والنشر ، بيروت 1973م.

12- بن يوسف بن خدة ، **شهادات و مواقف** ، دار النعمان للطباعة و النشر ، ط1 ، الجزائر ، 2004م.

13- حسنين محمد ، **الاستعمار الفرنسي** ،ط4 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984م.

14- حلمي محمد ، **العالم الثالث ومؤتمرات السلام** ، ط1 ،مكتبة القاهرة ، القاهرة ،1969م.

15- خيري حماد ، **قضايا في الأمم المتحدة** ، ط1 ، منشورات كتب البخاري ، بيروت ، 1962م .

16- داغر كميل قيصر ، **الجزائر (1954م-1963م) جبهة التحرير الوطني الأسطورة و الواقع** ، مؤسسة الأبحاث العربية ،دط ، دار الكلمة ، بيروت ، لبنان ، 1984م .

17- الرائد عمار الملاح ، **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر**، دار الهدى للطباعة و النشر ، الجزائر ،2012م.

18- سعد دحلب ، **المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر** ، دط ، منشورات الجزائر ، 1980م .

19- سعيد بو الشعير ، **النظام السياسي الجزائري** ، دار الهدى للطباعة والنشر ، ط2، مليلة ، الجزائر ،1993م .

20- سليمان الشيخ ، **الجزائر تحمل السلاح** ، ترجمة : محمد حافظ ، دراسات في تاريخ المركز الوطني والشؤون المسلحة ، دط ، 2002م.

21- سيد علي أحمد مسعود ، **التطور السياسي في الثورة الجزائرية (1960م-1961م)** ،دار الحكمة للنشر ، الجزائر ، 2010م.

22- شوقي الجمل ، **التضامن الأسيوي الإفريقي وأثره على القضايا العربية** ، دار المصرية للتأليف و الترجمة ، مصر ، 1964م .

23- عبد الكريم بلخيري ، **العلاقات الأمريكية الجزائرية (1954 – 1962) توازن بين المصلحة و المبدأ**، ترجمة: سمير شيحاني ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ماي ، 1987م.

24- عبد الله شريط ، محمد الميلي ، **الجزائر في مرآة التاريخ** ، ط1 ، مكتوبة البحث ، الجزائر ، 1965م

25- علي تايلينا ،**القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة (1957م-1958م)**، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م ، دس .

26- علي زغدودي ، **صفحات من ثورة التحرير الجزائرية** ، متيجة للطباعة، دم، دس.

27- علي كافي ،**من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946م -1962م** ،دار القصبة ، الجزائر ،1999م.

28- عيسى كشيدة ، **مهندسو الثورة**، ترجمة : موسى أشرشور ، تحقيق: عبد الحميد مهري ، منشورات الشهاب ، ط2، 2010م.

29- فابق محمد ،**عبد الناصر والثورة الإفريقية** ،ط2 ، دار القومية للطباعة و النشر ، القاهرة ،1978م.

30- قنانش محمد ، **الحركة الاستقلالية في الجزائر في ما بين الحربين (1919م-1939م)**،شركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر، 1982م.

31- **في الجزائر من نجم شمال إفريقيا الى جبهة التحرير الوطني** ، الجزائر ، دار الطليعة للنشر والتوزيع ، 2003م

32- **قانون (فرانتز) من أجل إفريقيا**،ترجمة: محمد الميلي ، الشركة الوطنية للنشر ، الجزائر

33- كولين ليجوم ، **الجامعة الإفريقية (دليل سياسي)**، تر: احمد محمود سليمان ، دار المصرية للتأليف و الترجمة ،القاهرة ، 1966م .

34- مالك بن نبي ،**فكرة الإفريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ** ،تر :عبد الصبور شاهين ،طبع بالاونست ،دار الفكر ،ط2 ،دمشق سوريا ،1971م.

35- محمد الشريف عباس، **من وحي الثورة**، وزارة المجاهدين.

36- محمد العربي الزبيري ، **تاريخ الجزائر المعاصر (1942م – 1992م)**، جزء 3 ،السحب للطباعة الشعبية ، الجزائر، 2008م.

37- محمد الميلي ، **مواقف جزائرية** ،المؤسسة الوطنية للكتاب ،ط1 ،الجزائر ،1984م .

38- محمد بجاوي ،**الثورة الجزائرية و القانون 1960م-1961م** ،دار الرائد للكتاب ، ط2 ، الجزائر ، 2005م .

39- محمد بوسلطان ،**القانون الدولي وحرب الجزائر التحريرية** ، المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر ،1986م.

40- محمد حربي ،**الثورة الجزائرية ،سنوات المخاض** ،موفم للنشر ، الجزائر ، 2008م.

41- محمد طلعت الغنيمي ، **الأحكام العامة في قانون الأمم** ، دراسة في كل من الفكر المعاصر الإسلامي التنظيم الدولي للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية مصر ، دس.

42- محمد عبد الغني سعودي ،**قضايا إفريقيا** ،سلسلة ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون ، الكويت ،عالم المعرفة رقم 1980،34م.

43- محمد علي الرفاعي ، **الجامعة العربية وقضايا** ، ط1 الشركة المصرية للطبع والنشر ،مصر ، 1975م .

44- محمد كشود ، **الوسائل البشرية و المادية التي استخدمها الشعب الجزائري إبان حرب التحرير** ، المنظمة الوطنية للمجاهدين ، الجزائر ، 1981م .

45- محمود محمد الجوهري ، **العلاقات العامة في المؤتمرات الدولية** ، دار المعارف ، مصر ،1959م.

46- مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة ، ط2 ،دار الأمة ،الجزائر ، 2000م.

47- مصطفى الأشراف ،**الجزائر الأمة و المجتمع** ،تر:حنفي بن عيسى ،دط ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1983م.

48- نور الدين حاطوم ، **قضايا عصرنا من 1945م** ، دار الفكر ، دمشق ، 1972م .

49- يحيى احمد الكعكي ، **عدم الانحياز بين النظري والتطبيقي**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت لبنان ، لبنان ،1983م.

50- يحي أحمد الكعكي، **مقدمة في علم السياسة**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

51- يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنيين التاسع عشر و العشرين**،ج2،ط2،منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

52- يحيى بوعزيز ، **الثورة في الولاية الثالثة من 1954م -1962** م،دار الأمة ، ط1 ،2004م.

المراجع :

1- إبراهيم طاس ، **السياسة الفرنسية في الجزائر و انعكاساتها على الثورة (1956م-1958م)** ، دط ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ، عين مليلة ، الجزائر ، 2013م

2- أحمد جرجيش ، **سليمان جندي ، الثورة الجزائرية في مبادئ حزب الشعب العربي الاشتراكي (1954-1962)** ، دراسة تاريخية ، دار الأمة ، 2010م

3- أحمد حمدي، **الثورة الجزائرية والإعلام، دراسة في إعلام الثورة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

4- أحمد سعيود ، **الذكرى الخمسون لمؤتمر باندونغ التاريخي** ، البصائر ، العدد 12 ، 2005م.

5- إدريس خضير ، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث ، 1830م-1962م** ، ج2 ، دار الغرب للنشر والتوزيع،دس.

6- إسماعيل دبش ، **السياسة العربية و المواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954م-1962م)** ،دار هومة للنشر ،الجزائر، 2003م .

7- الأمين بشيشي ، **دور الإعلام في معركة التحرير** ، الثورة الجزائرية أحداث وتأملات ، دط.

8- بسام العسيلي ، **جبهة التحرير الوطني الجزائري** ، دط ، دار النفائس للطباعة ، بيروت ، لبنان ، 1990م.

9- بسام العسيلي ، مصطفى طلاس ، **الثورة الجزائرية** ، ط1 ، بيروت ، 1982م.

10- بشير سعيدوني ، **الثورة الجزائرية في خطاب عربي رسمي : مواقف الدول العربية و جامعة الدول العربية (1954م-1962م)** ،الجزء1 ، دارالمدني (خاص بوزارة المجاهدين)، الجزائر ، 2013م.

11- **تطور الدبلوماسية الجزائرية 1830م-1962م** ، دراسات وأعمال الملتقى الوطني الأول حول تطور الدبلوماسية .

12- حسن نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن** ،دراسة في التنظيم الدولي منذ 1945م ،عالم المعرفة ،1995م .

13- **الدبلوماسية الجزائرية من 1830م الى 1962م**، دراسات وبحوث حول تطور الدبلوماسية الجزائرية، ط2 ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية ، نوفمبر 1954م.

14- رنية جاك دويوي ، **القانون الدولي** ، ت:سمومي فوق العادة ، الشركة الوطنية للنشر ،ط1 ،الجزائر ،1973م.

15- زهير إحدادن ، **مختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954م-1962م** ، ط1 ، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2007م.

16- صالح جواد الكاظم ، علي غالب العاني، **الأنظمة السياسية** ،جامعة بغداد ، كلية القانون ،1990م.

17- صالح فركوس ، **تاريخ الجزائر (المراحل الكبرى)**،دار العلوم للنشر و التوزيع ، الجزائر ،دت .

18- عبد القادر خليفي ، **المؤتمرات الأفرواسيوية و القضية الجزائرية** ، مصادر المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر والإشهار، الرويبة ،الجزائر ،العدد 8 ، 2003م.

19- عبد الله المقلاتي ، **علاقات جزائرية** ، ج2 ، ط1 ،دار السبيل للنشر ،الجزائر ،2009م .

20- عبد الله شريط، **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1955م**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر والإشهار، الجزائر،1995م.

21- على أحمد مسعود ، **التطور السياسي في الثورة الجزائرية (1960م-1961م)** ، دط ، دار الحكمة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2010م .

22- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي من البداية الى غاية 1962م**،ط2،دار العرب الإسلامي ، بيروت ،2005م.

23- عمار عمورة ، **موجز تاريخ الجزائر** ، ط1 ، دار بجاية للنشر و التوزيع ، د م ، 2002م .

24- عمار عمورة ، نبيل دادوة ، **الجزائر بوابة التاريخ ، ماقبل التاريخ إلى 1962م** ، ج1، دار المعرفة .

25- عمار قليل ، **ملحمة الجزائر الجديدة** ، الجزء الأول ، دار البعث ، قسنطينة ، 1991م.

26- عمار قليل ، **ملحمة الجزائر الجديدة** ، جزء3 ، دار العثمانية ، الجزائر، 2009م.

27- عمر بوضربة ، **تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954م-1962م)**، دط، دار الإرشاد للطباعة و التوزيع ، الجزائر ، دت فاضلي إدريس ، **حزب جبهة التحرير**

الوطني ، عنوان ثورة ودليل دولة نوفمبر 1954م ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2004م.

28- **محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر 1912م-1962م**، مديرية النشر لجامعة قالمة ، 2011م.

29- محمد عباس ، **ثوار عظماء ،شهادات سبعة عشر شخصية وطنية** ، دار هومة ، ط1 ،الجزائر.

30- محمد عزيز شكري ،**الأحلاف و التكتلات السياسية العالمية** ،عالم المعرفة رقم 7 ، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت.

31- محمد علوان ، **الجزائر أمام الأمم المتحدة** ، ترجمة : علي تاب ليلت ، مجلة ، عدد 6 ، 2000م .

32- محمد علي القوزي ،**العلاقات الدولية في التاريخ الحديث و المعاصر** ، دار النهضة العربية ، ط1 ،بيروت، لبنان ،2002 م.

33- محمد علي داهشي ، **دراسات في الحركة الوطنية و الاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي** ،منشورات اتحاد الكتاب العربي ، دمشق ،2004م .

34- محمد لحسن أزغيدي ، **مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية الوطنية الجزائرية 1956م-1962م** ، دار هومة ، الجزائر ، 2009م

35- مختار مرزاق ، **حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية (1961م-1983م)**، ديوان المطبوعات الجامعية ، دس.

36- مريم الصغير ، **مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954م -1962م** ،دار الحكمة ، الجزائر، 2010م.

37- مريم صغير ، **البعد الإفريقي للقضية الجزائرية 1955 -1962** ، دار السبيل للنشر و التوزيع ، ط1 ، الجزائر، 2009م.

38- مصطفى طلاس ، بسام العسلى ، **الثورة الجزائرية** ، دط ،دار الرائد للكتاب ، الجزائر ، 2010م .

39- مياسي إبراهيم ، **مقاربات في تاريخ الجزائر 1830م-1962م** ،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2007م.

40- فتحي الذيب ، **جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية** ، دار المستقبل العربي ، ط2 ، 1990 م

41- نبيل أحمد بلاسي ، **الإتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر** ، الهيئة المصرية للكتاب ، دط ،د مكان ، 1990م .

42- يوسف قاسمي ، **الحضور الشعبي خلال الثورة الجزائرية**، السياق التاريخي والدلالات.

43- زهرة ديك ، **حقائق عن الحرب التحريرية رصدتها شخصيات نضالية وتاريخية** ، دط ، دار الهدى للنشر ، عين مليلة ، الجزائر ، 2012م .

44-ازغيدي محمد لحسن ،**مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956م-1962م**،دار هومة للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2009 .

45-بشيري أحمد ،**الثورة الجزائرية والجامعة العربية** ،منشورات تالة ،الجزائر ،ط2 ،2009 .

46-بديدة لزهر ،**دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الافريقية** ،دار السبيل للنشر ،الجزائر ،ط1 ،2009 .

47-بوضربة عمر ،**تطور النشاط الدبلوماسي لثورة الجزائرية 1954م-1960م**،دار الارشاد الطباعة والنشر ،الجزائر ،دط ،2013 .

48-بوعزيز يحي ،**موضوعات وقضايا تاريخ الجزائر والعرب** ،ج3 ،دار الهدي ،الجزائر ،دط ،2009 .

ثانيا: الأجنبية:

1- Harbi, (Mohamed) : **les archives de la révolution algérienne** , les édition jeune , Afrique, Paris , 1988.

2- La conférence des chefs des gouvernement des pays no alignes , Belgrade , 1 septembre 1961 , imprimée en Yougoslavie , 1962.

3- Queille (pierre) . Histoire de lafo –asiatisme au Bandong .ed .payet .paris . 1965.

ثالثا: المجلات:

1- "البيان الأول للحكومة المؤقتة "، صادر 26 سبتمبر 1958م ،**المجاهد** ، العدد 30 ، 10 أكتوبر 1958م.

2- "محمد بوضياف في حديث مع محمد عباس "، **جريدة الشعب** بتاريخ 16-17 نوفمبر 1988م.

3- أحسن بومالي ، "مؤتمر الصومام اللبنة الأولى في وضع أسس الدولة الجزائرية "، **مجلة المجاهد** ، العدد 1463م ،الجزائر ، أوت 1980م.

4- د فاتح رجب قدارة ، "الثورة الجزائرية من خلال الساسة اللبيبين" ، جامعة الزاوية ،**مجلة الجامعة** ، العدد 17،مجلد 3 ،سبتمبر 2015م.

5- جمال قنان ، "تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني" ، **مجلة الذاكرة** ، عدد 4 ، الجزائر .

6- "الدبلوماسية الجزائرية الناشئة ، تسجيل إنتصار أكيد أمام الأمم المتحدة" ، **المجاهد** ، عدد34 ، 24 ديسمبر 1958م.

7- "هدايا روسية للاجئين الجزائريين" ،**المجاهد** ،العدد 18 ،15 فيفري 1958م.

7- سامي منصور،"التجمع الأسيوي الإفريقي" **(مجلة سياسية دولية)** ، العدد 6 ،أكتوبر 1966م.

8- عبد الخالق لهيب ، "عدم الانحياز قوة إستراتيجية صنعتها الحرب الباردة" ، **مجلة البيان** ، عدد 175 .

9- عبد القادر خليفي ، **المؤتمرات الأفروآسيوية و القضية الجزائرية** ، مجلة سداسية يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، ثورة أول نوفمبر 1954م، عدد 8 .

11- فوزية بوسباك ، "الثورة الجزائرية في المحافل الدولية "، **مجلة الذاكرة** ، العدد 3 ،1995م

12- "فحوى الرسالة الأمريكية" ، **المجاهد** ، العدد 22، 10 أفريل 1958م .

13- مجلة أول نوفمبر، **منظمة المجاهدين** ، الذكرى الثلاثون لاستشهاد العربي بن مهيدي ، الجزائر.

14- محمد السعيد عقبي، "الثورة الجزائرية وأزمة بنزرت الوادي" ، **مجلة الواحات** ، مجلد 7 ،العدد 2 ، 2014م.

15- محمد السعيد هارون ، "صدى القضية الجزائرية في المحافل الدولية" ، **المجاهد** ، عدد (77-83) ، 2 جويلية 1982م.

16- محمد عباس ،" وباء حب الرئاسة يفتك بالثوار" ، **جريدة الشروق** ، العدد 648 ،الاثنين 16 ديسمبر 2002 م.

17- "مؤتمر آكرا الإفريقي" ، **المجاهد** ، عدد22 ،10 أفريل 1958م.

18- "المؤتمر الثالث للشعوب الإفريقية" ، **المجاهد** ، عدد93 ، 10 أفريل 1961م.

19- مؤمن العمري ، "الحركة الوطنية1 المؤتمر الإفريقي باندونغ" ، **المجاهد** ، عدد 15.

20- محمد لعقاب، "الثورة بحاجة الى ثورة" ، **جريدة صوت الأحرار** ، عدد خاص، الجزائر ، 1 نوفمبر 2004م .

21- "النص الكامل لخطاب الرئيس بن خدة في مؤتمر بلغراد" ، **المجاهد** ، عدد 104 ،11ديسمبر 1961م.

22- مصطفى هشماوي ، "حتى لا ننسى جذور نوفمبر 1954م" ،في الجزائر ، **مجلة أول نوفمبر** عدد160.

23- "هل هناك تحول في السياسة الأمريكية" ، **المجاهد** ، العدد 15،18 فيفري 1958م

24- "من وراء بريوني" ، **المجاهد** ، عدد2 ، 10 نوفمبر 1956م

رابعا: الرسائل:

1- رضا ميموني، الوطنية وثورة نوفمبر 1954م ، **دور الوطنيين المغاربة في حركة تحرير تونس و الجزائر من نهاية ح ع 2 إلى غاية الاستقلال** ، إشراف :لمياء بوقريوة ، باتنة ، 2011م/2012م

2- منال شرقي ، **أزمة إنتصار الحريات الديمقراطية وتأثيرها على إندلاع الثورة** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص تاريخ معاصر، إشراف مسعود مزهودي ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2012م-2013م

3- مهلل سامية، **هيئة الأمم المتحدة و الثورة الجزائرية 1954م-1962م**، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، إشراف نوي بن مبروك ، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة 2012م-2013م

الفهرس

الرقم	العنوان	الصفحة
	الاهداء	
	الشكر	
	المقدمة	6-2
	الفصل الأول: القضية الجزائرية ونشأة الكتلة الافريقية	8
	المبحث الأول: تعريف الدبلوماسية	8
1-	تعريف الدبلوماسية	8
	المبحث الثاني : التعريف بالمسألة الجزائرية	10
1-	التعريف بالمسألة الجزائرية	10
أ	من الناحية القانونية	10
ب	من الناحية السياسيّة	15
	المبحث الثالث : حركة عموم افريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية	19
	حركة عموم إفريقيا	19
1-	نشأتها	19
2-	مفهومها	19
3-	مؤتمرات حركة عموم إفريقيا بين 1900م و1958م	21
1-3	مؤتمر 1900 بلندن	21
2-3	مؤتمر 1919 م بباريس	22
3-3	مؤتمر 1921 م بلندن وبروكسل وباريس	23
4-3	مؤتمر 1923 م في لندن ولشبونة	25
5-3	مؤتمر 1927 م بنيويورك	26
4-	من مؤتمر مانشستر 1945م الى مؤتمر أكرا 1958م	27
1-4	مؤتمر مانشستر 1945م	27
2-4	مؤتمر القاهرة 1957م	29

3-4	مؤتمر أكرا 1958م	29
5	الرواد الأفارقة لحركة عموم أفريقيا.	30
1-5	كوامي نكروما (1909م-1972م)	30
2-5	أحمد سيكوتوري (1922م-1984م)	33
3-5	جومو كينيانا (1889م-1978م)	35
4-5	باتريس لومومبا (1925م-1960م)	38
6	إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية	39
1-6	مؤتمر وزراء الخارجية(ماي1963م)	39
2-6	مؤتمر أديس أبابا 1963 م	40
3-6	هياكل منظمة الوحدة الإفريقية	41
4-6	انجازات منظمة الوحدة الإفريقية	43
5-6	مصير الوحدة الإفريقية	45
	الفصل الثاني : مواثيق الثورة الجزائرية	49
	المبحث الأول : بيان أول نوفمبر	49
1-	فكرة إعداده و تحريره	49
2-	إعلانه	50
3-	التوجهات السياسية والإستراتيجية للبيان	52
4-	مضمونه	58
1-4	المبادئ النوفمبرية	58
5-	الأهداف	61
1-5	الأهداف الداخلية	61
2-5	الأهداف الخارجية	62
6-	وسائل الكفاح	65
	المبحث الثاني : ميثاق الصومام	68
1-	ظروف انعقاده	68

2-	عقد المؤتمر	71
3-	قراراته	73
4-	نتائج المؤتمر	79
5-	التوجهات الخارجية	82
	المبحث الثالث : ميثاق طرابلس	85
1-	ظروف انعقاده	85
2-	التحضير لطرابلس	91
3-	انعقاد مؤتمر طرابلس الثالث	95
4-	ميثاق طرابلس	95
	المبحث الرابع : التوجهات للعمل الدبلوماسي	107
1-	1- على المستوى الإقليمي	108
2-	2- على المستوى الدولي	112
	الفصل الثالث: القضية الجزائرية في المؤتمرات الافريقية	114
	المبحث الأول: مؤتمر طنجة	114
1-	ظروف وأسباب انعقادِ مؤتمر طنجة	114
2-	إنعقاد المؤتمر	119
3-	الوفود المشاركة في المؤتمر	120
4-	جلسات المؤتمر	124
5-	موقف جبهة التحرير الوطني من المشاركة في المؤتمر	127
6-	أهداف جبهة التحرير الوطني من المشاركة في المؤتمر	129
7-	قرارات المؤتمر	130
8-	تقييم المؤتمر	134
8-1	إيجابيات المؤتمر	134
8-2	سلبيات المؤتمر	135
9-	نتائج المؤتمر	136

	المبحث الثاني : مؤتمر القاهرة	139
1-	مؤتمر القاهرة 26 ديسمبر 1957 -1جانفي 1958	139
1-1	انعقاد المؤتمر	139
2-1	قرارات المؤتمر	140
2-	مؤتمر القاهرة 20-28 أوت 1957و إيديولوجية جبهة التحرير الوطني	141
1-2	عوامل وظروف انعقاده	141
2-2	التوجهات الداخلية	146
3-	إجتماع القاهرة الثاني مارس 1961م	152
	المبحث الثالث : مؤتمر أكرا	154
1-	انعقاد المؤتمر	154
2-	قرارات المؤتمر	155
3-	رؤية على المؤتمر ونتائجه	158
4-	مطالب المؤتمر	163
	الخاتمة	165
	الملاحق	170
	بيبليوغرافيا	180
	الفهرس	192